جـامعة الشهيد حمه لخضر الـوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

مبادئ الثورة الفرنسية وأثرها على الفكر المغاربي المعاصر ما بين القرنين (19-20م)(الجزائر-تونس-المغرب الأقصى) أنموذجا

مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

الطالبتان:

✓ **آمنة بوخلخال**

✓ **إيمان غول**

الأستاذ المشرف:

د. رضوان شافو

لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة	الجامعة
أ. الطاهر سبقاق	رئيسا	جـامعة الشهيد حمه لخضر – الـوادي
د. رضوان شافو	مشرفا ومقررا	جـامعة الشهيد حمه لخضر – الـوادي
أ. محمد حركات	عضوا مناقشا	جـامعة الشهيد حمه لخضر – الـوادي

السنة الجامعية : 1437-1438هـ / 2016- 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، شيء جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح فيحصل عليه ولكن الأجمل أن يتذكر من كان السبب في ذلك. نهدي ثمرة جهدنا إلى:

الذي يخفق له قلوبنا باستمرار ضياء قلوبنا ونور بصرنا

(محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم).

من ربط الله طاعتهما بالجنة، من نحبهما حبا عميقا كالبحر متسعا كالفضاء إلى نبع الحنان وبحر الأمان التي رافقتنا دعواتها دائما إلى التي لو أفنينا عمرنا لإرضائهن لما وفينا هن حقهن "أمهاتنا الغوالي".

إلى من تعب وضحى من أجلنا، إلى الذي سهل لنا طريق العلم والمعرفة وعلمنا الصبر والثبات وحب الخير "أباءنا الأعزاء" إلى إخواننا وأخواتنا الأعزاء إلى كل الأهل والأقارب

إلى الذي أشرف علينا ووجهنا في إتمام هذا العمل الأستاذ الفاضل :الدكتور رضوان شافو

إلى رفقائنا وزملائنا الأعزاء.

أعضاء المذكرة

*آمنة *إيمان*

شكروعرفان

أولا وقبل كل شيء نشكر الله جل جلاله الذي وفقنا على إتمام هذا البحث "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن الله غني حميد" سورة لقمان الآية 12.

نحمد الله تعالى الذي حمد نفسه قبل أن يحمده الحامدون ونرجوه الصفح والعفو عنا، شكرا لك يا ربي على المنن العظام والعطايا الجسام وصلى اللهم على نبينا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وتتوجه بجزيل الشكر والعرفان والتقدير: إلى الأستاذ الفاضل: الدكتور رضوان شافو الذي لم يبخل علينا بإسداء النصائح والإرشادات فجزاه الله عنا خير جزاء وجعل ذلك في ميزان حسناته.

ولا يفوتنا أن نعرب عن وافر شكرنا وعظيم امتناننا إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عناء قراءة هذه المذكرة، وجهودهم القيمة في تقويمها و إثراءها

إلى كل الأساتذة الذين سيظل فضلهم شمعة تنير دربنا إلى الذين يقدرون العلم وطلبتهم، كانوا لنا رفقاء الدرب الجامعي على كل ما قدموه لنا من تسهيلات

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو بنظرة تفاؤل.

وإلى كل هؤلاء نقول لو بقينا نشكركم طول السنين ما وفينا حق الجميع بل أجركم عند الله العظيم.

* إيمان* آمنة *

قائمة المختصرات الواردة في الدراسة:

الرمز	المعنى
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعريب
تق	تقديم
ج	جزء
ص	صفحة
ص ص	صفحات متلاحقة
ط	طبعة
ع	عدد
م	ميلادي
مج	مجلد
مر	مراجعة
هـ	هجري

المقدمة

يمثل القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر(18-19م)فترة مهمة ،من فترات العصر الحديث، وذلك لما عرفته من أحداث وتطورات هامة في أوربا، تركت آثارها في العلاقات التي كانت تربطها مع دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط، الشمالية (أوربا) والجنوبية (دول المغرب العربي).

فعلى الصعيد الأوربي شهدت تلك الفترة تحرر فكري، والذي قاد شعوب القارة الأوربية إلى الثورة على الأنظمة السياسية التقليدية القديمة، والانعتاق من رواسبها، والتي سوف تعبر عليه الثورة الفرنسية في سنة 1789م، التي أحدثت تغيرا جديدا على مختلف المستويات العالمية، إذ لم تكن حدثا فرنسيا بحتا، إنما حدثا أوربيا وعالميا، وذلك نظرا لما يميز تلك الثورة من مزايا هامة منها: المبادئ الإنسانية التي جاءت بها تلك الثورة (الحرية والإخاء والمساواة) وهي ما نصت عليه حقوق الإنسان.

وأما على صعيد شمال إفريقيا، فقد شهدت الفترة تذبذب في العلاقات بين الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب الأقصى) وبين الدول الأوربية، وذلك بزيادة التغلغل والتنافس الأوربي على الدول الثلاث، وخاصة من طرف فرنسا التي كانت لها اليد الطويلة في ذلك ،وهذا ما حصل بالفعل فقد وقعت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي في 1830م،ثم تلتها تونس في 1881م،وأخيرا المغرب الأقصى في 1912م.

وكما ذكرنا كان للثورة الفرنسية ومبادئها الأثر البليغ على العالم، وعلى شعوب مستعمراتها خاصة البلدان المغاربية الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب الأقصى)، ولذلك رأينا أن يكون موضوع بحثنا بعنوان: مبادئ الثورة الفرنسية وأثرها على الفكر المغاربي المعاصر ما بين القرنيين(19-20م).

دوافع اختيار الموضوع:

لا شك أن الموضوع على قدر كبير من الأهمية العلمية والتاريخية، مما جعله جديرا بالدراسة والبحث فيه، وهو بالتدرج ضمن الدراسات التي تهتم بالتحليل والتفكيك، سعيا منا لفهم أفضل لمبادئ الثورة الفرنسية، وأثرها على الفكر المغاربي المعاصر.

وفي الواقع هناك دوافع أخرى جعلتنا نختار هذا الموضوع ومنها:

1- خصوصية موضوع الثورة الفرنسية وأهميته.

2- معرفة مدى تأثر البلدان المغاربية بالاحتلال الفرنسي وبمبادئ ثورته.

3- قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع على الأقل من خلال البحث الذي قمنا به في بعض فهارس الرسائل الجامعية وإن وجدت فهي غير شاملة.

4- إثراء المكتبة المركزية وتنويع مواضيعها ومجالاتها، ولتكون أيضا انطلاقا لبحوث جديدة معمقة.

الهدف من الدراسة:

إن الهدف من الدراسة هو تسليط الضوء على مبادئ الثورة الفرنسية، وذلك بالخوض في مضمونها وتأثيرها على تطور الفكر المغاربي المعاصر، ثم محاولة التعرف على مدى تأثر الشعوب المغاربية بأفكارها وشعاراتها لتحقيق أهدافهم في الحرية والاستقلال.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

عندما نبحث في أي موضوع متعلق بحدث يخص دولة مستعمرة وأثره على شعوب مستعمراتها، فإنه من الواضح أن يكون الإطار التاريخي مرتبط بتاريخ بداية ذلك الحدث (الثورة الفرنسية)،وتاريخ استقلال آخر دولة من مستعمراتها المعنية بالدراسة(الجزائر)، وعليه فإن الإطار الزماني للبحث ممتد من 1789م وإلى غاية 1962م.

وقد حاولنا حصر مجال دراستنا في فرنسا وفي دول المغرب العربي الثلاث(الجزائر تونس والمغرب الأقصى) لكونها وقعت كلها تحت الاحتلال الفرنسي.

إشكالية الدراسة:

بعد أن تبلورت لنا فكرة البحث بدأنا في صياغة الموضوع وفق المادة التي قمنا بتجميعها وقد حملنا هذا على طرح جملة من التساؤلات تتمثل في الإشكالية الرئيسة:

- ماهي أهم مبادئ الثورة الفرنسية ؟ وما مدى تأثر الفكر المغاربي المعاصر بها ؟ وهل جسدت هذه المبادئ في الدول المغاربية الثلاث؟

وضمن هذه الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف كانت العلاقات الفرنسية مع دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب الأقصى) من القرن (18م) إلى القرن (19م)؟
- ما هي أهم أسباب الثورة الفرنسية 1789م؟ ومراحلها و أهم نتائجها؟
- وما هي أهم آثار مبادئ الثورة الفرنسية على الفكر المغاربي المعاصر؟

المنهج المتبع في الدراسة:

وقد اعتمدنا في بحثنا على جملة من المناهج منها:

المنهج التاريخي: ولقد اعتمدنا عليه لعرض الأحداث والوقائع وتقسي الحقائق التاريخية حسب ما تستدعيه طبيعة الموضوع، ووفقا لتسلسل الكرونولوجي لها، ولتحكم في جميع جزئيات الموضوع والذي يهدف إلى تتبع الحقيقة التاريخية والنظر إلى ما وراء الحدث التاريخي، وذلك لكون الموضوع يتناول تاريخ الثورة الفرنسية وآثار مبادئها على الفكر المغاربي المعاصر.

المنهج الوصفي: والذي استعنا به لتوصيف أهم الأحداث، كونه يتناول رصد عناصرها وتحليلها وتفسيرها، التي عرفتها العلاقات الفرنسية مع دول المغاربية الثلاث.

المنهج المقارن: وذلك لمساعدتنا على ابراز أوجه الشبه والاختلاف، من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية المتعلقة بالحدث المدروس،من خلال المقارنة بمدى تطبيق مبادئ الثورة الفرنسية في فرنسا نفسها وبين تجسيدها في دول المغرب العربي الثلاث.

الخطة المعتمدة في الدراسة:

وقد عالجنا الموضوع وفق خطة مقسمة إلى مقدمة و ثلاث فصول وخاتمة، وقد جاء في مقدمة تعريف للموضوع وبينا أسباب اختياره، إضافة إلى أهم مصادره ومراجعة أهم العراقيل التي صادفتنا في انجازه.

وفي الفصل التمهيدي الذي عنواناه العلاقات المغاربية الفرنسية وقسمناه إلى ثلاث مباحث أدرجنا في الأول العلاقات الفرنسية الجزائرية، والثاني العلاقات الفرنسية التونسية، وأما عن المبحث الأخير في الفصل حول العلاقات الفرنسية المغربية.

وأما بالنسبة للفصل الأول بعنوان ماهية الثورة الفرنسية أدرجنا فيه أسباب الثورة الفرنسية والتي كانت محور المبحث الأول من الفصل، وكذا مراحل الثورة الفرنسية والتي أدرجناها في المبحث الثاني، وأما المبحث الأخير في الفصل فقد تناولنا فيه نتائج الثورة الفرنسية.

أما الفصل الثاني المعنون بآثار مبادئ الثورة الفرنسية على الفكر المغاربي المعاصر وهو مقسم إلى لأربعة مباحث المبحث الأول تناولنا فيه الجانب السياسي، وفي المبحث الثاني الجانب الاقتصادي، وأما في المبحث الثالث الجانب الاجتماعي، وفي المبحث الأخير تطرقنا إلى الجانب الثقافي.

وأنهينا دراستنا بخاتمة ضمناها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث في موضوع مبادئ الثورة الفرنسية وأثرها على الفكر المغاربي المعاصر ما بين القرنين (19– 20 م).

التعريف بأهم مصادر ومراجع الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر والمراجع والتي أفادتنا في كثير من جوانب محتوى الدراسة، وأبرزها:

كتاب **المرآة** لحمدان بن عثمان خوجة، الذي تناولنا منه العلاقات الجزائرية الفرنسية وكتاب **تونس الشهيدة** لعبد العزيز الثعالبي ،اعتمدنا فيه على الجانب الاقتصادي في تونس و**التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962** لعمار بوحوش، الذي تناولنا منه الجانب السياسي في الجزائر وكذلك كتاب لويس عوض: **الثورة الفرنسية**، الذي ركز فيه على أهم

مراحل الثورة الفرنسية، وبالإضافة لكتاب ألبير سوبول: **تاريخ الثورة الفرنسية**، الذي ألم فيه بجميع محطات الثورة الفرنسية .

الصعوبات:

من الطبيعي أن يواجه الباحث العديد من الصعوبات في كل مراحل إعداد بحثه، ومن الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجازنا لهذه الدراسة نذكر منها:

1- اتساع الموضوع وتشعبه.

2- أغلبية المصادر والمراجع لم تقدم صورة متكاملة ومترابطة عن الموضوع، فأغلبها ركزت على الحادث بعينه (الثورة الفرنسية).

3- طول الفترة المدروسة الخاصة بالموضوع التي شملت قرنين من الزمن، وما تضمنته من أحداث هامة ومتشابكة وتعدد في الأطراف الفاعلة، جعلنا نختصر العديد من الأحداث والقضايا لكي لا تطول الدراسة، ورغم جهدنا إلا أنه بدا لنا أننا أطلنا بعض الشيء

4- صعوبة الاستفادة من المراجع الأجنبية وذلك لتواضع مستوانا في اللغة الفرنسية مما خلق لنا عجزا في تغطية المادة العلمية الأجنبية.

الفصل التمهيدي

العلاقات بين فرنسا والدول المغاربية

(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)

من القرن (18م)إلى القرن(20م)

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الفرنسية

المبحث الثاني: العلاقات التونسية الفرنسية

المبحث الثالث: العلاقات المغربية الفرنسية

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الفرنسية

تمثل العلاقات في مجملها جسر التواصل الحضاري في العالم لذا أولى المسلمون عناية خاصة للعلاقات مع غيرهم من الأمم الأخرى، سواء في حالة السلم أو الحرب وعليه فإن العلاقات بين ضفتي الحوض المتوسط تفاعلت مع بعضها خلال العصر الحديث، بسبب حصول بعض الدول الأوربية خاصة فرنسا على امتيازات داخل الإيالات المغاربية، وهذه الأحداث غيرت مجرى الحياة الحضارية وأعادت صياغة تاريخ المنطقة ورسمت خارطة جيدة للعلاقات بين هذه الدول.

وبداية مع العلاقات الجزائرية الفرنسية التي شهدت في نهاية القرن الثامن عشر(18م) تطور كبير خاصة في عهد الثورة الفرنسية، فقد اعترفت الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت كانت فيه تحت حصار أوروبي محكم[1]، وتكونت بين الدولتين علاقات ودية تميزت بروابط متينة وحسنة[2].

وفي سنة 1792م أقرضت الجزائر حكومة الثورة في فرنسا مليونا من الفرنكات بدون فائدة على أن تستعمل فرنسا هذا المبلغ في شراء الحبوب من الجزائر، في الوقت الذي كانت الأسواق الأوروبية مغلقة في وجه التجارة الفرنسية[3]، كما قام حسان داي بإمدادها بكل أنواع المدد من حبوب وخيل ومواد غذائية مختلفة، حتى أن حكومة المديرية التي يرأسها نابليون بونابارت أسست خطا بحريا خاصا يوم 28 أوت 1794م لنقل البضائع من الجزائر إلى فرنسا.

ومن ملامح التعاون بين البلدين كذلك في مارس 1795م، اعتدت سفينة اسبانية على سفينة فرنسية وأسرتها على مقربة من الجزائر ونهبتها، فأرسل حسان داي عمارة من مدفعياته قامت بفك أسر السفينة الفرنسية وأجبرت الاسبان على رد ما سلب منها[4].

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال)**، الجزائر ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، 1982، ص413.

[2] عمار عمورة: **موجز تاريخ الجزائر** ،الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع،ط1، 2002،ص102.

[3] سعد الله: **محاضرات في تاريخ...**،المرجع السابق، ص13.

[4] أحمد توفيق المدني: **كتاب الجزائر** ،المطبعة العربية، ص39.

تلك كانت العلاقات الودية الجميلة بين حكومة المديرية الفرنسية وحكومة الجزائر العثمانية[1]، باستثناء فترة الحملة الفرنسية على مصر وذلك بدخول الإمبراطورية العثمانية في حرب ضد فرنسا بسبب احتلالها لمصر، أدى بالجزائر بمشاركتها في الحرب مما جعل هذه العلاقة تتوتر[2].

واشترطت الجزائر أن عودة العلاقات السلمية بين البلدين مرهون بتعهد بتسوية مسألة الديون، وبالفعل تثبت ذلك في معاهدة الصلح المقررة في 27 شعبان 1216هـ الموافق ل27 ديسمبر 1801م، وفي بندها الثالث عشر الذي يشير إلى تسديد هذه الديون بين الطرفين[3].

وما كادت تنجح الثورة في فرنسا ويستقر أمر حكومتها حتى كانت فرنسا مدينة للخزينة الجزائرية بمقدار 2.500.000 من الفرنكات الذهبية[4]. وتدهورت أحوال مصالح التجارة الفرنسية في الجزائر عندما منحت الجزائر اليهود حق احتكار التجارة الخارجية، بما فيها الحبوب وذلك سنة 1803م مقابل 03 مليون فرنك سنويا[5].

وكانت الحكومة الفرنسية تقوم بشراء المواد الغذائية في أول الأمر من الموانئ الجزائرية ويتم ذلك بطريقة مباشرة فتدفع الشركة الفرنسية المعنية الثمن إلى الحكومة الجزائرية. ولكن فرنسا غيرت طريقة الدفع أثناء حكومة المؤتمر فلجأت إلى التاجرين اليهوديين الجزائريين ليقوم بالدفع بدلا عنها إلى الحكومة الجزائرية [6]. وبذلك تورط التاجر بكري[7] في تصفية ديونه مع

---

[1] المدني: المصدر السابق، ص39.

[2] عمورة: المرجع نفسه، ص102.

[3] عبد الرحمان نواصر : **مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على علاقات البلدين في أواخر عهد الدايات**، رسالة الماجستير في تاريخ المعاصر ،المركز الجامعي بغرداية،(2010- 2011)، ص 112.

[4] أحمد توفيق المدني :**هذه الجزائر**، القاهرة ،مكتبة النهضة المصرية، ص76.

[5] عبد الرحمان نواصر: المرجع نفسه، ص 116.

[6] سعد الله :**محاضرات في تاريخ**...،المرجع السابق، ص14.

[7] **بكري:** هو لقب لأسرة يهودية رئيسها الأول ابن زقوط ،جاءت من ليفورنة إلى الجزائر سنة 1776م وأسسوا شركة تجارية.

اليهودي بونجاح (بوشناق)[1] مع فرنسا، وبما أن بكري كان مدينا للخزينة الجزائرية فإنه كان يعتمد على التصفية لدفع هذا الدين، وهنا تنازل عن ديونه ووقع سندات بمائة ألف فرنك وتنازل عنها بعشرين ألف لتسديد ديونه بفرنسا وكان ذلك في سنة 1819م[2].

وعرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة الممتدة من سنة1820م إلى سنة1826م توترا متزايدا، حيث كانت مسألة الديون بمثابة المحرك الأساسي للعلاقات بين البلدين، في هذه الفترة لتباطؤ فرنسا في تصفيتها مما ترتب عنها عدة انعكاسات خطيرة[3].

طالت السنوات وتأخرت فرنسا في تسديد دينها الأمر الذي دفع الداي حسين للمطالبة بإلحاح على فرنسا لدفع ما يستوجب عليها لكن دون نتيجة تذكر، وفي شهر أفريل من سنة1827م وأثناء لقاء قنصل فرنسا دوفال[4]Duval مع حاكم الجزائر[5]، بمناسبة عيد الفطر سنة 1243هـ، سأل الداي حسين[6] القنصل الفرنسي عن سبب عدم إجابة ملك فرنسا عن طلب الجزائر لتسديد الدين المستوجب على بلاده[7].

---

[1] **بوشناق:** هو حفيد ابن زقوط هاجرت عائلته من لفورنة إلى الجزائر سنة 1723م ،بدأ نجمه يلمع في التجارة سنة1782م ،عمل كمستشار للداي ، وفي 28جوان 1805م قام أحد الجنود الميليشيا بقتله.

[2] حمدان بن عثمان خوجة :**المرآة** ، تق: محمد العربي الزبيري ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2006، ص ص (140-141).

[3] نواصر ،المرجع السابق، ص ص(126،128).

[4] **دوفال Duval:** هو آخر قنصل فرنسي في الجزائر قبل الاحتلال من 28 أوت 1815م إلى غاية1827 م، كان يعمل في السفارة الفرنسية في إسطانبول وكان يتكلم العربية والتركية ،ارتبط اسمه بحادثة المروحة ،وكان في نفس الوقت تاجر وتورط في قضية بكري وبوشناق ،توفي في فرنسا 23 أوت 1829م.

[5] عاطف عيد وميشال حداد: قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم(تونس- الجزائر)، موسوعة تاريخية – جغرافية – حضارية وأدبية،1999، ص 128.

[6] **الداي حسين:** هو آخر دايات الجزائر ولد في مدينة أزمير حوالي 1773م،كان جنديا بسيطا وعمل كتاجر في شبابه، ثم عين كجندي غي ميليشيا الجزائر ثم إمام ،وبعدها عين كأمين للإيالة الجزائرية ثم عضو في الديوان. أصبح داي للجزائر سنة1818م وبقي في الحكم لغاية الاحتلال الفرنسي للجزائر، ونفي بعد ذلك إلى إيطاليا ثم إلى مصر وتوفي بها سنة 1838م.

[7] مبارك بن محمد الميلي :**تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، تق: محمد الميلي ،الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية،1964، ص(272- 273).

وجاء رد القنصل الفرنسي "بأن ملك فرنسا لا يتنازل لمراسلة الداي الجزائر[1]، فلم يستطع داي حسين تحمل هذا الرد فاستشاط غضبا، وطلب من القنصل الفرنسي الخروج فورا ملوحا له بمروحة كانت في يده فأصاب وجه القنصل، الذي غادر غاضبا ومهددا ونقل للملك الفرنسي ما حصل[2].

وفي 11 جوان 1827م أرسلت فرنسا الكومندان كولي Collt لمطالبة الداي بتقديم الاعتذارات إلى قنصل فرنسا بالجزائر لكن الداي رفض ذلك[3]، فأعلنت فرنسا الحرب على الجزائر في 16 جوان 1827م وفرضت حصار على الشواطئ الجزائرية[4].

وفي 30 جويلية 1829 أرسلت فرنسا قائد الحصار لابروتونيير La Bretonniére من أجل التفاوض وإيجاد حل للمشكلة لكنها فشلت، وعند مغادرة سفينته لابروفانس ميناء الجزائر في 03 أوت1829م تعرضت لقصف من طرف المدفعية الجزائرية لقربها منها، وبعد فشل الحصار في تحقيق الأهداف المرجوة منه عزمت فرنسا على تجهيز حملة ضد الجزائر[5].

فسقطت سيدي فرج في 14 جوان 1830م، وسقطت الجزائر العاصمة في أيدي الفرنسيين يوم05 جويلية 1830م بعد توقيع الداي حسين لمعاهدة الاستسلام، والتي نصت على مايلي:

1-تسليم القصبة وكل الحصون التابعة للجزائر للقوات الفرنسية .

2-يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي لداي الجزائر بأن يترك له حريته وكذلك ثروته الشخصية[6].

---

[1] مبارك بن محمد الميلي : المرجع السابق، ص273.

[2] عاطف عيد وميشال حداد: المرجع السابق، ص 129.

[3] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**،دار الغرب الإسلامي ،ط1، 1997، ص89.

[4] الميلي: المرجع السابق، ص 273.

[5] عبد الرحمان نواصر ، المرجع السابق، ص ص(143،147).

[6] بوحوش : المرجع السابق،ص99.

3-يستطيع الداي أن ينسحب مع عائلته وثروته الشخصية إلى أي مكان يختاره، ومادام مقيما في الجزائر يكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي.

4-يؤمن القائد العام لجميع الميليشيا نفس الامتيازات ونفس الحماية .

5-تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، ولن يقع أي اعتداء على حرية السكان وعلى دينهم وتجارتهم وصناعتهم ونساؤهن سيحترمن.

6-يتعهد القائد العام بشرفه على تنفيذ ما جاء في البنود المذكورة أعلاه[1].

وعندما وقع الداي حسين على معاهدة الاستسلام تم عزله من طرف الجيش الفرنسي، وبذلك انتهى العهد التركي بالجزائر وبدأ عهد الاحتلال الفرنسي[2].

المبحث الثاني: العلاقات التونسية الفرنسية

تميزت العلاقات التونسية الفرنسية في بداية القرن الثامن عشر بالسلم تارة والعداء تارة أخرى، ففي سياق الصراع التونسي الفرنسي قام علي باشا[3] في صيف سنة1741م بالاستيلاء على مركز "نيقرو[4]" أو" تامكرت "التجاري، الذي كان يشغله التجار الفرنسيون شرقي طبرقة[5] في تسويق حبوب إفريقية ففتكه منهم ودمره، فاغتاظت فرنسا وقامت الحرب وانتهى الأمر إلى إبرام معاهدة صلح في نوفمبر1742م فعادت العلاقات إلى ما كانت عليه . ومنذ سنة1769م على عهد علي باي كانت العلاقات التونسية الفرنسية قائمة على مصالح تجارية متبادلة ومتينة[6].

---

[1] بوحوش: المرجع السابق، ص ص(99-100).

[2] المرجع نفسه، ص 100.

[3] **علي باشا:** كان في صراع مع عمه حسين بن علي على الحكم ،مما إثره للانسحاب إلى الجزائر ، وبتدخل الجزائريين دخل علي باشا تونس وأعلن نفسه بايا عليها مكان عمه سنة 1735م،وحكم تونس إلى غاية (1169هـ/1756م).

[4] **نيقرو:** هو عبارة عن نتوء بحري يقع شرق طبرقة ، يتحكم في خط الملاحة بين بنزرت وعنابة ، أقام به الفرنسيون مؤسسة تجارية لصيد المرجان واستولى عليه الباي علي باشا سنة 1741م.

[5] **طبرقة :** تقع جزيرة طبرقة قبالة الساحل التونسي الذي توجد فيه المدينة ، كانت في أول أمرها محطة فينيقية ثم تحولت إلى ميناء روماني ، وفي سنة 1781م أصبحت مركز تجاري فرنسي.

[6] محمد الهادي الشريف: **ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**، تع: محمد الشاوش ومحمد عجينة، تونس ، دار سراس للنشر، ط3، 1993، ص ص(85-87).

وفي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر اتسمت العلاقات التونسية الفرنسية بأعلى درجات الصداقة والوفاق إذا ما استثنينا سنة 1798م، وهي تاريخ الحملة الفرنسية على مصر، وفي سنة 1779م أصبح دوروشي Derocher قنصلا لفرنسا في تونس، ووقَّع في 21 جوان 1781م وثيقة مع الباي تخول لفرنسا احتكار صيد المرجان في مياه الايالة لصالح الشركة الملكية الإفريقية[21].

وعندما غزا نابليون بونابرت[3] مصر في سنة1798م ساءت العلاقات بين تونس وفرنسا حيث أرسل السلطان العثماني تعليمات لتونس بقطع العلاقات مع فرنسا. وفي 03 جانفي 1799م استدعى الباي القنصل الفرنسي وأعلمه بإعلان الحرب على فرنسا[4]، وفي27 أوت1800م عقدت تونس هدنة مع فرنسا، وفي 23 فيفري1802 م وقع الباي حمودة باشا[5] والقنصل الفرنسي معاهدة تأكد على إنهاء الحرب وإعادة العلاقات بين الطرفين[6].

وفي فترة حكم أحمد باي[7] (1837- 1856م) تميزت العلاقات بين تونس وفرنسا بالتفتح على التيارات الثقافية في أوروبا، فقد تتابعت رحلات رجال الدولة إلى فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية، فشاهدوا ما كانت عليه هذه البلاد من نهضة، وقد سافر أحمد باي بنفسه إلى

---

[1] الشركة الملكية الإفريقية : Compagne Royale d'Afrique (1741-1794م) كان مقرها القالة وكانت تتمتع بامتيازات في القالة والرأس الأسود، بونة و بجاية .

[2] مليكة الشيخ: **العلاقات السياسية والاقتصادية بين تونس وفرنسا خلال القرن الثامن عشر (18م)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر ،المركز الجامعي بغرداية،(2011-2012)، ص ص(87،92).

[3] **نابليون بونابرت:** ولد في جزيرة كورسيكا 1769م ، دخل المدرسة الحربية وتخرج منها ملازما في المدفعية سنة 1785م ، وقاد الحملة الفرنسية على إيطاليا وعلى مصر 1798م ، وبموجب دستور 1799م أصبح نابليون القنصل الأول ، وقاد جيوش فرنسية ضد التحالف الأوربي الثاني ضد فرنسا ، وبعد خسارته في معركة لايبزك سنة 1813م وفي سنة 1814م أجبر على التنازل عن عرش فرنسا ، وتم نفيه إلى جزيرة إلبا ، وتوفي سنة 1821م.

[4] مليكة الشيخ :المرجع السابق، ص ص(87،92).

[5] **حمودة باشا:** هو حمودة باشا بن علي ولد في 90 ديسمبر1759م وهو خامس البايات امتدت فترة حكمه من 26 ماي 1782م إلى غاية 15 سبتمبر 1814م.،شهدت فترة حكمه ازدهارا عمرانيا واقتصاديا، توفي سنة 1814م بباردو بتونس.

[6] مليكة الشيخ: المرجع السابق، ص ص(93- 94).

[7] **أحمد باي:** هو أحمد باي بن مصطفى باي ولد 02 ديسمبر 1806م بتونس ،هو عاشر البايات الحسينيين بتونس ،تولى الحكم في 10 أكتوبر 1837م بقي في الحكم لغاية وفاته في 30 ماي 1855م بحلق الوادي.

فرنسا، وكان لهذه الزيارة أثرها في توطيد العلاقات التونسية الفرنسية[1]، فتم تبادل الأوسمة وازداد النفوذ الفرنسي في تونس حتى أن الباي عرض دستوره على إمبراطور فرنسا للموافقة عليه قبل إصداره.

وفي ميدان التعاون كذلك أنشأ الباي مدرسة حربية ودعى إليها الضباط الفرنسيين ليعملوا كأساتذة بها وخبراء في الشؤون العسكرية والإدارية والعمرانية[2]، كما ساهم في تدريب وتسليح الجيش التونسي[3]، فمثلا في عام 1862م أرسلت المدرسة الحربية بتونس جنديين ليكملا تعليمهما في مدرسة "سان سير" وهما الملازمان: محمد بن أحمد المورالي وعلي بن محمد القادري[4].

وتجلى التعاون أيضا في مساندة الأسطول الفرنسي الذي كان مرابطا في ميناء حلق الوادي[5] للباي محمد باشا[6] عند إصداره لعهد الأمان 1857[7]م في حين قامت معارضة له[8].

وقد فتحت ثورة علي بن غذاهم[9] عام 1864م الباب لفرنسا للتدخل في شؤون تونس وتلعب دورا يتناسب مع مصالحها واتجاهاتها، فقد وجد قنصل فرنسا "دي بوفال" De Beauval

---

[1] شوقي عطا الله الجمل :**المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا – تونس–الجزائر– المغرب)**،المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ط1، 1977، ص289.

[2] إسماعيل أحمد ياغي : **تاريخ العالم العربي المعاصر**، الرباط، مكتبة الكعبيات، ط1، 2000، ص 348.

[3] عاطف عيد وميشال حداد : المرجع السابق، ص 59.

[4] الشيباني بنبلغيث: **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي(1859–1882)** ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات وكلية الآداب والعلوم الانسانية ،جامعة صفاقس، ص101.

[5] **حلق الوادي:** هو ميناء تونسي يتصل ببحيرة تونس ،ويشغل هذا الميناء مكانة مهمة في التاريخ التونسي وقد شهد القرن 18م ظهور الأسطول الفرنسي فيه ، وقد اهتم حمودة باشا بتوسيعه وإصلاحه لتشجيع التجارة مع مينائي مرسيليا وليفرنو لأهمية موقعه بالنسبة للعاصمة.

[6] **محمد باشا:** أو محمد باي فترة حكمه ممتدة من 1855م إلى غاية 1859م ، تميز عهده بصدور عهد الأمان.

[7] **عهد الأمان:** أصدره محمد باي في سبتمبر 1857م ، وقد أعلن فيه عن الحرية والمساواة بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وديانتهم في الملكية والتجارة والتنقل أمام القانون.

[8] ياغي :المرجع السابق، ص 345.

[9] **علي بن غذاهم:** هو علي بن محمد بن غذاهم الماجري من عرش أولاد مساهل من قبيلة ماجر البربرية ،ولد في جانفي 1814.أعلن الثورة على باي محمد الصادق في أفريل 1864م بعد انتشار الفقر وتدهور أوضاع الشعب التونسي، وألقي عليه القبض 1866م ، توفي في 10أكتوبر 1867م.

في الثورة ذريعة للتدخل في شؤون تونس، فضغط على الباي طالبا إبعاد خصوم النفوذ الفرنسي عن الحكم، بل طالب بإلغاء بعض المجالس، وكان يؤيد الثوار على اعتبار أن إضعاف السلطة الحاكمة من شأنه أن يفتح الباب للتدخل الفرنسي وتحقيق أطماعها[1].

وفي إطار الامتيازات تمكنت فرنسا من الحصول على امتياز مد الخطوط التلغرافية وإصلاح القناطر بتونس، وغير ذلك من الامتيازات المتعلقة بحماية الرعايا الفرنسيين في احتكاراتهم ومعتقداتهم[2]، وفي نفس المجال تعرض الباي لضغوط حول مشروع توصيل مياه زغوان في قنوات حديدية إلى العاصمة وما تكلفه من مصاريف باهضة في وقت كانت ميزانية البلد عاجزة، ورغم ذلك فقد نفذ المشروع تحت ضغط القنصل الفرنسي الذي ظل يلح على الباي ليوقع عقدا بالمشروع[3].

وبفضل جهود قنصل فرنسا في تونس "روستان[4]" Theodore Roustan استطاع عام 1874م أن يحصل لشركة فرنسية على امتياز مد الخط الحديدي من تونس إلى الحدود الجزائرية، الذي كان تنفيذه يخدم النواحي العسكرية وذلك لتيسير نقل الجنود والمؤن إلى تونس العاصمة، بالإضافة إلى أن هذا الخط الحديدي يخترق أخصب وأغنى جزء من تونس ويضع هذه المنطقة تحت سيطرة فرنسا[5].

كما تمكن القنصل الفرنسي سنة 1876م من الحصول على امتياز مد خط مجردة لفائدة شركة "باتينيول" Batingnolles التي قامت بإنجازه، كما حصلت نفس الشركة على مد الخطوط الحديدية الرابطة بين تونس وسوسة من جهة، وبين تونس وبنزرت[6] من جهة أخرى

---

[1] الجمل :المرجع السابق ، ص 295.

[2] رأفت الشيخ : **تاريخ العرب المعاصر**، دار تاروبرينت ،1996 ، ص 141.

[3] الجمل: المرجع السابق، ص290.

[4] **روستان** : هو قنصل فرنسا في تونس ما بين 1874م و1882م وكان له دور كبير في إحداث الأزمة المالية في تونس، وكان له دور في إقناع البرلمان الفرنسي من أجل التدخل العسكري في تونس .

[5] الجمل: المرجع السابق، ص 303.

[6] **بنزرت:** تقع على الساحل الشمالي التونسي توجد فيها بحيرتان إحداهما مالحة والأخرى عذبة ، وتمثل قاعدة بحرية وهمزة وصل بين الشرق والغرب.

الذي تخلت عنه الشركة الانجليزية، ثم توصلت في نهاية الأمر إلى الحصول على امتياز مد كل السكك الحديدية بتونس وحفر الميناء بتونس العاصمة[1].

وهكذا كان نفوذ فرنسا في تونس عام 1878م في ذروته، وكانت الديون الفرنسية تمثل نسبة كبيرة من الدين التونسي، وكانت فرنسا تتحكم في مالية البلاد عن طريق نائب رئيس اللجنة المالية[2]. وقد فتحت فرنسا الشركة الفرنسية التونسية للقرض في مارس 1879م ومهمتها شراء الأراضي التونسية والاهتمام بحفر الموانئ ومد الخطوط الحديدية[3].

وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر زاد تغلغل الأوروبي في البلاد التونسية تجاريا، فاضطربت التجارة الخارجية التونسية، وبينما نشط التجار الأوروبيون في تكديس الأرباح، وبدأ تنافس القوى العظمى الأوروبية اقتصاديا على البلاد التونسية واشتد الصراع الدبلوماسي في مرحلة أولى بين انجلترا وفرنسا، وفي مرحلة ثانية بين فرنسا وإيطاليا إلى أن قررت فرنسا فرض تفوقها بالاحتلال[4].

وبعد الاستعدادات استغلت الحكومة الفرنسية المناوشة الحدودية ليومي 30 و31 مارس 1881م بين جنود فرنسيين وبعض التونسيين من قبائل الخمير، للحصول على مصادقة البرلمان الفرنسي على الاحتلال، وهجمت القوات الفرنسية برا من الجزائر وشرعت في احتلال شمال البلاد التونسية منذ 24 أفريل 1881م متجهة نحو تونس العاصمة[5]، وحلت القوات

[1] علي المحجوبي: **ما يجب أن تعرف عن انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تونس، دار سراس،1986، ص 33.

[2] الجمل: المرجع السابق، ص 303.

[3] علي الحجوبي، المرجع السابق، ص 303.

[4] خليفة الشاطر : **تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال** ، تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية بتونس،2005، ص(8،10).

[5] المرجع نفسه ،ص 22.

الفرنسية بباردو يوم 12 ماي 1881م وأمضى الباي محمد الصادق[1] على معاهدة الحماية التي عرفت بمعاهدة باردو أو القصر السعيد[2].

وكان من أهم بنودها:

1- تمديد معاهدات الصلح والمودة والتجارة بين فرنسا وتونس.

2- يرضى باي تونس أن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب الأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق الدولتين الفرنسية والتونسية.

3- تتعهد فرنسا ببذل مساعدات للباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو بأمن مملكته.

4 - تضمن فرنسا تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية[3].

المبحث الثالث : العلاقات المغربية الفرنسية

عرفت العلاقات المغربية في النصف الثاني من القرن 19 م تذبب كبير ففي المجال السياسي والعسكري اتسمت العلاقة بالعدائية، حيث تجلى ذلك في نشوب الحرب التي تسبب فيها المولى عبد الرحمان[4] 1859م لمساعدته الأمير عبد القادر الجزائري في كفاحه ضد الفرنسيين في الجزائر، حيث كان ذلك بعد انهزام الجيش المغربي الذي كان تحت قيادة المولى

[1] **محمد الصادق:** هو محمد الصادق بن حسين بن محمود باي ولد في 07 فيفيري 1813م،تولى الحكم 23 ديسمبر 1859م وهو الباي 12 في سلسلة الأسرة الحسينية ،وحصل على لقب مشير من السلطان العثماني، دام حكمه 22سنة ،وأعلن الباي محمد الصادق أول دستور للبلاد سنة 1861م.

[2] الشاطر: المرجع السابق، ص 23.

[3] عبد العزيز محمد الشناوي وجلال يحي: **وثائق ونصوص في التاريخ الحديث والمعاصر**، الإسكندرية، دار المعارف ،1969، ص ص(64- 65).

[4] **المولى عبد الرحمان** :هو أبو الفضل عبد الرحمان بن هشام ولد في فاس 1203هـ /1789م توفي في مكناس سنة 1859م احد حكام المغرب هو السلطان الرابع عشر من سلالة العلويين .

محمد ولي العهد في معركة إيسلي[1] وكان قد عقد اتفاقية طنجة[2] في سبتمبر 1844م حيث تعهد فيها السلطان بعدم تقديم أية مساعدة للأمير عبد القادر وسجنه، وذلك لم يمنع هذه العلاقة من الاستمرار في توسعها في الأراضي المغربية[3].

ازداد تعرض مراكش للتغلغل الأوروبي والأطماع الاستعمارية في المغرب حيث نال قناصل الدول في طنجة حق الإشراف على شؤون المدينة الصحية بموجب معاهدة مدريد الدولية عام 1880م[4]،حيث أصبح لطنجة مجلس صحي يتناوب رئاسته قنصلا فرنسيا واسبانيا وامتلك الأجانب حق تأسيس محاكم قنصلية وحماية مواطنين مراكشيين[5].

فبرز التأثير الأجنبي وعواقب الحماية والمخالطة على العلاقات الاجتماعية بين الجالية الأجنبية وسكان المغرب وعلى وجه الخصوص الدار البيضاء وضواحيها[6]، بحيث يحق لتاجر الأجنبي بمقتضى التعاملات التجارية بين المغرب وفرنسا حماية العمال الذين في خدمته لما يحتاجه وعائلاته التاجر من(حراس ووكلاء ومترجمين وسماسرة) من سكان المنطقة

---

[1] **معركة إيسلي** : قامت بالمغرب بالقرب من مدينة وجدة بين جيوش المغرب و فرنسا في 14 أوت 1844م بسبب مساعدة السلطان للأمير عبد القادر الجزائري ضد فرنسا، وكان المنتصر فيها فرنسا و فرضت بعدها شروطا قاسية على السلطان .

[2] **معاهدة طنجة** :معاهدة وقعت في 10 سبتمبر 1844م اعترفت فيها المغرب رسميا بالجزائر كجزء من الإمبراطورية الفرنسية ، جاءت بعد معركة إيسلي .

[3] الجمل : **المغرب الكبير** ...، المرجع السابق، ص 312 .

[4] **معاهدة مدريد** : جاءت هذه المعاهدة في مؤتمر مدريد بدعوة من وزير الخارجية البريطاني ، لنظر في قضية حماية القنصلية و الأجنبية، وقد حضرته 15 دولة، حيث أسفرت جلسات المؤتمر العديدة عن توقيع المعاهدة في 03 جوان 1880م بين الدول الخمس التي تريد الحفاظ على امتيازاتها في المغرب وهي (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا ، إسبانيا ،البرتغال) وعين محمد بركاش كممثل للوفد المغربي والتي نصت على ما يلي: تأكيد الفصل الأول على بنود المعاهدتين البريطانية و الاسبانية مع المغرب سنة 1856 و 1861 م وشروط التسوية المبرمة بين فرنسا و الدول الأجنبية من جهة و المغرب من جهة ثانية 1863 م دون المطالبة بإلغاء مبدأ الحماية. يسمح لنواب الدول باختيار تراجمتهم و موظفيهم من المغاربة و يعفيهم من الضرائب ما عدا ما نص عليه الفصل 12 و13.

[5] إسماعيل أحمد ياغي :المرجع السابق ، ص ص(417-418) .

[6] الخديمي علال: **المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851. 1947م دراسات في تاريخ العلاقات الدولية**، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق ، ص 18.

وكان الاتفاق قد تم على الحماية بشخصين لكل مركز تجاري، مما أدى بهجرة البدو. إلى المدن لتمتع بهذه الحماية وسهلوا على التجار الأجانب دخول الأسواق من خلال المخالطين.

وقد تطورت هذه الحالة إلى أن أصبحت ذات أبعاد سياسية واجتماعية خطيرة، وذلك لتدخل التجار والقناصل بين السلطات المغربية والرعايا المغاربة، مما أدى بالمخالطين بافتعال المشاكل والاستهانة بالقادة والشيوخ لكسب النفوذ عن طريق المطالبة بالتعويضات ومنها التواطؤ مع الأجانب لتهيئة الظروف الملائمة للمضاربة والربح على حساب الآخرين دون الخوف من عقاب المخزن، لأن المحمي محرما على العدالة الوطنية، وكان استغلال التجار الأجانب لهذه الفئة المحمية ضد إخوانهم تحت إغراءات الحماية، وكان قد وضح هذا التأثير للتجار الفرنسيين وحدهم في سنة 1869م حوالي 75 مخالطا 22محميا[1] .

فسمح امتياز نظام الحمايات القنصلية بتجاوزات خطيرة وأصبح محط متاجرة فعلية فكان التجار الأوروبيون يبيعون الحماية ثم يستغلونها في ابتزاز المحميين، عن طريق تهديدهم بسحبها منهم فتضاعفت شكايا المخزن (مراكش)[2].

مما أدى بالمولى الحسن[3] أن يتراجع عن هذا الامتياز الذي كان قد خص الفرنسيون والإسبان بالاستفادة منه[4].

ومن أجل تحقيق فرنسا أطماعها لجأت لعقد سلسلة من الاتفاقيات الدولية مع الدول صاحبة المصلحة في مراكش قبل توسعها في البلاد وهي كمايلي :

---

[1] الخديمي علال :المرجع السابق، ص ص(18-19).

[2] ألبير عياش: **المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية** ، تر: عبد القادر شاوي ونور الدين سعودي، تق: إدريس بن سعيد وعبد الأحد السبتي، دار الخطابي ، ط1، 1985، ص ص(44-45).

[3] **المولى الحسن** :هو الحسن بن عبد الرحمان بن هشام بن محمد بن عبد الله الخطيب بن إسماعيل بن مولاي علي الشريف العلوي ولد بفاس سنة 1836م 03 ذي الحجة 1311 هـ توفي 06 جوان 1844م حكم المغرب من سنة 1873 م إلى 1894م.

[4] ألبير عياش :المرجع السابق، ص45.

في سنة 1902م عقدت اتفاقا مع إيطاليا على تركها لفرنسا اليد المطلقة ومنحها حرية العمل في مراكش مقابل ترك فرنسا لإيطاليا حرية التصرف في ليبيا[1].

وما أكد اتضاح أطماع فرنسا في عهد أولاد المولى الحسن (عبد العزيز، عبد الحفيظ يوسف) فقد تم الاتفاق بين فرنسا واسبانيا على اقتسام الأجزاء الجنوبية من مراكش، فنالت اسبانيا (الصحراء المغربية) وأخذت فرنسا (موريتانيا)، الأمر الذي اضطر السلطان لتقبل هذا الواقع فأجبرت الدول سلطان مراكش على إصدار ظهير الثالث في 1903م بتشكيل مجلس لإدارة طنجة يتألف من(28) عضوا بين أجانب وسكان طنجة[2].

في سنة 1904 م عقد اتفاق ودي بين إنجلترا وفرنسا، الذي تم فيه الاتفاق على أن تترك انجلترا لفرنسا الحرية في المغرب نظير حريتها في مصر. وعدم استمرار فرنسا بمطالبتها تحديد موعد إنهاء احتلالها في مصر، حيث أثار هذا الاتفاق ألمانيا لتجاهلها هي ومصالحها في مراكش، مصرحة برفضها المساس بسلطة الحاكم الشرعي بالمغرب من طرف أي دولة أجنبية فشكلت العقبة التي اعترضت طريق فرنسا لتحقيق أهدافها، وجرت بينهما مفاوضات فأدت إلى تنازل فرنسا لألمانيا عن قطعة من شمال (الكونغو الفرنسي) مقابل تخليها عن المغرب لتقيم فرنسا الحماية وكذا عدم معارضتها في ممارسة شؤونها الخارجية للمغرب[3].

اتفاقية الجزيرة 1906م[4]،حيث اغتنمت فيها الحكومة المغربية مساندة ألمانيا ووقوفها لجانبها للدفاع عن سيادة .السلطان واستقلال حرية الاقتصاد في المغرب فتم توجيه دعوة للدول الموقعة على اتفاقية مدريد، مما اضطر فرنسا لحضور المؤتمر بعد كسب تأييد الأكثرية

---

[1] شوقي عطا الله الجمل و عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، الرياض دار الزهراء ، ط2 ،2002 ، ص 278 .

[2] إسماعيل أحمد ياغي و شاكر محمود : **تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر** ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ط 1 ، 2000 ، ص ص (417 ، 418) .

[3] الجمل و عبد الله إبراهيم: المرجع السابق ، ص 279 .

[4] **اتفاقية الجزيرة:** عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 م بدأ في 16 جانفي 1906 م بمشاركة 12 دولة وفي 07 أفريل تم الإعلان عن الوثيقة النهائية للمؤتمر وقد قُرر فيه مصير المغرب كمستعمرة أوروبية تحت حماية فرنسا.

لصالحها، حيث تمكنت الدول من الوصول إلى قرارات بشان المسائل الرئيسية التي نوقشت وأهمها :

1-سيادة السلطان واستقلاله ووحدة مملكته والحرية التجارية في موانيه.

2-حفظ الأمن في الموانئ والمدن المغربية ومكافحة تهريب الأسلحة للبلاد.

3-المسائل المالية والبحث عن تأسيس مصرف دولي بالمغرب ومسائل الضرائب والجمارك.

4 - المشروعات الإنشائية التي تريد الحكومة المغربية القيام بها[1].

أما فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والمالية فقد اخذ بفكرة التدويل، وذلك بان تكون رقابة دولية تضمن للأجانب أموالهم وممتلكاتهم، وأقيمت اثر ذلك قنصلية فرنسية في آسفي ثم انتقلت إلى سلا[2].

أما العلاقة بين المغرب وفرنسا في المجال الاقتصادي تميزت بالتوتر، بالود تارة والعداء تارة أخرى، نظرا لوجود تبادل سياسي وتجاري فيما بينهم، حيث أن هذه العلاقة بالنسبة لفرنسا تعتبر مزاحمة لنظيرتها من الدول الأوروبية، رغبة من فرنسا أن تؤسس لنفسها إمبراطورية افريقية لمنافسة بريطانيا مما زاد من وضوح الأطماع الفرنسية بالمغرب[3].

فكان ضعف الأوضاع الداخلية للمغرب أواخر القرن 19م وظهور الأزمة المالية بتدهور قيمة النقد وغلاء الأسعار وفساد الإدارة أثر على حالة البلاد، فأصبحت الوظائف تباع وتشترى بالمزايدة بين الموظفين شكلت فوضى وخصومات بينهم أدت بوصولها إلى القضاة الذين استغلوا ذلك لقبض الأجر من المتخاصمين[4]، فزادت المشاكل والثورات القبلية من سوء

---

[1] الجمل: **المغرب العربي الكبير** ...، المرجع السابق، ص 324.

[2] محمود علي عامر ومحمد خير فاس: **تاريخ المغرب العربي الحديث (ليبية و المغرب الأقصى)**، دمشق الجمعية التعاونية لطباعة ،ج1، ص 117.

[3] نجيب زبيب: **الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الأندلس**، تق: أحمد ابن سودة ، بيروت ، دار الأمير للثقافة و العلوم ، ط 1 ،1990، ص 19 .

[4] الجمل:المرجع السابق:ص314.

الأوضاع، فعلق الشعب آماله على السلطان مولاي الحسن (1873-1894م) لتدارك حالة الضعف، ولكن وفاته فتحت فرصة للدول الاستعمارية للتغلغل[1]،وكان قد خلفه الوزير أحمد[2] في عام1898م[3].

مما دفع بالسلطان عبد العزيز بن المولى الحسن (1894-1908م) للاستدانة من الدول الأجنبية بضمان إيرادات الجمارك بسبب ضعف إدارته وانصرافه إلى اللهو والترف وفرض الضرائب الباهظة، وكانت فرنسا هي من حفزته على الاقتراض وتوريطه في الديون التي مثلت لها الثغرة المناسبة من أجل بسط نفوذها على المغرب[4].

وهذا ما كانت تريده فرنسا أن تنتهز الظروف الاقتصادية المغربية مقابل ما يحصل عليه المغرب في المجال السياسي، وهذا أدى بالسلطان للوقوع في الفخ وفرض المزيد من الضرائب. فزاد ذلك من غضب الشعب ونفوره من الحكام فقامت ثورات في معظم بلاد المغرب مما أنهك قوة الدولة وميزانيتها منها[5]:ثورة الجيلالي بن إدريس الزرهوني المكنى ب(بوحمارة)[6] وثورة أحمد بن محمد الريسوني[7].

---

[1] الجمل: المرجع السابق ، ص ص (314 ، 316).

[2] **أبو أحمد بن موسى** :(أبا حماد) عرف بقوة الشخصية وحنكته السياسية تولى منصب الحجابة منذ عهد المولى إسماعيل ،خلف المولى الحسن بعد وفاته فكان حارس العرش و حاجبا ملكيا و وصيا على السلطان عبد العزيز لصغر سن الذي لم يبلغ 14 سنة عند مبايعته، و تولى رئاسة الوزارة لتسيير شؤون الدولة و من أعماله: القضاء على الثورات وانتزاع مرسى طرفاية من يد الإنجليز ،توفي سنة 1889م.

[3] الجمل :المرجع السابق ، ص ص(314 ، 316).

[4] بيضون جميل وآخرون :**تاريخ العرب الحديث** ، الأردن ، دار الأمل ،ط 1 ،1991 ، ص 114 .

[5] كارل بروكلمان: **تاريخ الشعوب الإسلامية** ، تر: نبيه فارس، منير البلجيكي، بيروت، دار العلم للملايين ،ط 5 ،1983،ص 635.

[6] **بوحمارة** : هو عمر بن إدريس الجيلالي الزرهوني ، لقبه خصومه بالروكي و بوحمارة وتعني الرجل راكب الأتان ، ولد سنة 1860 بأولاد يوسف توفي في 02 سبتمبر 1909 بفاس ، هو ثائر ومعارض مغربي نازع العلويين على حكم المغرب وادعى أنه المولى أمحمد المقصى من ولاية العهد سيطر على المغرب الشرقي و أصبح يهدد السلطة المركزية ،تمكن من إقامة مملكته و عاصمتها تارة وحكم 7 سنوات مقابل تقديمه للمساعدات الفرنسية و الاسبانية و الزرهوني لأنه ولد بمدينة زرهون .

[7]**أحمد بن محمد الريسوني:** هو الشريف أحمد الريسوني، ولد في زينات ببني عروس من سلالة إدريس الأول و الزاوية الريسونية التي برز نشاطها منذ العهد السعدي ،ظهر كمعارض مناهض لسياسة المولى عبد العزيز ،كان يختطف الأجانب=

فعزل السلطان عبد العزيز بعدها وخلعه الشعب ونصبوا أخاه عبد الحفيظ الذي قضى على ثورة بوحمارة الذي عقد قرضا بمئة مليون فرنك لتسديد نفقات حملاته العسكرية، حيث حوصر السلطان الجديد بفاس وبذلك تقدمت قوة فرنسية لإنجاده فدخلت فاس في 1911م وكان بداية مظاهر الاحتلال والحماية الفرنسية على المغرب[1].

وعقب ذلك تقدمت فرنسا إلى السلطان بعرض من طرف المقيم العام ممثل فرنسا بقبول الحماية الفرنسية على المغرب، فقبل السلطان عبد الحفيظ بتوقيع بنود الاتفاقية بعد ضمان حقوقه وخلفه في العرش[2].

وكانت الحماية الفعلية ابتداء من 30 مارس 1912 م وعينت ليوتي (LOUTEY) [3]كأول مقيم عام فرنسي لها بالمغرب[4]، كل ذلك كان تحت ستار الإصلاحات الجديدة التي بدأتها فرنسا على مراحل في المغرب ونفذت برنامج الإصلاح الذي ادعته ببعض التغييرات الإدارية واختيار مستشار فرنسي يبحث في القوانين واللوائح قبل عرضها على السلطان، بدعوى تحويل المغرب إلى دولة ديمقراطية حديثة، في محاولة لإقناع العالم أنها تقوم بمشروع إنساني يدعو إلى رفع مستوى الشعوب[5].

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في الفصل يمكننا القول أن:

=بنواحي طنجة ويطلب أموالهم لافتدائهم ،مما أدى إلى توتر العلاقات المغربية مع فرنسا فاضطر المولى عبد الحفيظ إلى تعينه عاملا على إقليم الحفص (إقليم طنجة).

[1] ياغي : المرجع السابق ، ص ص (419 ،420) .

[2] الجمل وعبد الله إبراهيم: المرجع السابق ، ص 280.

[3] **ليوتي LOUTEY** :اختير كمقيم عام لأنه يتميز بعسكريته و دبلوماسية كما سبق له أن خدم في الهند الصينية و مدغشر و الجزائر و قد عين كمقيم في المغرب طيلة الفترة (1912 – 1925 م) وقد اقترن اسمه بأسوء مظاهر الاستعمار وهو الذي رسم سياسة فرنسا الاستعمارية في المغرب ،وواجه ثورات الشعب المغربي و رسم الخطط لإخضاعها عرف بدهائه و حنكته ومد مساهمته فيما حققته فرنسا توفي سنة 1934 م و دفن في الرباط تبعا لوصيته وبعد استقلال المغرب تم نقل رفاته إلى فرنسا بطلب من الحكومة المغربية سنة 1961م.

[4] الجمل ، عبد الله إبراهيم : المرجع السابق ، ص 280 .

[5] رمزي أحمد : **الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا** ،الحلمية ، المطبعة النموذجية ، ص ص (88 – 89) .

العلاقات الفرنسية المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب الأقصى) تميزت بالسلام الحذر تارة وبالصراع المستميث أطوارا أخرى، فالعلاقات كانت متأرجحة بين السلم والحرب، حيث أن العلاقات العدائية تمحورت حول ما كان يعرف آنذاك بالقرصنة والجهاد البحري، ثم ردود الفعل الفرنسية، والجوانب السلمية من مظاهرها العلاقات الدبلوماسية والتبادل التجاري وما نتج عن ذلك من تفاعل واحتكاك، ومن العوامل التي أثرت على هذه العلاقات تلك التحولات الكبيرة التي مرت بها فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر (18م) والتي أثرت بصورة مباشرة على مسار العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط وتمثلت في قيام الثورة الفرنسية (1789-1799م).

ومع بداية القرن التاسع عشر (19م) عرفت العلاقات انقلابا في موازين القوى لصالح فرنسا التي كانت صاحبة اليد الطويلة في الاستغلال الاقتصادي للمنطقة، وإضافة إلى هذا شهدت الفترة تنافس المؤسسات الفرنسية في البلدان المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب الأقصى) على توقيع معاهدات حصلت بموجبها فرنسا على عدة امتيازات، مما فتح باب التنافس أمام الدول الأوربية خاصة انجلترا واسبانيا، أي أن العامل التجاري والاقتصادي كان المؤثر الأكبر في العلاقات المغربية الفرنسية.

الفصل الأول

ماهية الثورة الفرنسية

المبحث الأول: أسباب الثورة الفرنسية

المبحث الثاني: مراحل الثورة الفرنسية

المبحث الثالث: نتائج الثورة الفرنسية

المبحث الأول: أسباب الثورة الفرنسية

شهد تاريخ أوروبا أحداثا معلمية بارزة، ومنها الثورة الفرنسية تعتبر من أبرز الحركات القومية في تاريخ أوروبا الحديث، التي اندلعت في فرنسا من عام 1789م وشكلت منعطفا هاما في تغيير الأوضاع العامة لفرنسا، ولما حملته من مزايا هامة لشعارات المبادئ الإنسانية التي جاءت بها تلك الثورة (الحرية والإخاء والمساواة) وهي ما نصت عليه مبادئ حقوق الإنسان.

وقد تعددت الأسباب والعوامل التي أدت إلى ثورة الشعب الفرنسي، فهناك عوامل اجتماعية وأخرى فكرية وسياسية واقتصادية، تضافرت كلها لتدفع الشعب الفرنسي لهذه الثورة.

أولا: الأسباب الاجتماعية:

كان المجتمع الفرنسي يئن من الفروق الصارخة بين طبقاته وأفراده، وكان هذا المجتمع متكون من مجموعة من الطبقات أومنظمات وهي كالأتي[1]:

1- طبقة النبلاء:

كان النبلاء يكونون طبقة لها امتيازاتها ولها أعضاؤها الذين يدافعون عن مزاياهم، ولقد احتفظوا بتسلسل القيادة عن طريق الولاء، وكذلك عن طريق دفع مبلغ من المال عند كل ترقية وكان النبل وراثيا يحصلون عليه بالمولد، ولذلك كانوا يحاولون الإبقاء على دمائهم نقية . وكان الارستقراطي يعتبر نفسه متميزا من حيث الجنس عن رجال المال، وكان يعمل على إظهار مكانته بطريقة الحياة التي يعيشها، فكان يحمل السيف ويعتبر منذ مولده على أنه من مستشاري الملك، وكان يقبل خدمته كوزير أو دبلوماسي أو حاكم، لكنه كان يتفادى الوظائف الصغيرة والأعمال التجارية[2].

---

[1] شوقي عطا الجمل وعبد الله عبد الرزاق: **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة** ، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،2000،ص ص(83- 87).

[2] جلال يحي: **التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،ص 246.

ويمكن تقدير عدد النبلاء الحقيقي بحوالي35000 ألف شخص، وكان النبلاء يملكون امتيازات شرفية واقتصادية وضرائبية، وكانت طبقة النبلاء تحتوي على فئات مختلفة منها[1]: طبقة نبلاء البلاط وطبقة نبلاء الأقاليم.

وفي نهاية القرن الثامن عشر(18م) بدأت الارستقراطية الإقطاعية في الانحطاط، لأن النبلاء البلاط قل نفوذهم في فرساي، ونبلاء الأقاليم أصبحوا يعشون حياة الفقر على أراضيهم[2].

2- طبقة رجال الدين (الاكليروس): يمثل رجال الدين إحدى الطبقات الاجتماعية الموجودة في فرنسا، الذين احتفظوا بحق الشعائر وبالأحوال المدنية وأشرفوا على التعليم وراقبوا النشاط الفكري[3].

وقد بلغ عددهم حوالي120000ألف شخص، يعتبرون أنفسهم الهيئة الأولى في المملكة كانوا يتمتعون بامتيازات مهمة سياسية وقضائية وضرائبية[4].وتعتمد قوة رجال الدين على جباية العشر[5] وعلى المملكة العقارية[6]، وكان لهذه الطبقة أملاك واسعة تقدر بربع أو خمس المملكة معفاة من كل الضرائب[7]. وكان كبار رجال الدين ينعمون بالثراء الفاحش، وانصرف عدد كبير منهم عن أمور الدين لشؤون الدنيا[8]، وكانوا يحكمون أنفسهم بمجامع تجتمع كل خمس سنوات [9].

---

[1] ألبير سوبول : **تاريخ الثورة الفرنسية** ،تر: جورج كوسي، بيروت، منشورات عويدات، ط 4، ص ص(20،21).

[2] المرجع نفسه ، ص ص(22،23).

[3] جلال يحي :المرجع السابق، ص 245.

[4] ألبير سوبول :المرجع السابق، ص25.

[5] **العشر (العشور):**هو عبارة عن جزء من الثمار الأرض أو القطعان ، وكان يتنوع وفق الأقاليم والمحاصيل وهناك العشر الكبير والعشر الصغير.

[6] ألبير سو بول، المرجع نفسه ،ص 25.

[7] عمر عبد العزيز عمر :**دراسات في التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث**، الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية، 1992، ص 293.

[8] الجمل وعبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص 88.

[9] عبد العظيم رمضان : **تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث من ظهور البورجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة** ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ج1، 1997،ص300.

3- الطبقة الثالثة: وكانت تمثل أكثرية الأمة الساحقة أي أكثر من 24 مليونا من السكان، كانت الطبقة الثالثة تشمل الفئات الشعبية في الأرياف والمدن والبورجوازية الصغيرة والمتوسطة من المهنيين والتجار، وكان يرتبط بهذه الطبقات المتوسطة أعضاء المهن الحرة كالقضاة والمحامون وكتاب العدل والأساتذة والأطباء والجراحون...[1].

4- الطبقة البورجوازية: كانت هذه الطبقة في نهاية القرن الثامن عشر على رأس الإنتاج فهي تقدم الأطر للإدارة الملكية وكذلك رؤوس الأموال الضرورية لتسير الدولة[2]، حيث قامت على أساس التجارة والصناعة بدلا عن الزراعة[3]، وكانت تتألف من الفئة المزدهرة من الطبقة الثالثة وشغلت بثقافتها المرتبة الأولى في المجتمع وهي مجموعات مختلفة باعتبار مرتبتهم في المجتمع ومكانتهم في الحياة الاقتصادية[4].

وقد قويت بشكل واضح مع الازدهار الاقتصادي، فمنهم الفلاحين والحرفيين الذين ارتفع بعضهم نتيجة للعمل وللادخار وللمضاربة، وتظم كذلك رجال القانون والموثقين والعلماء والكتاب والفنانين، وعلى العموم فإن البورجوازية هي التي كانت قد أدارت ثروتها بحكمة ووجهت ادخاراتها إلى الاستثمارات العقارية[5].

5- الطبقة الوسطى: كان الأعيان يسمونهم الشعب، وبكل احتقار كانوا يعتبرون هذه المجموعة على أنها أقل منهم، إذ أنها كانت تعمل بأيديها أو بدأت حياتها كذلك من وكيل البريد والمقاول وبائع الكتب وصاحب بنك الرهونات وبعض الجراحيين، إذ أن أغلبيتهم كانوا من الفقراء، ودرجة إلى درجة تنزل إلى المستوى الشعبي الحقيقي لصاحب الحانوت وصانع الأحذية والبائع المتجول[6].

---

[1] ألبير سوبول : المرجع السابق، ص ص(28،30).

[2] المرجع نفسه ، ص 19.

[3] عبد العظيم رمضان :المرجع السابق، ص 304.

[4] ألبير سوبول: المرجع السابق،ص30.

[5] جلال يحي :المرجع السابق، ص ص(247-248).

[6] عمر عبد العزيز: المرجع السابق، ص293.

6- طبقة الفلاحين: يعتبر الفلاح للبورجوازيين وسكان المدن هو الكائن الجاهل الخشن، الذي كان مصيره الطبيعي هو خدمة الطبقات الحاكمة، وكان الفلاحون يدفعون الضرائب الخاصة بالملكية أو نسبة من المحصول، وكان رجال الدين يجمعون منهم ضريبة العشور، وكانت هناك ضريبة الملك والدولة وكانت ثقيلة على كاهل الفلاح وغير متساوية[1]. وبمرور الوقت أخذوا يمتلكون تدريجيا الأراضي التي كانوا يزرعونها ما يعادل ثلث الأراضي المملكة تقريبا، ولكنهم ظلوا يؤدون الحقوق الإقطاعية للنبيل من ضرائب[2].

7- طبقة البروليتاريا[3]: وهي الفئة التي تعمل بأيديها وبالتالي فعليها أن تعيش في أقل المستويات الحضارة، وكانت البروليتاريا منتشرة بين الأرياف والمدن، وتعتمد في العمل على أعمال الحقل والغابات والنقل والمحاجر، وكانت هذه المجموعة تفتقر إلى التنظيم النقابي وحتى إلى النظرة الطبقية[4].

ثانيا: الأسباب الفكرية:

شهدت أوربا وفرنسا تحيدا حركة فكرية نشطة في القرن الثامن عشر(18م)،حيث ظهر المذهب العقلي التجريبي والتفكير السياسي حول الحق الإلهي، وقد برزت في فرنسا مجموعة من الفلاسفة نادوا بتحرير الفرد، ومن أشهر المفكرين الفرنسيين الذين مارسوا دور كبير في تهيئة أذهان الفرنسيين للثورة على النظام الملكي المطلق نجد:

1- فولتير (1694- 1778م): هو من أشهر كتاب القرن الثامن عشر واشتهر بالجرأة في كتاباته، حيث تميزت بالأسلوب الساخر اللاذع في نقده ومنها مؤلفه:"رسائل عن انجلترا"[5]،أوضح فيه كيف أن الانجليزي يستطيع أن يعبر عن آرائه، وهاجم الكنيسة وانجرافها عن مسائل الروحية

[1] جلال يحي: المرجع السابق، ص ص(248- 249).

[2] عمر عبد العزيز عمر :المرجع السابق، ص 293.

[3] **البوليتريا:** هي عبارة عن الفئة الأخيرة في سلم الترتيب الطبقي في فرنسا، وهم من عامة الشعب ويشكلون غالبية سكان فرنسا وتقع على هذه الطبقة أعباء الدولة المالية ،وفي حين هي محرومة من أبسط حقوق الإنسان الطبيعية كحق الحرية والمساواة أمام القانون.

[4] جلال يحي :المرجع السابق، ص 249.

[5] الجمل وعبد الرزاق إبراهيم: المرجع السابق، ص83.

وتدخلها ورجالها في السياسة، ونادى بإصلاح القضاء ونظام الضرائب[1]، ومع أن المعاني التي وردت في شعر فولتير ليست بالجديدة، ولكن خطورتها كانت في أنها خاطبت عواطف الفرنسي مباشرة في ثوب إنساني راق، والشيء الذي غرسته أشعار فولتير وكتاباته، هو أنه على الفرد الفرنسي أن يعيد النظر في أوضاع تلك المؤسسات القائمة السياسية والدينية والاجتماعية، وأن ينظر في زاوية أخرى زاوية الفرد الفرنسي الذي يجب أن يحيا حياته الطبيعية[2].

ومن مؤلفاته أيضا كتابه "آراء الجمهورية "الذي نشره سنة 1765م، وعرض فيه بعض الآراء الجريئة، فعرف مثلا الحكومة المدنية بأنها: إرادة الكل يقوم بتنفيذها شخص واحد أو جملة من أشخاص تبعا لقوانين يدين الجميع بالخضوع لها[3]، وهكذا يعتبر فولتير في مقدمة الذين نادوا بالمساواة بين جميع الأفراد وحقهم في التمتع بالحريات المختلفة الدينية والفكرية وفي المساواة في مختلف الحقوق[4].

2- مونتسكيو(1689- 1755م): من أشهر الكتاب الذين انتقدوا القيود التي فرضتها الكنيسة على حرية الفكر، حيث يسخر من ادعاءات رجال الكنيسة من قدرتهم على عمل المعجزات كما كان ينادى بمبدأ التسامح الديني[5]. وقد اهتم منتسكيو منذ بداية حياته العملية بوضع مجموعة من المؤلفات القيمة منها كتابه:" روح القوانين" الذي نشره سنة 1748م وحلل فيه تحليلا دقيقا أنظمة الحكومات والظروف التي نشأت فيها واعتبر النظام الانجليزي أرقى الأنظمة[6]. وحاول في كتابه "روح القوانين" وضع نظم الحكم اللائقة بالشعب في إطار واضح، ولكنه لم يعطي نظام حكم جديد وإنما ركز على أساسين في العلاقة بين الشعب والحكومة[7].

---

[1] الجمل وعبد الرزاق إبراهيم : المرجع السابق، ص ص(83-84).

[2] سليمان نوار و محمود جمال الدين: المرجع السابق ، ص 279.

[3] عمر عبد العزيز : المرجع السابق ص 296.

[4] الجمل وعبدالله إبراهيم :المرجع السابق ،ص 84.

[5] المرجع نفسه، ص 84.

[6] عبد العظيم رمضان :المرجع السابق، ص 294.

[7] سليمان نوار ومحمود جمال الدين : المرجع السابق،ص279.

1/ تقييد عمل الحكومة حتى لا تتصرف في أمور البلاد وكأنها ملك كبير لبلاده.

2/ فصل السلطات :التشريعية والتنفيذية والقضائية بعضها عن بعض[1].

3- جان جاك روسو(1712- 1778م):[2]يعتبر من أبرز مفكري العالم في القرن الثامن عشر(18م)، وكان روسو فرنسي من أصل سويسري من مدينة جنيف، ومن أهم كتبه "العقد الاجتماعي "الذي قام بنشره سنة1762م، واعتبره مؤرخوا الفلسفة بأنه كان إنجيل الثورة الفرنسية ودستورها[3]، ويرى فيه أن المجتمع السليم يقوم على أساس العقد الاجتماعي بين أفراد متساويين في الحقوق، ومتساويين في الواجبات، فكل عضو ينزل عن حريته بمقدار ما ينزل عنها زملاؤه الآخرين، فيتساوون في قيمة التضحية كما يتساوون في مقدار النفع الذين يحصلون عليه مجتمعين[4].

ثالثا: الأسباب السياسية

تولى لويس السادس عشر(IVX)(1773_1793م) الحكم في فرنسا تحت ظروف اقتصادية سيئة، في ظل خوضها حروب ضد بروسيا وغيرها من الدول الأوروبية فتكبدت جيوشها هزائم عنيفة قللت من مكانة العرش الملكي (آل بربون) في نظر الفرنسيين[5].

توارث الحكم المطلق لفرنسا مع تولي لويس السادس عشر البلاد، وتدخل زوجته (ماري أنطوانيت)[6] في شؤون الحكم السياسية وشدة إسرافها وضعف ميزانية فرنسا أثار استياء الشعب

---

[1] سليمان نوار ومحمود جمال: المرجع السابق، ص 280.

[2] الجمل وعبد الرزاق إبراهيم : المرجع السابق، ص84.

[3] عمر عبد العزيز : المرجع السابق ، ص 297.

[4] الجمل وعبد الله إبراهيم : المرجع السابق، ص ص(84-85).

[5] المرجع نفسه: ص 85.

[6] **ماري أنطوانيت** : ابنة إمبراطورة النمسا ماريا تريزا وهي فتاة جميلة رشيقة ذات شعر ذهبي طويل ، و قد أهمل تعليمها ،لا تتقن القراءة و الكتابة بالألمانية و لا تحسن الفرنسية ،حيث أنها لا تعرف إلا أوليات اللغة اللاتينية و كان الموسيقار النمساوي جلوك يعلمها الموسيقى على آلة الكلافسان، وكان لها أستاذ في الرقص من باريس، تقدم لويس الخامس عشر لخطبة الأرشيدوقة ماري أنطوانيت لابنه لويس السادس عشر حيث كانت تبلغ من العمر 14 عاما ولويس يكبرها بعامين و كان زواجهما مرتبا من قبل العائلتين المالكتين و أقيم الزواج بفيينا في 19 أفريل 1770م.

وعلى رأسهم فليب (الدوق أورليان) D'Orleans ابن عم الملك لويس مما سبب اضطرابا تمثل في استهانة حكام الأقاليم بالسلطة المركزية[1].

تطلع الدوق أورليان إلى العرش وطرده سنة 1787م بإيعاز من الملكة أنطوانيت ما بينها من كره، لسخطه على الحكم مما أدى بالتفاف الشعب حوله جراء هذه الحادثة وأصبح يطلق عليه (فليب المساواة)، وزاد في إشعال نار الثورة للقضاء على الملك وزوجته[2].

ظهور حالات الفوضى من طرف الفلاحين وخروج جماعة من الثائرين ونشر الرعب في نفوس الباريسيين رفضا لما يحصل في نظام الحكومة الإقطاعي[3].

اضطرار لويس السادس عشر لاستدعاء المجلس المشترك نتيجة الإفلاس الكبير سنة 1789م، وهو منتخب من ثلاثة أركان (النبلاء ورجال الدين والشعب) وتعد الأركان العامة لمملكة فرنسا التي لم تجتمع منذ 180 عاما[4].

دخول المملكة العامة الفرنسية في صراعات جراء طريقة التصويت في الانتخاب وانسحاب الركن الثالث (مندوبي الشعب) وتكوين جمعية وطنية مهمتها إعادة النظر في شكل الحكومة وصياغة قوانين الدولة[5].

انتصار الجمعية الوطنية على لويس السادس عشر عندما قررت في 17 جوان 1789م على إطلاق اسم "الجمعية الوطنية التأسيسية "على مجلس الطبقات فدمجت بذلك كل طبقات فرنسا ضد نظام الملك، وعناد الملك في المصادقة على القوانين وكذا مصادرة أملاك المهاجرين النبلاء المحتمين بدول أجنبية في حين عدم عودتهم في الآجال المحددة[6].

---

[1] الجمل، عبد الرازق إبراهيم : المرجع السابق، ص ص(85 – 86).

[2] زينب عصمت راشد : **تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر**، القاهرة ، دار الفكر العربي ،ص 28.

[3] عبد العظيم رمضان :المرجع السابق، ص 353 .

[4] ل. ج.شني :**تاريخ العالم الغربي** ،تر: مجد الدين حنفي ناصف ، مر: علي أدهم ،القاهرة ، دار النهضة العربية ،2003 م ص ص(295 ،296).

[5] المرجع نفسه، ص،296 .

[6] لويس عوض: **الثورة الفرنسية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1992،ص ص (55،192).

نفي رجال الدين الرافضين الولاء لدستور الكنيسة المدني الذي يجعل منها كنيسة قومية غير تابعة لروما[1]، وسعي الجمعية الوطنية التأسيسية وعملها على وضع دستور للبلاد والذي يعتبر سبب تكوينها، والمتكونة من ثلاثة طبقات (رجال الدين والنبلاء والبرجوازيين) بحيث يمثل النواب منها مصالح كل طبقة من الطبقات الثلاثة[2].

تخوف الطبقة البرجوازية من أعمال الشغب التي أحدثتها ثورة الفلاحين، فأبدوا بذلك مساندتهم مما أدى إلى تنازل الإقطاعيين عن امتيازاتهم طوعا لإخماد الثورة في4أوت1789م[3].

وفي نفس اليوم أصدرت الجمعية إعلان "حقوق الإنسان والمواطن "واعتمدت الإعلان في صفته النهائية 26 أوت 1789 م وقد نص على:

1- أن الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الحقوق.

2- الاعتراف بوجود فوارق والمميزات الاجتماعية.

كما اشتمل إعلان الحقوق على أهم المبادئ التي نادى بها فلاسفة الثورة (فولتير، مونتسكيو جان جاك روسو) والمتمثلة في الحرية، المساواة، سيادة الأمة، فصل السلطات الإدارة العامة[4].

رابعا: الأسباب الاقتصادية

إعفاء أكثر الطبقات إسرافا وعديمة الإنتاج (النبلاء ورجال الدين) كامتيازات ضرائبية بينما ألقيت أعباء الضرائب على الفلاحين، إلى جانب الضرائب الإقطاعية التي تهدف إلى إثراء النبلاء فشكلت هوة بين الطبقات مما دفع للتمرد على الأوضاع القائمة[5].

---

[1] لويس عوض :المرجع السابق، ص ص(55 ، 192) .

[2] عبد العظيم رمضان :المرجع السابق ،ص 354 .

[3] فرانسوا جورج ديفوس وآخرون: **موسوعة تاريخ أوروبا العام ، أوروبا من عام 1789 حتى أيامنا** ،تر :حسين حيدر مر: مراد أنطوان الهاشم ،بيروت ، منشورات عويدات ، ط 1 ،ج3 ،1995 ، ص61 .

[4] عبد العظيم رمضان :المرجع السابق ،ص 354.

[5] سليمان نوار ومحمود جمال الدين: المرجع السابق،ص283.

عدم قدرة الحكومة المالكة على تعديل نظام الطوائف الحرفية، وذلك بأن تعيش فئة من فئات الشعب على حساب رفاهية الشعب الكادح وهذا ما جعل الشعب الفرنسي يثور لتغيير النظام الاجتماعي الطبقي.

فشل الحكومة في إيجاد أداة لإعادة النظر في قيود القدرات التجارية لتجار لأن فرنسا كانت عبارة عن مقاطعات متعددة كل منها لها جماركها الخاصة مما قيد التجارة تقييدا كبيرا وصعوبة إزالتها .

استنفاذ فرنسا الكثير من طاقتها خلال حروب لويس الـ(IIII X) ولويس الـ(VX) دون إحراز مجد عسكري وذلك سعيا للحصول على مساحات واسعة من المستعمرات مثل بريطانيا واستثمارها في جانب القوة الاقتصادية[1].

غضب الشعب الفرنسي من الملوك الذين سبقوا لويس السادس عشر وما ألحقوه من تردي في وضع الاقتصادي للبلاد في ظل وصوله إلى العرش وعجزه عن تحسين شؤون فرنسا وإنقاذها من الإفلاس، والذي عرف بقلة الحكمة والحنكة السياسية الكافية لتدارك الوضع وكذا انقياده لأهواء زوجته في الحكم[2].

استياء الفلاحون من حقوق الصيد وهي حقوق إقطاعية قديمة تضر بمصالحهم في ظل قوانين الصيد، حيث أن الفلاح لا يستطيع أن يحمي زراعته وحيواناته المنزلية[3]، كما يحرم عليه تربية كلب الحراسة ومهاجمة الثعالب التي تأكل طيوره أو طيور الأديرة التي تأتي على محصوله، كل ذلك من أجل هواية الصيد التي يمارسها الأشراف على حساب إنتاجه مثل طحن غلاتهم من العنب في المعصرة والتي تعود بفائدتها لصالح ذوي النفوذ بفرنسا على أنهم عبيد لهم[4].

---

[1] سليمان نوار ومحمود جمال الدين: المرجع السابق، ص ص(283،285).

[2] زينب عصمت راشد :المرجع السابق ص ص(26 -27).

[3] ل. ج. شيني: المرجع السابق،ص293.

[4] المرجع نفسه ، ص 293.

دعم المفكرين الاقتصاديين ووقوفهم إلى جانب سياسة الثورة الفرنسية في المطالبة بإلغاء الضرائب، لما فيها من إضعاف ثروة البلاد وما كان لها من نتائج سيئة على اقتصاد فرنسا من قبل، حيث كان لهم الفضل في تخفيض الضرائب وحصرها في نوع واحد وهو الضريبة الزراعية خلال القرن 18م سابقا[1].

فرض ضريبة الرأس على الطبقة الثالثة أو الكادحة وهي ضريبة مباشرة توزيعية تفرض على الجنوب، يعيينها الملك على كل شخص ما ينبغي له أن يدفع من نسبة مئوية حيث تنشر الحكومة كل سنة وثيقة الضريبة، وكان في مقابلها إقرار ضريبة العشرين في 1719م كمبدأ مساواة في الضرائب بين الطبقات تعتبر ملحقا ثانيا بضريبة الرأس ثم قرر تبديلها بضريبة الأراضي التي تطال الجميع، واتخاذها كحل وحيد للأزمة المالية في سنة 1787م، مما فتح تمرد أصحاب الامتياز وظهور الأزمة التي كان مقدرا أن تخرج منها الثورة[2].

وجود الفروق المحلية حيث أن المملكة مقسمة إلى طبقات مختلفة لكل منها مركز خاص فالأشراف ورجال الدين كانوا يتمتعون بحقوق حرمت على العوام، بحيث يعفون من بعض الضرائب كضريبة البيوت والعقار الثابت.

تحجج رجال الدين بعدم دفع الضرائب وأن ما يملكون في خدمة الله، واستمرارهم في جمع الزكاة من العامة حتى بلغ إيرادهم سنويا مائتي مليون جنيه يأخذها الرؤساء[3].

نتائج حرب الاستقلال الأمريكية التي أثرت على ميزانية فرنسا بشكل كبير جراء النفقات الباهظة التي تكبدتها فرنسا خلال مساعدتها لأمريكا ضد بريطانيا[4]، وكان ذلك بسبب الاقتصادي الفرنسي "نكر"(NECKER) بتضليل منه عن تجهيز أموال تموين هذه الحرب عند إقامته

[1] زينب عصمت راشد :المرجع السابق ص 22 .

[2] ألبير سوبول :المرجع السابق، ص 89 .

[3] جفري برون :**تاريخ أوروبا الحديث** ، تر : علي المزروقي ، عمّان ،الأهلية للنشر و التوزيع ، ص 359 .

[4] سليمان نوار و محمود جمال الدين: المرجع السابق ،ص 359.

لإصلاح إداري، ولكن بعد عزله في 1781م ترك بيانا كشف فيه عن مدى التدهور الذي أصاب الخزينة الفرنسية[1].

ظهور الأزمة الاقتصادية التي اشتدت بسبب خراب المحصول لعام 1789م حيث توجت مرحلة انحطاط، كانت قد بدأت قبل عشر سنوات وتشكل عنصر الانحلال في الطبقة الثالثة غير الملائم لتنشئة وجدان قومي موحد، نتيجة الصراع المتناقض في البنى الاقتصادية للنظام القديم والتي تمثلت في مطالبة البرجوازية الرأسمالية بالحرية الاقتصادية، في حين أن الجماهير الشعبية تعبر عن العقلية المعادية لرأسمالية[2].

المبحث الثاني: مراحل الثورة الفرنسية

دامت الثورة الفرنسية عشر سنوات من سنة 1789م إلى غاية 1799م، وقد مرت بالعديد من المراحل والمحطات الحاسمة يمكن أن نقسمها كالآتي:

أولا: المرحلة الأولى (1789-1792م):

1- الجمعية الوطنية :

عند اشتداد الأزمة الاقتصادية في فرنسا عين لويس السادس عشر في 26 أوت 1788م نيكر(NEKCKER) مديرا عاما للمالية ووزيرا للدولة، ولم يدرك نيكر اتساع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لأنه لم يضع منهاجا دقيقا وانجرف مع الأحداث أكثر مما سيطر عليها، ولم يعر اهتماما كافيا للأزمة الاقتصادية التي مكنت البورجوازية من استنفار الجماهير[3].ولما اشتدت الضائقة المالية بالحكومة حتى أصبحت على شفا الإفلاس أعلن الملك عزمه على عقد مجلس طبقات الأمة ليكون عونا له على معالجة الأزمة، وفي 05 ماي 1789م افتتح الملك لويس لسادس عشر المجلس في قصر فرساي[4].

---

[1] سليمان نوار و محمود جمال الدين: المرجع السابق ، ص 359.

[2] ألبير سوبول :المرجع السابق، ص 168.

[3] المرجع نفسه، ص ص(105-106).

[4] عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق ، ص ص(303-304).

ولما اجتمع مجلس طبقات الأمة كان يحمل كل التناقضات الاجتماعية، فالإكليروس كانوا منقسمين على أنفسهم والنبلاء كذلك وطبقة الثالثة، وكانت الخطوة الأولى قبل البدء هي أن ينظر في صحة انتخاب أعضائه، فأعلن نواب الطبقة الثالثة معارضتهم في أن تقوم كل طبقة من الطبقات على حدة بعملية الفحص، وأعلنت طبقة النبلاء يوم 11ماي 1789م أنها قد أتمت تشكيلها.

وأما الأكليروس فقد أيدت نسبة كبيرة منها الطبقة الثالثة، وفي 12 جوان 1789م بدأت عملية الفحص بالمناداة على أسماء النواب من الطبقات الثلاث وفي 16 جوان 1789م تبين أن ستة عشر نائبا من رجال الدين قد انظموا إلى العامة، ولكن طبقة النبلاء ظلت صامدة وعندئذ قرر نواب الطبقة الثالثة أن المجلس صار يضم أكثرية نواب الأمة وأنه لذلك يعتبر "مجلسا شرعيا وقانونيا".

ولا يتفق في وضعه هذا مع تسميته بمجلس طبقات الأمة بل يجب تسميته "بالجمعية الوطنية"، وكان الغرض من ذلك أن يكون ذلك إعلانا لحقهم في التكلم باسم الأمة والتصرف باسمها وقد قررت التسمية في 17 جوان 1789م . وقد أعطت الجمعية الوطنية لنفسها حق الموافقة على فرض الضرائب[1]، وشرعت في تنظيم سلطاتها وكان ذلك فاتحة القرارات الثورية فقرر الملك عرقلة هذه الحركة فأرسل في20 جوان الجند لإغلاق أبواب غرفة الاجتماع فذهب أعضاء واجتمعوا في ملعب التنس حيث اقسموا أنهم لن ينفصلوا، وفي 09 جويلية 1789م أعلنت الجمعية نفسها جمعية دستورية[2].

2- سقوط الباستيل[3] :

بينما كانت الجمعية الوطنية تتكلم وتنضم نفسها أخذ الشعب الفرنسي يصنع ما يحلو له[4].

[1] عبد العظيم رمضان :المرجع السابق، ص ص(334- 335).

[2] عمر عبد العزيز :المرجع السابق ،ص ص (304-305).

[3]الباستيل: كان اسمه الباستيد بمعنى الحصن ، وكان في الأصل قلعة أو حصنا بني في شرق باريس عند باب سانت انطوانيت على مساحة 14550 متر مربع بارتفاع 30 مترا ، و حفر من حوله خندق تجري فيه المياه وعرضه 25 مترا.

[4] ل .ج. شيني: المرجع السابق ،ص 295.

وفي الكثير من الأقاليم عمد الفلاحون إلى مهاجمة القصور وحرقها وفر إلى خارج فرنسا نبلاء كثيرون مع أسرهم[1]، وفي باريس اتجهت الجماهير الغاضبة يوم 14 جويلية 1789م إلى حصن الباستيل وذلك للوصول إلى مخزن البارود[2].

وكان مهاجمو الباستيل فصيلتان من الحرس الفرنسي والميليشيا البورجوازية أو ميليشيا المدينة التي تتكون من أبناء الطبقات المتوسطة[3]، ورغم أن الجماهير كانت غاضبة مع ذلك فلم تقتل في فناء الباستيل إلا رجلا واحدا وتم الإفراج عن المساجين المحبوسين هناك وقاموا بتدمير المدافع المنصوبة على أبراجه[4]. وفي اليوم التالي مباشرة لسقوط الباستيل أي في 15 جويلية 1789م سارع الملك لويس السادس عشر إلى الاستسلام، وذهب إلى الجمعية التأسيسية وأعلن سحب قوات الجيش وطلب منهم مساعدته لتأمين سلامة الدولة، وفي نفس اليوم أسقط الوزارة[5].

وقد ترتب على سقوط الباستيل مجموعة من النتائج أهمها:

1/توطيد مركز الجمعية الوطنية، فقد قوي مركز الثوار وظهر عجز الملك وتدعم مركز الجمعية الوطنية.

2/اضطر الملك للاعتراف بسلطات المجلس البلدي لباريس وبقوات الحرس الوطني.

3/هجرة النبلاء من فرنسا.

4/استمرار الاضطرابات والمظاهرات ومنها مظاهرة النساء في أكتوبر 1789م وتحركها إلى فرساي للمطالبة بالخبز[6].

---

[1] ل. ج. شينى: المرجع السابق، ص 295.

[2] عبد العظيم رمضان :المرجع السابق،ص347.

[3] لويس عوض:المرجع السابق، ص ص(11،14).

[4] المرجع نفسه ، ص 14.

[5] عبد العظيم رمضان : المرجع السابق، ص 350.

[6] الجمل وعبد الله إبراهيم : المرجع السابق، ص99.

3-إلغاء الحقوق الإقطاعية:

في جلسة من جلسات الجمعية الوطنية في 04 أوت 1789م اقترح أحد الأعضاء إلغاء الحقوق الإقطاعية، وتمت الموافقة على هذا الاقتراح الذي يعتبر من أهم أحداث الثورة، وهكذا تحولت الأمة الفرنسية إلى أفراد يستمدون حقوقهم لا من العرف بل من دستور ثابت ومنذ أن ألغيت بموجب هذا القرار الألقاب الإقطاعية أصبح الفرنسيون جميعا يلقبون بلقب المواطنين[1].

4- إعلان حقوق الإنسان:

في 04 أوت 1789م وافقت الجمعية الوطنية التأسيسية على استصدار إعلان حقوق الإنسان والمواطن، وفي 26 أوت اعتمد الإعلان على صفته النهائية وقد حمل ملامح الطبقة البورجوازية التي أصدرته، كما حمل ملامح الظروف السياسية التي صدر فيها[2]، وقد وضعت مبادئ حقوق الإنسان على أساس تعاليم روسو[3].

ويوضح الإعلان في جوهره عن حقوق الإنسان وحقوق الأمة في مقدمته التي تعيد إلى الأذهان نظرية الحق الطبيعي، وفي مواده السبع عشر ربط الإعلان ربطا محكما بين المساواة والحرية، وقد كرس عدد من المواد حقوق الأمة ولم تعد الدولة غاية بحد ذاتها فلا غاية لها إلا المحافظة للمواطنين على حرية التمتع بحقوقهم، وجميع المواطنين لهم الحق في العمل، كما نصت على مبدأ فصل السلطات[4].

ومن أهم مواد الإعلان السبع عشر :

المقدمة : تتكلم عن الحاجة لإعلان حقوق الإنسان لذا رأوا أن يضعوا أمام المجتمع الإنساني هذه الحقوق والمبادئ لتذكرهم بحقوقهم ووجباتهم دائما، ويجب أن يبني عليها أسس المجتمع[5].

---

[1] ألبير سوبول :المرجع السابق، ص 100.

[2] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ، ص 304.

[3] عمر عبد العزيز :المرجع السابق،ص307.

[4] ألبير سوبول : المرجع السابق، ص ص (158- 160).

[5]الجمل و عبد الرازق إبراهيم: المرجع السابق ،ص 103.

المادة 01: الحرية والمساواة : ولد الناس أحرارا متساوين في الحقوق لا فروق اجتماعية إلا إذا اقتضت مصلحة المجتمع ذلك.

المادة 10: حرية الآراء والمعتقدات للإنسان.

المادة 11: حرية الخطابة والكتابة والنشر[1].

ولقد ظل إعلان حقوق الإنسان طوال ربع قرن شعارا وميثاقا لجميع الثوريين دعاة الإصلاح في أوروبا[2].

5- دستور 1791م:

ترتب الدستور 1791م ككل الدساتير على الأبواب المعروفة بالسلطات العامة واختصاص كل واحدة وهي ثلاث سلطات[3]:

السلطة التنفيذية: على رأسها الملك وهو الذي يعين الوزراء ويصادق على القوانين التي لا تصبح نافذة إلا بعد تصديقه عليها، وهو على رأس القوات المحاربة وهو الذي يعلن الحرب ويبرم السلم.

السلطة التشريعية: اختلفوا هل تكون في مجلسين أو في مجلس واحد ولكن في الأخير أخذ بالمجلس الواحد، وقد جعل الانتخاب مقصورا على دافعي ضرائب معينة كما جعل الانتخاب على درجتين، تنتخب الأمة عددا قليلا وهؤلاء ينتخبون النواب بحجة أن العدد قليل على مستوى أحسن ويحسنون الاختيار، ومن أهم وظائف السلطة التشريعية الموافقة على الضرائب.

السلطة القضائية: جعل القضاء بالانتخاب لضمان استقلال القضاء وعدم رضوخ القضاة للسلطة التنفيذية [4].

---

[1] الجمل وعبد الله إبراهيم: المرجع السابق، ص ص(103،105).

[2] عمر عبد العزيز: المرجع السابق، ص 308.

[3] الجمل وعبد الله إبراهيم: المرجع السابق،ص103.

[4] المرجع نفسه ،ص ص(101-102).

وقد قضى الدستور الفرنسي الجديد عام 1791م على النظم القديمة التي كانت سائدة في فرنسا، مثل نظام الإقطاع والإعفاء من الضرائب وإعادة تقسيم فرنسا إداريا ودينيا، ونص الدستور على أن تكون السلطة التشريعية في يد مجلس نيابي ينتخب لمدة سنتين[1].

6- هروب الملك لويس السادس عشر:

شعر الملك بازدياد السخط عليه من جانب الرأي العام وكذلك ما كانت تنشره الصحافة عن الملك زاد الأمر تعقيدا، ولكل هذه الأسباب استقر الملك على الهروب وحدد ذلك شهر جوان 1791م.

فقد قرر أن يقصد إلى الحدود الشمالية الشرقية إلى متز ووصل الملك وأسرته إلى فارن على نهر الموز لكن اكتشف أمرهم قبل نجاحهم في عبور النهر، وترتب عن اكتشاف خطة الهروب نتائج انقسم الفرنسيون إلى فريقين:

فريق يرى إرجاع الملك إلى باريس وإيقافه عن ممارسة سلطانه، وفريق آخر ينادي بالحكم الجمهوري ويطالب بخلع الملك ومحاكمته، وعقدت الجمعية الوطنية اجتماع لتقرير مصير الملك بعد اكتشاف محاولة الهروب، وقد تقرر في جلسة 21 جوان 1791م وقف الملك عن الحكم حيث وضع تحت الحراسة بقصر التوليري[2].

ثانيا: المرحلة الثانية (1792-1795م):

1- المؤتمر الوطني1792:

بدأت الانتخابات لتشكيله في 02 سبتمبر 1792م ويبلغ عدد أعضائه 780 عضوا وكانوا ينتمون إلى ثلاث أحزاب:

-حزب اليمين(الجيروند[3]) وعددهم 165عضوا ويؤمنون بالحكم الجمهوري[4].

---

[1] عمر عبد العزيز :المرجع السابق ، ص ص(308-309).

[2] الجمل و عبد الله إبراهيم: المرجع السابق ، ص ص (109-110).

[3] **الجيروند:** هو حزب اليمين الفرنسي.

[4] الجمل و عبد الله إبراهيم ،المرجع السابق ،ص 116.

-حزب اليسار (الجبل-اليعاقبة)[1] عددهم 50 عضوا، وحزب الوسط (السهل) أعضائه حوالي 400.[2]

2- إعدام الملك لويس السادس عشر: في 21 سبتمبر 1792م أقر المؤتمر إلغاء الملكية وقرر إعلان الجمهورية، وبدأ التفكير في مصير الملك وكان معظم زعماء الجيروند يطمعون في انقاد حياة الملك بينما كان حزب الجبل مصرا على اتهام الملك بالتآمر على الأمة[3].

وأقيمت محاكمة الملك أمام المؤتمر الوطني في 13 ديسمبر 1792م، وانتهت بإدانته بالإجماع تقريبا حيث صوت 433 من أصل721 إلى جانب الإعدام وتم بالفعل تنفيذ الحكم يوم 20 جانفي 1793م[4].

وترتب على إعدام الملك نتائج داخلية وخارجية، ففي الداخل ترتب انتصار حزب الجبل أما في الخارج ترتب عنه إثارة دول أوربا وملوكها الذين كانوا يتوقعون نفس مصير الملك وأدى هذا إلى تكوين تحالف أوربي ضد فرنسا[5]، ولهذا اضطر رجال الثورة وعلى رأسهم اليعاقبة إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة الأخطار ومنها إنشاء لجنة الأمن العام ولجنة الضمان العام ومحكمة ثورية[6].

3- لجنة الأمن العام : وتنقسم فترة نفوذ لجنة الأمن العام إلى فترتين رئيستين:

1- فترة رئاسة دانتون[7] (من06 أفريل إلى 10 جويلية 1793م): سيطر دانتون على لجنة الأمن العام عند تكوينها وظل كذلك حتى إعادة تشكيلها في 10 جويلية 1793م[8]،حين خلفه

---

[1] **الجبل واليعاقبة** :هم أسماء تطلق على حزب اليسار الفرنسي.

[2] الجمل و عبد الله إبراهيم: المرجع السابق، ص 116.

[3] المرجع نفسه، ص ص(116 -117).

[4] عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص 373.

[5] الجمل وعبد الله إبراهيم: المرجع السابق،ص119.

[6] عبد العزيز سليمان: المرجع السابق،ص295.

[7] **جورج دانتون** : ولد في أوسي سير أوب وهي قرية في مقاطعة شمبانيا ، درس في جامعة رانبس وتخرج منها سنة 1784، وعمل كمستشار ملكي ووزيرا للعدل.

[8] الجمل و عبد الله إبراهيم :المرجع السابق ، ص 119.

روبسبير كانت سياسة دانتون قائمة على أساس التوفيق بين الجيروند واليعاقبة لكن لم تنجح هذه السياسة[1].

2- **فترة رئاسة روبسبير[2](من جويلية 1793 إلى جويلية 1794م)** : كان روبسبير عضوا ظاهرا في حزب اليعاقبة تحمس لإعلان الجمهورية والتخلص من الملك والملكية وخلال عام الذي رأس فيه لجنة الأمن العام أحرزت فرنسا عدة انتصارات في الخارج والداخل[3].

ثالثا: المرحلة الثالثة (1795-1799م):

1/ دستور1795م: وضع المؤتمر الوطني عام 1795م هذا الدستور الذي حدد نظام الحكم في فرنسا حتى عام 1799م، وبمقتضى هذا الدستور أصبحت[4]:

الهيئة التشريعية: وضع الدستور هذه السلطة في يد مجلسين مجلس الشيوخ وهو مجلس منتخب ويتكون من 250 عضوا ولا يقل سن العضو فيه عن أربعين وكانت وظيفة هذا المجلس مراجعة قرارات المجلس الأدنى، ومجلس خمسمائة ويتكون من 500 عضو لا يزيد سنهم عن الثلاثين ووظيفته سن القوانين.

السلطة التنفيذية: تؤول إلى مجلس إداري يسمى باسم حكومة الإدارة وتتألف من خمسة أعضاء ينتخبهم الشيوخ العشرة يقترحهم مجلس الخمسمائة[5].

أهم أحداث في عهد حكومة الإدارة :

داخليا:

1- زيادة قوة القادة العسكريين بعد انتصارات على أعضاء الثورة[6].

---

[1] الجمل وعبد الله إبراهيم ، المرجع السابق ، 119.

[2] **ماكسميليان روبسبير**: ولد في أراس 06 ماي 1758م ، وفي سنة 1770م التحق بكلية لويس العظيم بباريس، بموجب منحة دراسية وبعدد تخرجه اشتغل كقاضي جنائي، وفي 1789م انتخب عضوا في مجلس الطبقات في مدينة أراس وفي 1792م عين مدعي عام بمحكمة باريس ، وفي 28جويلية 1794م ألقي القبض عليه وأعدم دون محاكمة.

[3] الجمل : المرجع السابق، ص 121.

[4] المرجع نفسه، ص 119.

[5] عمر عبد العزيز: المرجع السابق ،ص315.

[6] الجمل :المرجع السابق،ص123.

2- واجهت حكومة الإدارة عدة مشاكل داخلية، مشكلة دينية بعد عودة بعض رجال الدين الذين كانوا قد هاجروا بعد صدور القانون الديني للكنيسة، ومشكلة مهاجرين العائدين من لفرنسا ومشكلة اقتصادية بسبب انخفاض قيمة العملة الفرنسية في ذلك الوقت.

3- التصادم المستمر بين الهيئة التشريعية وحكومة الإدارة.

4- انقلاب فراكتيدور عام 1797م بين اليعاقبة والمعتدلين[1].

خارجيا:

نجحت حكومة الإدارة في عقد الصلح مع عدد من الدول التي كانت قد تحالفت ضد فرنسا في التحالف الأوربي الأول[2].

2/فرنسا والتحالف الأوربي:

في 24 أكتوبر1795م اجتمع المؤتمر الوطني للمرة الأخيرة في قصر التويليري وأعلن انتهاء مهمته، وفي 26 أكتوبر1795م انفض المؤتمر الوطني وأصبح الدستور الجديد في موضع التنفيذ ودخلت الثورة الفرنسية طور جديد، حيث دخلت فرنسا في حروب مع دول أوربا التي شعرت بالخطر من مبادئ الثورة الفرنسية فأخذت تتأهب لحربها بدعوى الدفاع عن حق الملوك الإلهي وحق الأسرات في الحكم[3].

وفي هذه الأيام ظهرت شخصية نابليون بونابرت لأنه كان ضابط في الجيش، دافع عن وجود حكومة الإدارة وقاد الجيوش الفرنسية حروبها في إيطاليا ومصر، ودخلت فرنسا كذلك في حروب مع كل من النمسا وانجلترا، وأما بروسيا فعقدت صلحا مع فرنسا 1795م، وهولندا تحالفت مع فرنسا في 1795م، وأما اسبانيا فانسحبت من الحرب[4].

---

[1] الجمل :المرجع السابق، ص ص(123،125).

[2] المرجع نفسه ،ص 125.

[3] عبد العظيم رمضان : المرجع السابق، ص ص(394،398).

[4] سليمان نوار ومحمود جمال الدين: المرجع السابق، ص 296.

3/عهد القنصلية (نهاية الثورة):

استمر الصراع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وفي ذلك الوقت كان سييس عضوا في حكومة الإدارة وكان يشاركه الرأي روجيه ديكو وبارا، وقد اتفق الجميع على تدبير الانقلاب للقضاء على حكومة الإدارة وطلب سييس من نابليون بونابرت المشاركة بالقوة العسكرية.

وقد عرف هذا الانقلاب باسم بريمير وكان ذلك في 10 نوفمبر 1799م، وبه تقرر إلغاء حكومة الإدارة وإنشاء اللجنة القنصلية التنفيذية[1].

مؤلفة من سييس وروجيه ديكوونابليون بونابرت وحلف القناصل الثلاثة يمين الولاء أمام مجلس الشيوخ للجمهورية التي لا تتجزأ وللحرية والمساواة وللنظام النيابي، وبذلك انتهى عهد حكومة الإدارة وبدأ عهد القنصلية أو جمهورية القنصلية التي كانت نهاية للثورة الفرنسية، فوضع دستور جديد يقضي بوضع السلطة التنفيذية في يد ثلاث قناصل، وتقرر أن تعهد هذه السلطة في المدة الأولى إلى نابليون بونابرت كقنصل أول ويكون له حق إعلان الحرب وإمضاء المعاهدات وإبرام القوانين[2].

وفي الداخل بلغ نابليون ذروة العبقرية التشريعية والتنظيمية ولكن كانت سياسته اتجاه الحرية الفكرية والنيابية في داخل فرنسا غير موفقة لحد كبير، فقد وضع نفسه فوق جميع التيارات وجعل نفسه المسؤول عن انقاد الأمة من فوضى الصراعات الداخلية، عن طريق توهين النشاط الحزبي والبرلماني،إلا أنه أنشأ نظاما نيابيا هزيلا ممثلا في مجلس التربون، أما في السياسة الضرائبية فكان عادلا ومشرعا[3].

المبحث الثالث: نتائج الثورة الفرنسية

ترتبت عن الثورة الفرنسية نتائج عديدة غيرت من واقع فرنسا والدول الأوروبية واختلفت هذه النتائج بين داخلية وخارجية تمثلت فيما يلي:

[1] عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص 415.
[2] المرجع نفسه ، ص ص (415-416).
[3] عبدالعزيز سليمان : المرجع السابق، ص 298.

أولا : على الصعيد الداخلي

1 ـ إلغاء الحكم الملكي المطلق وزوال الامتيازات والفوارق المحلية والسماح للأمة بالاشتراك في الحكومة.

2 ـ إلقاء القبض على الملك لويس السادس عشر وزوجته "ماري أنطوانيت" وإعادتهم إلى باريس بعد التحاقهم بمعارضين زوال العهد القديم في 1791م.

3 ـ إعلان الجمهورية في فرنسا بدعوة من الجمعية التشريعية للأهالي في انتخاب مؤتمر وطني لوضع نظام جديد في 21 سبتمبر 1792م[1].

4ـ استياء الفرنسيون من التدخل الأجنبي والمطالبة بإعدام الملك لويس، وذلك لإعلان بروسيا انضمامها لنمسا في الحرب ضد فرنسا وإصدار القائد البروسي "برونزويك" Brunswick في 1792 م بإنذاره الفرنسيين بتحطيم باريس اذا تعرض الملك لخطر الثوار.

5 ـ انتشار مبادئ الثورة الفرنسية في كل مكان، وذلك لمطالبة الناس الحرية ليشاركوا في حكم أنفسهم وفكرة الديمقراطية، والرغبة في الحرية الشخصية والقومية أو تحرير الوطن من السيطرة الأجنبية[2].

6 ـ إلغاء أولى مظاهر الحكم المطلق المستبد حيث عمدت فرنسا بعد الثورة إلى إلغاء الضرائب والرق وألقاب الارستقراطية وامتيازاتها.

7 ـ إعلان الجمهورية في 1791م وانتهاء الملكية الدستورية بفرنسا ومحاكمة الملك بإعدامه (قطع رأسه) في جانفي 1793م بتهمة خيانة شعبه[3].

8 ـ فقدان الملكية البربونية احترامها بعد الثورة الفرنسية وسخط الشعب على الملك لويس ونفورهم من الحكم التقليدي[4].

---

[1] جفري برون: المرجع السابق ، ص (369-370).

[2] ل ج شيني: المرجع السابق ، ص 310 .

[3] هربرت جورج ولز: **موجز تاريخ العالم** ، تر: عبد العزيز توفيق جاويد، مر : محمود مأمون النجا ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية،1967 ،ص288.

[4] سليمان نوار و محمود جمال الدين ، السابق ،ص 292.

9 ـ ظهور نزاعات داخلية تسبب فيها المهاجرين الفرنسيين إلى الخارج مشكلين خطرا عسكريا يهدد فرنسا بحرب أهلية وتحريضهم لملوك أوروبا لشن حرب ضد الثورة الفرنسية.

10 ـ نمو الروح الإنسانية للفرد الفرنسي وفكرة المساواة الشعور بالمسؤولية تجاه وطنه والعالم من خلال صدور إعلان حقوق الإنسان عقب الثورة الفرنسية.

11 ـ الخسائر البشرية التي تكبدتها فرنسا جراء اضطرابات الأحوال الداخلية بسبب المهاجرين والخارجية بشن الحرب من طرف ملوك أوروبا على فرنسا مما أسفر عن مذابح دموية أشهرها مذابح سبتمبر 1792م[1].

12 ـ سقوط سجن أو قلعة الباستيل في 04 جوان 1789م الذي يمثل أهم علامة مميزة لانتصار الثورة كونه رمزا للعبودية والاستبداد والظلم وكذا البداية الحقيقية لسقوط المجتمع الإقطاعي في فرنسا[2].

13 ـ ظهور شخصية نابليون بونابرت صاحب الغزوات والعبقرية العسكرية باعتباره مصدر الثورة الفرنسية إلى العالم، بعد إنقاذها من الحكام الفاسدين لإعادة مكانة فرنسا وذلك تحت راية الثورة الفرنسية ثم تحت راية فرنسا، من خلال حروبه على غيره من الأمم مثل: بروسيا النمسا هولندا.

14 ـ انتشار النشيد الفرنسي من خلال شباب فرنسا إلى جيوش الجمهورية وهو نشيد "المارسيلز" (MRSELLAIS) الذي ألفه أحد ضباط المهندسين"روجيه دي ليل "(ROUJE DE LILE) تحت اسم نشيد جيش الراين، حيث أن الثورة أسهمت في تكوين جيش قوي من المشاة[3].

15 ـ نجاح الثورة في تغيير واقع فرنسا في جوانب كثيرة وكذا العالم من خلال كتابات المفكرين وتطبيق بعضها في الأنظمة التي طالما حلم الأوروبيون بتغييرها أو تجسيدها على الأرض الواقع[4].

---

[1] سليمان نوار ، محمود جمال الدين : المرجع السابق، ص(292 – 293)

[2] لويس عوض :المرجع السابق ، ص ص(7–8).

[3] هربرت جورج ولز : المرجع السابق ، ص 288 .

[4] الجمل :المرجع السابق ص 101.

16 ـ استمرار الاضطرابات والمظاهرات، منها مظاهرة النساء في 05 أكتوبر 1789م وتحركها إلى فرساي للمطالبة بالخبز.

17 ـ نجاح فرنسا في وضع دستور ومطابقته مع مبادئ إعلان حقوق الإنسان والذي يعتبر من إنجازات الجمعية الوطنية، حيث أن الإعلان لم يشمل الفرنسيين فقط بل كل الشعوب، وهذا ما يوضح الفكرة الإنسانية السامية التي تشعر الناس بقضية الحرية أنها قضية الإنسانية جميعا وهو ما ميز الثورة الفرنسية عن غيرها من الثورات.

18 ـ ترتيب الدستور بالأبواب المعروفة بالسلطات العامة، وتقسيمه إلى ثلاثة سلطات تنفيذية يرأسها الملك وهو رئيس الدولة ويصدق على القوانين، سلطة تشريعية تتكون من مجلسين وأهم وظائفها الموافقة على الضرائب، وسلطة قضائية من أجل ضمان استقلال القضاء وعدم رضوخ القضاة للسلطة التنفيذية[1].

19 ـ وضع نظام جديد حققت من خلاله التنسيق بين التنظيمات المحلية في فرنسا كلها بعد أن كانت قبل الثورة على صور مختلفة ومراعاة مصالح الناس في التقسيم الجديد، واشتراك الناس في الحكم المحلي، مما أدى بالاهتمام بمصالحهم وتعودهم على الاشتغال بالسياسة[2].

20 ـ الاضطرابات الداخلية كثورة إقليمي"ليون" و"فاندي" وذلك بسبب تفشي عدم الثقة في الداخل مما اضطر رجال الثورة وعلى رأسهم اليعاقبة بقيادة روسبير باتخاذ إجراءات تمثلت في " إنشاء لجنة الأمن العام "ولجنة الضمان العام وتطبيق التجنيد الإجباري للقضاء على التمردات[3].

21 ـ تأسيس حكومة الإدارة في 20 أكتوبر 1795 م على أساس دستور العام الثالث.

22ـ معاقبة نابليون للبابا "بيوس السادس" (BIUS VI) في 19 فيفري 1798م وبمقتضاه أرغم على دفع خسائر الحرب[4].

---

[1] الجمل : المرجع السابق، ص 101.

[2] المرجع نفسه ، ص ص(104– 105).

3 سليمان نوار و محمود جمال الدين :المرجع السابق ، ص 295.

[4] عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص407.

23 ـ سوء الأحوال الاقتصادية بسبب انخفاض قيمة العملة الفرنسية، تغيير نمط الإنتاج الاقتصادي والاعتماد على التجارة كأساس الثروة إلى إطلاق حرية العمل بإلغاء الحواجز الجمركية وإدخال وسائل الإنتاج الصناعية تأثرا بالثورة الصناعية[1].

24 ـ عزل وإعدام روسبير وأعوانه بالمقصلة في صيف 1794م يوم 26 جويلية الذي خلفته حكومة الإدارة التي واصلت الحرب الدفاعية في الخارج وجمعت كلمة فرنسا في الداخل لخمس سنوات[2].

25 ـ نجاح نابليون بونابرت في إقامة انقلاب المسمى بانقلاب برومير الذي به تقرر إلغاء حكومة الإدارة واعتلاءه عرش فرنسا، فأصبح بذلك الحاكم الفعلي وأطلق على فترته اسم (قنصلية) تشبيها بالجمهورية الرومانية لترأس حكمها قنصلان مثل فرنسا التي ترأسها ثلاثة قناصل (نابليون بونابرت سييس، روجيه ديكو) ولكن السلطة الفعلية في يد القنصل الأول بونابرت[3].

26ـ توصل نابليون إلى اتفاق (الكونوردات) مع الكنيسة بعد إجراء مفاوضات حول الميثاق بين عامي(1801، 1802م) وانتفاء التمييز بين الكنائس المسيحية[4].

27 ـ اعتراف فرنسا بالكنيسة الكاثوليكية وسيادتها الروحية على أكثرية الفرنسيين وإعطاء الإكليروس(رجال الدين)حق ممارسة الطقوس الدينية في فرنسا بصورة علنية مقابل اعتراف البابوية بقوانين مصادرة أملاك الكنيسة من قبل الثورة على أن تتعهد الخزانة الفرنسية بدفع مرتبات رجال الدين بواسطة موظفين ومن أجل ذلك أوجد وزير الشؤون الدينية لتعيين الأساقفة وبذلك تكون الكنيسة خاضعة للسلطات المدنية[5].

---

[1] الجمل : المرجع السابق ، ص 130.

[2] هربت جورج ولز :المرجع السابق ، ص 291 .

[3] عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ،ص 416 .

[4] فرانسوا جورج ديفورس و آخرون :**موسوعة تاريخ أوروبا العام من 1789 م حتى يومنا هذا** ،تر: حسين حيدر ،مر: أنطوان هاشم ، منشورات عويدات بيروت ،ج3 ،ط1 ،1995 ، ص 56 .

[5] الجمل ، عبد الله إبراهيم: المرجع السابق ، ص (143 – 144).

28- دراسة نابليون لقضايا التعليم وإنشاء مدراس ثانوية رسمية تعمل على إعداد جيل مؤمن بمبادئ الثورة وقيمتها كما أوجد نظام المنح الدراسية التي توزع على المتفوقين من عامة التلاميذ، وفي عام1808م أنشأ بونابرت الجامعة الفرنسية للإشراف على التعليم العالي وتنظيمه وكلفها بالاهتمام بأمور الثقافة والفنون والآداب في البلاد كلها[1].

29 ـ اهتمام نابليون بتنظيم الاقتصاد الفرنسي ولا سيما الصناعة لقدرتها على استيعاب القوى العاملة وعلى استهلاك المواد التي تنتجها المستعمرات، وتوفير الغذاء بصورة مستمرة مركزا على دمج المقاطعات الفرنسية في وحدة اقتصادية تامة[2].

30 ـ نهاية فترة الحروب النابليونية بحملة نابليون على روسيا عام 1812م بسبب الحصار القاري وتأثر تجارتها، وكان انهزامه فيها أمام القيصر الروسي إثر سوء الظروف البيئية وتعرض الجيش الفرنسي لهجمات من الجيوش الروسية[3].

ثانيا : على الصعيد الخارجي

1 ـ تدخل الدول الأوروبية في شؤون فرنسا وذلك بتحريض من النمسا وبروسيا لمجموعة من النبلاء المعارضين لقيام الجمهورية من أجل قمع الثورة، نتيجة سماع ملك النمسا "ليوبولد" أخو ماري أنطوانيت بالقبض على الملك، وذلك باتحاد الدول الأوروبية لإجبار الشعب الفرنسي بإعطاء لويس السادس عشر حقوقه[4].

2 ـ تنامي روح القومية الفرنسية وسمو الفرنسيين بالرسالة التي يحملها الفرنسي للعالم المتمدن في ظل حروب فرنسا مع الدول المجاورة لها مثل :بروسيا التي حرضت البلجيك ضد فرانسيس إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة باسم "حق تقرير المصير"[5].

---

[1] جفري برون :المرجع السابق ،ص 398.

[2] زينب عصمت راشد: المرجع السابق ، ص 208.

[3] ل . ج . شيني : المرجع السابق ، ص (308 – 309).

[4] جفري برون :المرجع السابق ، ص 370.

[5] سليمان نوار و محمود جمال الدين :المرجع السابق ، ص 292.

3 ـ انتشار شعارات الثورة الفرنسية في العالم (الحرية، المساواة، الإخاء) وشعار حقوق الإنسان وانتقالها إلى شعوب العالم، وسعي فرنسا لمساعدة أي حركة ثورية والعمل على نشر النظام الجمهوري[1].

4 ـ تخوف دول أوروبا وملوكها من انتقال الثورة إليهم بسبب إعدام الملك لويس مما أدى إلى تكوينهم تحالف أوروبي ضد فرنسا(تحالف الأوروبي الأول)[2].

5 ـ انتصار الجيش الفرنسي على الجيش البروسي في واقعة(فالمي) VALMY في 30 سبتمر 1792 م، الذي رفع الروح المعنوية للجيش الفرنسي ونتج عن هذا الانتصار التفاوض بين الطرفين على انسحاب القوات البروسية من الحدود الفرنسية[3].

6. إمداد نابليون بالمساعدات لأهل كورسيكا لتمكينهم من طرد الإنجليز من جزيرتهم في نوفمبر 1796م[4].

7 ـ إعلان الحملة الفرنسية على مصر من طرف حكومة الإدارة منذ 1797م لغزو مصر وفتح قناة السويس لتحويل تجارة الهند من طريق رأس رجاء الصالح إلى طريق البحر الأحمر وهدم السيادة التجارية لبريطانيا وإنشاء قاعدة لغزو ممتلكات في الشرق وكان ذلك في 12 أفريل 1798م[5].

8. انتقال الثورة إلى بقية الدول الأوروبية بسبب الدعاية للثورة من طرف الجيوش الفرنسية إلى هولندا وهولندا وبلجيكا، سويسرا وجنوب ألمانيا وشمال إيطاليا وفكان الملوك يطردون في كل وتقام في مكانهم الجمهوريات[6].

---

[1] لويس عوض ،:المرجع السابق ، ص8.

[2] الجمل : المرجع السابق ،ص 117.

[3] سليمان نوار و محمود جمال الدين: المرجع السابق ، ص 294.

[4] عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ،ص 407.

[5] هربرت جورج ولز :المرجع السابق ، ص 411.

[6] الجمل: المرجع السابق ، ص 291.

9 ـ استغلال دعاية الثورة التي تشعلها حكومة الإدارة لمواصلتها للحرب الدفاعية في الخارج ونهب كنوز الشعوب المحررة، ابتغاء تخفيف الضائقة المالية التي نزلت بالحكومة الفرنسية[1].

10ـ تدخل نابليون في شؤون البلدان المجاورة لفرنسا وضم بعض أراضيها مثل: أراضي شمال إيطاليا (البيامون)، وتدخل بصورة متزايدة في الشؤون السويسرية واحتلال بعض أراضيها وفرض عليها دستورا شبيها بالدستور الفرنسي، كما فرض الجلاء عن الأراضي الهولندية وأبقى فيها حامية عسكرية.

11 ـ إعادة توحيد الولايات الألمانية بتدخل نابليون المباشر وتقليص عددها إلى 39 بعد أن كانت 100 ولاية، وضم المدن الحرة المستقلة إلى بعضها فجعلها 6 مدن فقط بدلا من 51 مدينة حرة تقرب إلى حكام المدن الألمانية واستمالتهم له عن طريق منحهم الأراضي[2].

12ـ تشكيل حلف أوروبي سادس يتألف من (انجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا) لمواجهة نابليون وكان ذلك عام 1813م حيث أجبر فيها نابليون على التنازل عن عرش فرنسا ونفيه إلى جزيرة (إلبا) بعيدا عن فرنسا[3].

13- عودة فرنسا للنظام الملكي بعد انعقاد معاهدة باريس الأولى[4]20ماي 1814م التي نصت بالحفاظ على الحدود الفرنسية لإيجاد التوازن الحقيقي لأوروبا[5].

14 ـ انعقاد مؤتمر فيينا عام1815م في مدينة فيينا استنادا إلى ما نصت عليه معاهدة باريس الأولى لحل المشاكل الكثيرة والمعقدة التي أوجدتها الحروب النابليونية خلال سنوات الثورة

---

[1] الجمل : المرجع السابق ، ص 291 .

[2] جفري برون: المرجع السابق ،ص ص (394،399).

[3] هربرت جورج ولز : المرجع السابق ، ص 292 .

[4] **معاهدة باريس الأولى** : وقعت معاهدة الصلح الأولى في باريس بتاريخ 20 ماي 1814 م وقعها تاليران عن الملك الفرنسي و ممثلو النمسا ، بريطانيا ، روسيا ، و بروسيا ، معلنة عن بقاء حدود فرنسا كما كانت عليه في 1 جانفي 1792 م مع بعض التغييرات .

[5] عمر عبد العزيز :المرجع السابق، ص ص (27،30).

الفرنسية عامة في أوروبا، حيث جاء مؤتمر فيينا لوضع خريطة جديدة لأوروبا نتيجة التغيرات التي تعرضت لها من الثورة الفرنسية[1].

خلاصة الفصل:

وما نستخلصه من خلال دراستنا لهذا الفصل أنه تضافرت العديد من الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية وشملت كل المجالات منها: الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما مرت الثورة بعدة مراحل ومحطات حاسمة كان من أهمها سقوط حصن الباستيل وقيام النظام الجمهوري وسن حقوق الإنسان، كما الثورة الفرنسية حققت عدة انتصارات على المستوى الداخلي والخارجي فقد غيرت داخليا في تغيير الواقع الفرنسي ومن أهمها، القضاء على الحكم الملكي المطلق وزوال الامتيازات، والفروق الطبقية (الضرائب) في المجتمع و انتشار مبادئ الثورة الفرنسية في أوروبا والعالم وظهور عهد جديد مع اعتلاء نابليون بونابرت الحكم في فرنسا ووضعها لنشيد والدستور، ودخول فرنسا في اضطرابات داخلية وإقليمية، أما على المستوى العالمي فقد أدت إلى انعقاد مؤتمر فيينا الذي جاء بدوره لوضع خريطة جديدة لأوروبا نتيجة التغيرات التي تعرضت لها أوروبا من الثورة الفرنسي.

[1] عمر عبد العزيز: المرجع السابق، ص 30.

الفصل الثاني

آثار مبادئ الثورة الفرنسية على الفكر المغاربي المعاصر

المبحث الأول: الجانب السياسي

المبحث الثاني: الجانب الاقتصادي

المبحث الثالث: الجانب الاجتماعي

المبحث الرابع: الجانب الثقافي

المبحث الأول :الجانب السياسي

لقد نادت شعارات الثورة الفرنسية 1789م بالإخاء والحرية والمساواة بين الجميع، وقد تأثرت الشعوب المغاربية الثلاث (الجزائر وتونس والمغرب الأقصى) التي كانت تحت الاحتلال الفرنسي بهذه المبادئ، وجعلت منها منطلقا لها من أجل المطالبة بحقوقها وحرياتها، وقد انعكست هذه المبادئ على جميع المجالات السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول المغاربية.

أولا: الجزائر:

مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م كانت ممارسة العمل السياسي محرما على الجزائريين، فقد كانت السياسة كمصطلح يعني المساهمة في إدارة شؤون الحكم أو التحزب أو التعبير عن الرأي السياسي[1]، وحين وقع الاحتلال وافق أعيان مدينة الجزائر على فكرة التفاوض مع الفرنسيين على أن يكون حكم البلاد وفقا لمبادئ الحكومة الفرنسية، لكن خاب أملهم في الفرنسيين حين أدركوا أن فرنسا جاءت لتبقى وأن أملاكهم وأراضيهم صودرت وأصبحت ملكا للدولة الجديدة[2].

فظهرت لجنة المغاربة وقد تكون هذا التنظيم مباشرة بعد اتفاق 05 جويلية 1830م،حيث تزعم هذا التنظيم حمدان خوجة[3] وهو عبارة عن تجمع يضم أعيان وتجار وعلماء مدينة الجزائر.

العاصمة كانوا على وعي بدورهم السياسي والوطني، وأعلنوا المعارضة برفع الشكاوي والعرائض للسلطات الفرنسية في الجزائر وفرنسا[4].

---

[1] سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، بيروت ، دار الغرب الإسلامي، ، ج1، ط1، 1996،ص 141.

[2] بوحوش: المرجع السابق، ص101.

[3] **حمدان خوجة** : هو جزائري كرغلي الأصل ولد بالجزائر العاصمة حوالي سنة1785م، تلق مبادئ تعليمه الأولى على يد والده ثم ذهب إلى الأستانة لطلب العلوم وممارسة التجارة وواصل تعليمه بالجزائر في أصول الفقه والفلسفة والطب ،تقلد عدة مناصب إدارية أهمها كمستشار لداي حسين ، وبعد الاحتلال رحل إلى باريس سنة 1833م وعام1836م اتجه إلى القسطنطينية واستقر بها إلى أن توفي أواخر سنة 1840م.

[4] ناجي عبد النور: "البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية"، **مجلة التراث العربي**، ع 107، ص27.

حيث كان حمدان خوجة يؤمن بأن الحرية هي أساس كل نظام ناجح ويعتبرها عاملا أساسا في قوة الدولة فوجودها كفيل بدوام أي نظام، هذا ما دفعه في إطار دفاعه عن القضية الجزائرية إلى تذكير فرنسا بمبادئ ثورتها المؤسسة على الحرية العدل وأن ممارستها في الجزائر تعارض تلك المبادئ[1]، ولكن مصير هذه اللجنة كان الإبعاد من الساحة السياسية عن طريق النفي والسجن والإرهاب فانتهى نشاها حوالي 1836م.

وتولى بعد ذلك الفرنسيين شؤون البلاد السياسية والإدارية وأشركوا معهم بعض الجزائريين في بعض الوظائف مثلا لخليفة والباشا أو وظائف ثانوية، ولكن المبادرة في الميدان السياسي كانت منزوعة تماما منهم، فلم تظهر من بينهم حكومة جزائرية ولا وزارة ولا حزب ولا صحافة تعبر عن الرأي الخاص وقد ظل الأمر كذلك إلى عقد الثمانيات حيث بدأت تظهر جماعات ضاغطة في وهران وقسنطينة من الأعيان وكبار الملاك والموظفين وتمثل ضغطها في تقديم العرائض الممضاة جامعيا للسلطات الاستعمارية تتضمن مطالب غير سياسية في ظاهرها ولكنها تهدف إلى أغراض سياسية مثل المطالبة باحترام الحالة المدنية ورفع ضيم في الضرائب وإلغاء القوانين الاستثنائية[2].

ومع بداية القرن العشرين (20م) وبالضبط في سنة 1919م التي تعتبر سنة بارزة في تاريخ الجزائر صدر قانون يمنح بعض الحقوق السياسية لبعض الجزائريين وهو قانون فيفري 1919م[3]،الذي بموجبه وسعت حقوق الانتخاب للجزائريين في المجالس البلدية والعمالية والمجلس المالي وذلك بزيادة عدد الناخبين لا بزيادة عدد الكراسي[4].

---

[1] مسعود عوادي : "حمدان خوجة تأثره بالفكر الأوربي التنويري ونظرته إلى الاحتلال الفرنسي (بين إنسانية أفكار الثورة الفرنسية وجرائم الاستعمار)" ، **مجلة الدراسات التاريخية** ، ع (15-16)،(2012-2013)،ص300.

[2] سعد الله: **أبحاث وآراء...**، المرجع السابق، ص ص(141_142).

[3] حدة بولافة : **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة ،(2010-2011)،ص55.

[4] المدني :**كتاب الجزائر** ،المصدر السابق، ص69.

ولكن ذلك وفق شروط تعجيزية وضعت كحواجز بقصد منع الجزائريين من المشاركة في التصويت على المترشحين الذين يعتبرون من الدرجة الثانية من المواطنين وهم المسلمين[1].

ونلاحظ من خلال هذه الإصلاحات حصول الجزائريين على بعض الحقوق السياسية البسيطة ولكن بمقارنتها بحقوق المعمرين في الجزائر فنجدها لم تحقق المساواة التامة التي نادت بها الثورة الفرنسية .

فنجد في سنة1871م على عهد الجمهورية الثالثة حصول المستوطنين الأوربيين على حقوقهم السياسية، أي إقامة مؤسسات مدنية تخدم مصالح هذه الفئة الأوربية المقيمة في الجزائر، والتمثيل في البرلمان الفرنسي وفي التجمعات والبلديات المحلية، وهذا بمعنى منح كل الحقوق السياسية لجميع الأوربيين[2].

ولكن رغم هذا التميز في الحقوق السياسية بين الجزائريين والمستوطنين في الجزائر والشروط التعجيزية التي أقرتها إصلاحات فيفري 1919م، تقرر في 04 أوت 1919م العودة للأسلوب القديم المتمثل في إفراغ قانون فيفري 1919م من محتواه وعدم السماح للجزائريين أن يشاركوا في انتخاب رؤساء البلديات، وهذا طبعا نزولا عند رغبة المستوطنين الذين رفضوا أن تكون هناك مساواة بينهم وبين الجزائريين في الحقوق[3].

ونرى هنا الفرق بين الحقوق الممنوحة للمستوطنين والجزائريين، فالحكومة الفرنسية التي كان شعارها في ثورتها 1789م المساواة في كل الحقوق بين جميع الطبقات نجدها تطبق عكس ذلك في الجزائر.

وازداد شعور بعدم المساواة لدى الجزائريين بعد مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى لجانب فرنسا وشاهدوا التفرقة في المعاملة بين الجنود الجزائريين والأوربيين ولاحظوا المدنية في فرنسا[4]. وكل هذا زاد من إحساسهم بالاضطهاد والظلم وعدم المساواة في الحقوق والحريات

---

[1] بوحوش: المرجع السابق، (216-217).

[2] سعد الله : **أبحاث وآراء...**، المرجع السابق،ص161.

[3] بوحوش: المرجع السابق، ص229.

[4] المدني : **كتاب الجزائر**، المصدر، السابق،ص67.

وبهذا كانت بوادر ظهور الفكر السياسي لدى الجزائريين وبداية كانت مع حركة الأمير خالد[1]،الذي تزعم حركة النضال من أجل المساواة السياسية بالمطالبة بإعطاء حق الانتخاب للجزائريين لتكون لهم في مجلس الأمة ومجلس الشيوخ نيابة تساوي في عددها نيابة الفرنسيين في الجزائر[2].

ونجد كذلك حزب نجم شمال إفريقيا(مصالي الحاج)[3] يطالب هو الآخر فرنسا بالاعتراف بالحريات الأساسية وإنشاء برلمان وطني منتخب عن طريق الاقتراع العام، كما طالب بحق الجزائريين بالانتخاب والترشح في جميع المجالس ومن بينها البرلمان الفرنسي وبنفس الحق الذي يتمتع به المواطن الفرنسي وحرية الصحافة وإنشاء جمعيات واحترام الحقوق السياسية والنقابية والمدنية للجزائريين[4]،كما طالب فرحات عباس[5] بإعادة تنظيم الدوائر الانتخابية وبالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في جميع الميادين[6]، وهي نفس المطالب التي نادى بها المؤتمر الإسلامي المنعقد في07 جويلية 1937م وهي حق الانتخاب العام في صندوق واحد مشترك بين الجزائريين والفرنسيين وتمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي[7].

[1] **الأمير خالد:** بن الهاشمي ابن الأمير عبد القادر ولد بدمشق في 1875م زاول تعليمه بدمشق والثانوي بالجزائر والعالي بكلية سان سير العسكرية بفرنسا شارك في الحرب العالمية الأولى وكان من أبرز وجوه الشبان الجزائريين كما كان الرئيس الشرفي لنجم شمال إفريقيا توفي 1936 بدمشق.

[2] بوحوش: المرجع السابق، ص ص (166،209).

[3] **مصالي الحاج** : من مواليد 16 ماي 1898م بتلمسان حفظ القرآن بها ثم دخل إلى المدرسة الفرنسية ، جند في الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الأولى ،وعمل بمصنع رونو بفرنسا ،ثم انخرط في الحزب الشيوعي الفرنسي ،ثم حزب شمال إفريقيا ثم حزب الشعب، توفي سنة 1973م ودفن بمسقط رأسه بتلمسان .

[4] بوحوش : المرجع السابق ، (166،290).

[5] **فرحات عباس:** ولد 24 أوت 1894م بطاهير بجيجل ،درس في المدرسة الفرنسية ،والتحق بالجامعة بكلية الصيدلة بالجزائر وتخرج منها 1931م ،كان مع سياسة الإدماج ،توفي 24 ديسمبر 1985م.

[6] حدة بولافة : المرجع السابق، ص60.

[7] المدني: **هذه هي**...،المصدر السابق، ص ص(180-181).

ولكن جاء الرد السلطات الاستعمارية على هذه المطالب عكس توقعات الجزائريين وخابت أمالهم، فتم نفي الأمير خالد من طرف السلطات الاستعمارية إلى فرنسا سنة 1923م[1]. وفي 01 نوفمبر 1934م تم اعتقال مصالي الحاج ورفقائه بحجة أنهم يقومون بدعاية معادية للعسكريين والتحريض على الثورة[2]، وتم بعد ذلك حل حزب نجم شمال إفريقيا في 26 جانفي 1937م واعتقال مصالي الحاج ومناضلي الحزب للمرة الثانية في 27 أوت 1937م[3].

وبالنظر إلى هذه الإجراءات التي طبقتها السلطات الفرنسية من عمليات نفي واعتقال وحل للأحزاب وإيقاف الجرائد عن الصدور، نلاحظ أنها ترفض بشكل قطعي المطالب التي رفعها الجزائريون خاصة مطلب المساواة في الحقوق والحريات بين الجزائريين والفرنسيين، على الرغم من أنها نفس مبادئ الثورة الفرنسية التي تغنى بها الفرنسيين وطبقوها في ثورتهم.

ولكن رغم كل هذا زاد إصرار الحركة الوطنية الجزائرية ووعيها وتطورت مطالبها وذلك من خلال بيان 1943م، الذي طالبت فيه بإقامة دولة جزائرية وإنشاء برلمان انتقالي يتكلف بوضع دستور جزائري جديد، لكن البيان تم رفضه من طرف السلطات الفرنسية لأنه يتضمن مبدأ دولة جزائرية لها برلمانها الخاص[4].

وفي 20 سبتمبر 1947م صدر قانون جديد وافق عليه البرلمان الفرنسي، يمنح للمجلس الجزائري المساواة مع الأوربيين والحق في التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي، والمشكل الآن هل يسمح الأوربيين بالمساواة التامة مع الجزائريين حسب النظم الديمقراطية[5]؟

---

[1] قريري سليمان : **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940 –1954)**، رسالة دكتورا في التاريخ الحديث والعاصر، جامعة باتنة ،(2010– 2011)،ص62.

[2] بوحوش: المرجع السابق ،ص 290.

[3] قريري سليمان :المرجع السابق، ص 76.

[4] حدة بولافة : المرجع السابق، ص61.

[5] بوحوش: المرجع السابق، ص(242،315).

والحل في رأيهم يكمن في تزوير الانتخابات عليه فلابد من تعيين حاكم عام يطبق هذه السياسة وهذا ما تم بالفعل بتعيين مارسيل إدموند نيجيلان Marcel Edmond Nagelen كحاكم عام في الجزائر 11فيفيري1948م[1].

الذي أصدر تعليمات بشن حملة اعتقالات واعتداءات على المرشحين والمقرات وتجاوز ذلك لاعتقال المرشحين[2]، كما حولت عناوين المكاتب دون إخبار المواطنين ومنع ممثلي الأحزاب من المشاركة في الرقابة الانتخابية[3]، كما قامت الإدارة الفرنسية بتزوير انتخابات 17 جوان1951م الخاصة بالبرلمان الفرنسي.

ومن خلال كل هذه الإجراءات التعسفية التي لجأت إليها السلطات الفرنسية ضد الحركة الوطنية والشعب الجزائري وشعوره بانعدام المساواة وكبت الحريات، وإقدام الإدارة الفرنسية على تزوير الانتخابات تأكد للقادة السياسيون بأن الإدارة الفرنسية كانت مصممة على حرمانهم من الحصول على مقاعد في البرلمان الجزائري وفي المجالس المنتخبة لهذا توحد أبناء الشعب وقادة الأحزاب لأنهم فقدوا الأمل في الحصول على التمثيل السياسي في المجالس المنتخبة وعدم وجود مساواة بينهم وبين الأوربيين وكذلك انعدام الديمقراطية، وكل هذه العوامل عجلت اندلاع الثورة المسلحة في01نوفمبر 1954م[4].

وبهذا نلاحظ تطور كبير في الفكر في الجزائر من خلال تغير طريقة المطالبة بالحقوق والحريات، حيث انتقلت من النضال السياسي السلمي إلى العمل الثوري المسلح.

وبعد 07 سنوات من الكفاح المسلح دخلت الحكومة المؤقتة الجزائرية في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية وذلك وفق مراحل، وفي 19مارس1962م تم الاتفاق على وقف إطلاق النار[5] ثم جرت الانتخابات الخاصة بتقرير المصير في 03جويلية 1962م وقد أدلى الجزائريين برغبتهم في حصول الجزائر على الاستقلال التام، وبهذه النتيجة انتصرت إيراده الشعب

[1] بوحوش: المرجع السابق، ص ص(315،242).

[2] العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب،ج1، 1999، ص126.

[3] المرجع نفسه، ص126.

[4] بوحوش: المرجع السابق، ص ص(375،326).

[5] المرجع السابق: ص ص(540،530).

الجزائري وذلك باسترجاع السيادة الوطنية على كافة أراضيه وإنهاء عهد الاحتلال الفرنسي الذي دام 132عاما[1].

ثانيا: تونس:

وفيما يخص تونس التي وقعت تحت الحماية الفرنسية في 12ماي 1881م، وذلك على أساس أن القوات الفرنسية سوف تحتل فقط جهات على الحدود والشواطئ، التي تراها لازمة لتوطيد الأمن، وأن هذه القوات سوف ترحل عندما تكون الإدارة التونسية قادرة على حفظ الراحة والأمن والنظام، ولكن وقع عكس ذلك وسيطرت فرنسا على البلاد وأصبحت تحكمها باسم الباي من أعلى مستوى إلى أدناه[2].

وفي 22 فيفري 1896م أعيد تركيب مجلس الشورى[3]، حيث أصبح يضم ممثلي عن الجالية الفرنسية فقط، ولم يكن هناك أي تمثيل للسكان التونسيين فلم تكن ممثلة في المجلس سوى المصالح الفرنسية.

كما أقيمت تدريجيا الهياكل الإدارية الجديدة التي كانت موجودة قبل انتصاب الحماية من جوهرها ولا تسمح أية مؤسسة من المؤسسات الجديدة للتونسيين لإسماع صوتهم أو المساهمة في اتخاذ القرارات التي تهم مصير بلادهم[4].

وقد بدأت مقاومة عنيفة في تونس منذ بداية الاحتلال ومن خلال هذه المعارك والمقارنة في المعاملة بين التونسيين والجالية الفرنسية أحس التونسيين بعدم المساواة والظلم، فبدأ الوعي

---

[1] بوحوش: المرجع السابق، ص ص(530،540).

[2] الطاهر عبد الله : **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة(1830- 1956)** ،سوسة، دار المعارف للطباعة والنشر ، ط2،ص29.

[3] **مجلس الشورى:** في 23 جوان 1885م أحدثت الحكومة الفرنسية مجلس الشورى وهو أول مؤسسة نيابية في تونس على عهد الحماية الفرنسية.

[4] أحمد القصاب :**تاريخ تونس المعاصر (1881- 1956)**، تق: حمادي الساحلي، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، ط1 ،1986، ص ص(414،486).

لدى الشباب التونسي يتجه إلى العمل السياسي التنظيمي، وأخذت هذه الفكرة تتبلور في أذهان المثقفين التونسيين[1].

والبداية كانت مع جماعة حركة الشباب التونسي 1908م، التي نادت بحق التونسيين في تبليغ صوتهم ضمن مجلس منتخب، ووضع حد لحرمانهم من كل تمثيل لدى السلطات العمومية[2]. ثم جاء عبد العزيز الثعالبي[3] الذي أصدر كتابه تونس الشهيدة الذي يفضح فيه جرائم الاستعمار الفرنسي في تونس، فاعتقلته السلطات الفرنسية ورمته في السجن، وتحت ضغط من الشعب التونسي أجبرت فرنسا على إخلاء سبيله، فأسس الحزب الحر الدستوري التونسي سنة 1920م الذي أخذ مبادئه من كتابه تونس الشهيدة والذي يطالب فيه[4]: بالحرية الشخصية وحرية الاجتماع وحرية الصحافة وحرية الكلمة والشكوى والمساواة أمام القانون[5].

وفي 23 جويلية 1922م قدمت فرنسا إصلاحات كمناورة منها لترضية الجماهير الغاضبة، فقامت بإلغاء مجلس الشورى القديم وعوضته بالمجلس الكبير، لكن هذه الإصلاحات عارضها الحزب الحر الدستوري، لأن انتخاب المجالس لا يكتسي أي صيغة ديمقراطية حيث أن الجالية الفرنسية يمثلها 44 نائبا وبينما التونسيين لا يمثلهم إلا 18 نائبا وهم أكثر عددا[6] ؟

ومن هنا نلاحظ أن الحركة الوطنية التونسية بدأت تشعر بعدم المساواة في الحقوق وتتفطن لمزاعم فرنسا على أنها جاءت لتونس لتنشر المدنية، ولكن حدث عكس ذلك وعكس ما جاءت به الثورة الفرنسية في مبادئها من حرية ومساواة وإخاء، فقد كان الشعب التونسي يعاني من الظلم والتهميش وكبت للحريات من طرف سلطات الحماية الفرنسية.

---

[1] الطاهر عبد الله : المرجع السابق، ص 39.

[2] قدادرة شايب : **الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري (1934- 1954) دراسة مقارنة**، رسالة دكتورا في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة قسنطينة، (2006-2007)،ص78.

[3] **عبد العزيز الثعالبي:** ولد بتونس 1874م أصدر جريدة سبيل الرشاد وانتسب إلى حزب تونس الفتاة وترأس الحزب الحر الدستوري التونسي وأصدر جريدة الفجر وله كتاب تونس الشهيدة ، توفي سنة 1944م.

[4] الطاهر عبد الله : المرجع السابق، ص ص (54-55).

[5] عبد العزيز الثعالبي: **تونس الشهيدة** ، ترو تق: سامي الجندي، بيروت، دار القدس، ط1، 1975،ص209.

[6] القصاب: المرجع السابق، ص ص(519-520).

ولقد مثلت ثلاثينيات القرن العشرين(20م) منعطفا هاما في تاريخ الحركة الوطنية التونسية فقد شهدت الفترة عودة جيل الطلبة الذين زاولوا تعليمهم العالي بفرنسا أمثال الحبيب بورقيبة[1] والذين تأثروا بمبادئ الثورة الفرنسية التحريرية، وقد انظم بورقيبة إلى الحزب الحر الدستوري بعد وصوله إلى تونس[2].

وفي (12-13) ماي1933عقد الحزب الدستوري مؤتمر تولى فيه ضبط برنامجه على أساس استرجاع سيادة الشعب وإقامة برلمان تونسي منتخب بالاقتراع العام وتفريق بين السلطات وإعادة الحريات العمومية، وكان رد فعل المقيم العام أعنف من ذي قبل فقد عطل جميع الصحف الوطنية يوم 27 ماي وحل الحزب الدستوري يوم31 ماي ووضع مجموعة من الدستوريين تحت المراقبة الإدارية[3].

وأسس بعدها بورقيبة الحزب الدستوري الجديد في 1934م وقد طالب فيه ببرلمان تونسي منتخب وحكومة مسؤولة أمامه والفصل بين السلطات وإقرار الحريات العمومية، وعلى إثر ذلك تم اعتقال مجموعة من أعضاء الحزب إلى الجنوب التونسي[4].

ومن خلال النظر إلى مطالب بورقيبة والثعالبي نرى أن مطالبهم متشابهة فهي في جلها تصب في مطلب المساواة في الحقوق والحرية، وهي نفس مبادئ الثورة الفرنسية 1789م ونفس المطالب التي نادت بها الحركة الوطنية الجزائرية، وذلك بعدما زاروا فرنسا ورأوا المدنية والتحضر الذي يعيش فيه الشعب الفرنسي.

وفي 08 أفريل1938م قامت مظاهرات في تونس تطالب بضرورة برلمان تونسي، فأعلنت السلطات الفرنسية الحصار في البلاد وألقت القبض على أعضاء الحزب الدستوري الجديد[5]

---

[1] **الحبيب بورقيبة:** ولد بالمنستير في 03 أوت 1903م درس الثانوي بالمعهد الصادقي 1913م وفي معهد كارنو1917م ،انخرط في الحزب الحر الدستوري التونسي سنة 1922م ،تحصل على شهادة الباكالوريا شعبة فلسفة والتحق سنة 1924م بكلية الحقوق والعلوم السياسية بباريس وفي 1927م رجع إلى تونس بعد تخرجه منها.

[2] الشاطر: المرجع السابق، ص 95.

[3] القصاب : المرجع السابق، ص ص(536-537).

[4] الشاطر : المرجع السابق، ص ص(103-104).

[5] القصاب : المرجع السابق،ص567.

وفي مقدمتهم بورقيبة كما تم حل الحزب، وفي 01جويلية أمر بخنق الصحافة التونسية وتشديد التشريع الخاص بالجمعيات والاجتماعات العمومية والتنظيمات السياسية، وفي 23 أوت 1946م عقدت الحركة الوطنية التونسية مؤتمر ليلة القدر للمطالبة بالاستقلال التام لتونس[1]. وهنا نرى تطور في المطالب فمن مطلب المساواة إلى مطلب الاستقلال التام .

وهذا ما تم فعلا بعد دخول فرنسا في مفاوضات مع تونس ابتداء من 30 جويلية 1954م،وانتهت المرحلة الأولى في فيفري 1955م ونصت على نقل أهم السلطات إلى التونسيين باستثناء الأمن الخارجي والتمثيل الدبلوماسي، أي استقلال داخلي فقط، وفي 20 مارس 1956م تم التوقيع على بروتوكول الذي ينص على إلغاء معاهدة الحماية 12 ماي 1881م ويعلن عن استقلال البلاد التونسية[2].

ثالثا: المغرب الأقصى:

وأما المغرب الأقصى الذي وقع تحت الحماية الفرنسية في 30 من مارس 1912م ومعاهدة الحماية ضمنت لفرنسا امتيازات في كل المجالات، كما منحتها حق احتلال أية أرض مغربية تراها ضرورية للمحافظة على الأمن والتجارة وحق التمثيل الخارجي للمغرب[3]، فقامت مقاومة عنيفة في المغرب ضد نظام الحماية، وبعد فشل المغاربة في النضال المسلح لجأ الوطنيون إلى النضال السياسي فبرزت خلال هذه الفترة أحزاب عديدة مالت إلى اللين في مطالبها فلم تستهدف الاستقلال التام بل اكتفت بالمطالبة بالإصلاحات والحريات[4].

ومن هذه الأحزاب كتلة العمل المغربي 1934م والتي تعتبر أول تنظيم سياسي بالمغرب قامت بتقديم مذكرة للملك محمد الخامس[5] وإلى السلطات الفرنسية شملت المطالب التالية: إلغاء

---

[1] القصاب : المرجع السابق، ص ص(567،603).

[2] الهادي الشريف: المرجع السابق، ص ص(137-138).

[3] فادية عبد العزيز القطعاني:"" الحركة الوطنية المغربية (1912- 1937)""، **المجلة الجامعة** ، ع 16، مج1 ،2014،ص45.

[4] ياغي :المرجع السابق،ص442.

[5] **الملك محمد الخامس:** بن يوسف بن الحسن الأول ولد عام 1329هـ بمدينة فاس ، ونشأ وتعلم بها بويع بعد وفاة أبيه ثم انتقل إلى الرباط.

مظاهر الحكم المباشر وتطبيق نص الحماية نصا وروحا وقيام نظام ملكي دستوري والفصل بين السلطات وتأسيس مجالس بلدية وإقليمية ومجلس وطني جميع أعضائه من المغاربة[1].

ونرى من خلال هذه المطالب أن المغاربة كانوا يطالبون بإصلاحات ضمن دولة الاحتلال ولكن هذا لا يعني تخليهم عن هويتهم، والملاحظ كذلك أن مجموعة من هذه المطالب قد طالب بها الفرنسيون في ثورتهم 1789م،مثل المطالبة بالحريات وقيام نظام دستوري والفصل بين السلطات وتأسيس المجالس النيابية.

لكن رد السلطات الفرنسية كان مختلف حيث قامت باعتقال مجموعة من أعضاء كتلة العمل المغربي، وتم حل الحزب في 09 أوت 1937م، لكن الوطنيون أعادوا تشكيل حزبهم وسموه الحزب الوطني[2]، وفي سنة 1943م نشأ حزب الاستقلال برئاسة علال الفاسي[3] وحل محل الحزب الوطني[4].

وفي سنة 1944م اجتمعت الأحزاب المغربية وقدمت ميثاقا تضمن الأهداف الجديدة للمغرب وهي كالتالي[5]: المطالبة بالاستقلال التام ووحدة الأراضي المغربية وإقرار الملكية الدستورية كنظام للحكم وساند الملك هذه المطالب وأما المقيم العام الفرنسي فقد أمر بإلقاء القبض على أهم الزعماء الوطنيين ونفيهم إلى الجنوب[6].

وهنا نلاحظ تطور في الفكر المغربي من خلال تغير المطالب، بعد أن رأى الوطنيون في المغرب أن نظام الحماية لا يمكن أن يحقق شيئا وأن الاستقلال هو السبيل الوحيد لتحقيق الإصلاح.

---

[1] محمود شاكر : **التاريخ الإسلامي (التاريخ المعاصر بلاد المغرب)**، بيروت ، المكتب الإسلامي ،ط2، 1996،ص 371.

[2] ياغي :المرجع السابق، ص ص(435-436).

[3] **علال الفاسي:** (1910- 1974) زعيم حزب الاستقلال أقام في القاهرة منذ 1946م ، أسهم في العمل المغاربي المشترك، حيث تحالف مع الوفد الخارجي للثورة الجزائرية من أجل توحيد الكفاح المغربي الجزائري .

[4] محمود شاكر: المرجع السابق، ص375.

[5] ياغي: المرجع السابق، ص ص (435- 436).

[6] محمود شاكر : المرجع السابق ، ص ص(375-376).

وفي سنة 1948م قام الملك محمد الخامس بإلقاء خطاب في طنجة، أعلن فيه عن وحدة المغرب وأنه جزء لا يتجزأ من البلاد العربية، وفي سنة 1950م ذهب الملك إلى باريس وقدم مذكرة إلى رئيس الجمهورية طالب فيها بإلغاء معاهد الحماية 1912م، وفي 1953م نفي الملك إلى مدغشقر وتحت الضغط العام الدولي والمقاومة الداخلية المغربية، تراجعت فرنسا وأعادت الملك إلى عرشه في 1955م[1]، ودخل في مفاوضات مع السلطات الفرنسية من الاستقلال حتى انتهى الطرفان إلى توقيع اتفاقية 02 مارس 1956م، وتتضمن إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال المغرب ووحدة أراضيه[2].

المبحث الثاني : الجانب الاقتصادي

أولا: الجزائر:

تعد الجزائر من الدول صاحبة الفضل على فرنسا في الوقوف إلى جانبها في أصعب ظروفها من طيب العلاقات التي سبق وأن اشرنا إليها في الفصل التمهيدي، حيث اعترفت بالجمهورية الفرنسية بعد قيام الثورة الفرنسية 1789م وأطاحت بالنظام الملكي. ولكن مع ما وصلت إليه فرنسا من التفوق التكنولوجي والعلمي بمجيئ نابليون بونابرت إلى الحكم، الذي خطط منذ بداية حكمه لاستعمار الجزائر، ما جعل الملوك الذين جاءوا من بعده يحتفظون بخطط احتلالها، حيث عمدت فرنسا على ترتيب دخولها للجزائر لما تزخر به من ثروات لأجل إيجاد منفذ لأزمتها لتعويض ما خسرته جراء الحروب الأوروبية التي دخلتها نتيجة الثورة الفرنسية.

فكانت الجزائر المتنفس الذي ارتأت فيها حلا لأوضاعها ولتغيير اهتمامات الشعب الفرنسي بتوجيه أنظاره إليها بكل الوسائل ،من مكاسب اقتصادية وزرع الحمية الدينية المسيحية المعادية للإسلام[3]، وكذا تدوير عجلة الاقتصاد وكسب مناطق جديدة من المستعمرات التي

[1] ياغي: المرجع السابق ، ص (440،446).

[2] المرجع نفسه، ص446.

[3] الجمل وعبد الله إبراهيم،المرجع السابق،ص270.

خسرتها أمام نظيرتها الأوروبية بريطانيا من أجل جلب الموارد الأوروبية وكذا موقف الملكية العائدة إلى فرنسا بعد هزيمة بونابرت في حاجة إلى مغامرة عسكرية تقويها وتدعمها[1].

بعد ما وطأ للاحتلال الفرنسي أرض الجزائر شرع في استنزاف الخيرات والثروات الجزائرية رغم ما قدمته فرنسا من تعهدات التي نصت عليها معاهدة الاستسلام 05 جويلية 1830م بالحفاظ على الحرية والدين الأملاك[2].

فربما يبدو لنا من خلال ما وقعت عليه في البداية مطابقا لما جاءت به الثورة الفرنسية بشعارات حقوق الإنسان و مبادئ الثورة (الحرية، المساواة و الإخاء) موهمة الشعب الجزائري أنها جاءت من أجل تحريرهم من قبضت العثمانيين و تمدينهم، ولكن سرعان ما أصدرت قوانين سياستها الاستعمارية المنافية لذلك تماما و دليل ذلك ما قامت به تجاه الجزائريين.

حيث عملت على تفقيرهم ومصادرة أراضيهم الفلاحية قوة أو بواسطة قوانين منها للمعمرين الأوروبيين في حين يصبحوا الجزائريين (خماسين، وأجراء موسميين وبطالين ومتسولين) عندهم ولا يتمتعون بأبسط الحقوق في بلادهم، ففي 1842م منحت للأوروبيين 105000 هكتار من أخصب الأراضي الفلاحية وقامت بمصادرة 60000 هكتار من أراضي متيجة لسبب عدم تقديم أصحابها الوثائق التي تثبت ملكيتهم وإلى جانب ذلك من أراضي البور والغابات والمراعي، وأبعد أغلبية الجزائريين إلى الأراضي القاحلة ومناطق الجنوب الصحراوي، في حين نجد أحد أسباب ثورة الفلاحين في فرنسا عن الحقوق الإقطاعية القديمة التي تعود بالمنفعة على طبقة النبلاء كحقوق الصيد[3].

فقد ظهر العامل الاقتصادي منذ نزول القوات الفرنسية في الجزائر لنزع ملكية أراضي السكان وبيعها للفرنسيين والمضاربة عليها، مستخدمين بذلك وسائل مختلفة لنزع ملكية الأراضي

[1] الجمل ، عبد الله إبراهيم :المرجع السابق ،ص 270 .

[2] عمورة : المرجع السابق ، ص 115.

[3] المرجع نفسه، ص 118 .

الزراعية من الأهالي التي كانت ملكا مشاعا أو للأعراش[1]مستندين في ذلك أول الأمر إلى ضرورة إثبات عقود الملكية السابقة بادعائهم أن السجلات الرسمية أتلفتها الحرب، وقامت بعدها بضرب الملكيات الجماعية وهي ملكية القبائل والجماعات من خلال إصدار التشريعات التي تنص على ضرورة إثبات عقود الملكية الفردية، وكان الفلاح الجزائري يعجز في غالبية الأحيان عن دفع الرسوم لإثبات هذه الملكية الفردية، وبشكل يسمح لسلطات الفرنسية بيع الأراضي بالمزاد العلني و في شكل مساحات كبيرة من الأراضي لا يتمكن من شراءها إلا كبار الرأسماليين أو الشركات الاستغلالية الأوروبية[2].

فأدت هذه الإجراءات التعسفية إلى تفقير وتدهور الحياة الاقتصادية في الجزائر وما زاد من سوء الوضع تشجيع فرنسا للاستيطان وجلب الأوروبيين وتجنيسهم ومساواتهم بالجزائريين وتطبيقها سياسة الأرض المحروقة و الجفاف الذي هلك الزرع و موت المواشي فنتج عن هذه السياسة مجاعة سنتي (1867-1868م) وارتفعت في المقابل سعر الحاجيات والمتطلبات الغذائية، وكان عوض تقديم فرنسا المساعدة الإنسانية طالبت بإبعادهم من مزابل مساكن الأوروبيين لبحثهم فيها عن بقايا الأكل[3].

وهذا ما يبين لنا عدم تطبيق فرنسا للحقوق الإنسانية التي نادت الثورة الفرنسية واستخدامها لمصالحها وما يخدم أهدافها بمساواة الجالية الأوروبية لتبدي للعالم صورة فرنسا المجسدة لمبادئ الثورة الفرنسية في حين أنها شكلت طبقة برجوازية من المعمرين والعملاء.

بفعل عمليات الاغتصاب الفلاحي تحول الفلاحون الجزائريون الذين كانوا قبل الاحتلال يمثلون الأغلبية الساحقة من السكان إلى مجرد أناس عاطلين عن العمل يعيشون على التسول[4]. في حين يتمتع المعمرون بخيرات الجزائريين من غابات و مزارع اهتموا بتغيير

[1] **ملك مشاع** :أراضي يمتلكها السكان بالعرف دون إثبات ملكية أما **الأعراش** :فهي عبارة عن أرضي مشتركة بين القبائل أو العائلات .

[2] جلال يحي : المرجع السابق ، ص 251.

[3] عمورة : المرجع السابق ، ص 119.

[4] الزبيري، المرجع السابق،ص17.

محاصيلها إلى الحوامض، على حساب الحبوب التي كانت تدر عليهم أضعاف مضاعفة ما يجنونه من القمح والشعير، وأصبحت الحوامض بذلك تحتل المرتبة الثانية في قائمة الصادرات بعد الخمور التي كانت تنتج بمعدل 16 مليون هكتار سنويا عندما اندلعت الثورة الجزائرية 1954 م[1]، فقد استولت السلطة الاستعمارية الفرنسية على أكثر الأراضي و أخصبها وكذا أراضي الأوقاف الإسلامية وسخرتها كمساحات زراعية يمتلكها الأوروبيون بينما تركوا الأراضي القاحلة للجزائريين، وتعدت فرنسا لاستغلال الثروة المعدنية و مراكز الصناعة و أسواق التجارة[2].

ومع ظهور الرأسمالية في القرن 19م اتخذت فرنسا سياسية استعمارية لتحقيق مبتغاها حيث أصدرت بعد دخولها الجزائر عدة مراسيم وقرارات منها (1830،1843،1844م)[3] والقرار الشهير عام 1839م، الذي ينص على مصادرة الأراضي للجزائريين الذين ساندوا والأمير عبد القادر، إلى جانب التمييز في الحقل الاقتصادي وبشكل خاص في الأجور حيث استندت حركة غزو فرنسا للجزائر إلى أهميتها الاقتصادية وأهمية منتجاتها الزراعية وخاصة الحبوب، والتي كانت لازمة لفرنسا لتموين قواتها في عصر الثورة الفرنسية وعصر الإمبراطورية النابليونية[4].

ولكي تتمكن من إخضاع الشعب الجزائري، عملت على إفقارهم وتجويعهم و ممارسة العديد من الإجراءات التعسفية المنافية لشرعية حقوق الإنسان والمتعارضة مع قيم الحق والعدل والحرية من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي ضد الشعب الجزائري[5].

---

[1] االزبيري : المرجع السابق ، ص 18.

[2] ياغي و محمود شاكر: المرجع السابق، ص 132.

[3] أنظر كتاب **تاريخ الجزائر المعاصر** ،بشير بلاح، ج1 لمعرفة ما تنص عليه قوانين السلطة الاستعمارية، ص ص(158-159).

[4] محمد علي داهش : **دراسات في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي** ، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2004 م ، ص(11 -12).

[5] عاطف عبيد و حليم ميشال: المرجع السابق ، ص 133.

وعمدت فرنسا على فرض ضرائب باهضه على الجزائريين رغم فقرهم مما يجعلهم بين خيارين إما الثورة أو الانخراط في الجيش الفرنسي، ومن أهم هذه الضرائب:

1الضرائب العربية: وهي العشور، الزكاة، اللزمة، ضريبة السُخرة، ضريبة الأكواخ.

2 الضرائب العامة (الفرنسية):الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة وهي" ثمن الهزيمة " كما اعتبرها رجال القانون الفرنسيين و ضرائب الاحتلال[1].

ومن خلال سياسة الإدماج والاستعمار والإلحاق قد نظمت وأعطيت رسميا بركات الحكومة في باريس وأعطت ثورة الجزائر عام1871م عذرا للسلطات الفرنسية بمصادرة الأراضي وحشد الجزائريين بدفع ضريبة حرب واعتبارهم شعبا مهزوما[2].

في حين نجد أن ثورة الشعب الفرنسي جاءت من أجل تخفيف الضرائب على الطبقة الكادحة ومن هنا، تظهر لنا الإجراءات الفرنسية مدى وحشية السياسة الاستعمارية التي انتهجتها تجاه الجزائر، وكيف أرادت إذابة كيان شعب الجزائري ودمجه مع الشعب الفرنسي ضاربة عرض الحائط بشعارات والمبادئ التي نادت بها الثورة الفرنسية(بالحقوق والعدل والمساواة) التي غيرت من واقع المجتمع الفرنسي، موضحة تجاهل أبسط حقوق الإنسان "الحرية" من خلال احتلالها للجزائر.

أما الصناعة فقد كانت قبل الاحتلال أكثر تنظيما حيث أن الحرفيين يجمعون في نقابات حسب التخصص، بحيث تجد الحدادين في شارع والشواشين في آخر وغيرها من الحرف الأخرى على نفس التنظيم وكل نقابة تسير من قبل أمين أمناء، يحضر الاجتماعات مع السلطات العليا[3]، ويشارك في اتخاذ القرارات سواء منها الاقتصادية أو السياسية، كما كانت تولي رعاية لصناعتين أساسيتين وهما صناعة الأسلحة والذخيرة الحربية وصناعة السفن لكن بعد غزو فرنسا للجزائر أهملت الصناعة في الجزائر التي عمدت السلطات الفرنسية الاستعمارية

[1] بشير بلاح : **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 ـ 1989 م** ، الجزائر، دار المعرفة ، ج1 ، 2006 ،ص 161.

[2] سعد الله : **الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930** ، بيروت، دار الغرب الإسلامي ، ط4 ، ج2، 1992، ص 26.

[3] الزبيري : المرجع السابق ، ص 19.

على الصناعة التقليدية، فكان الأثر أن أصبحت الجزائر تستورد كل شيء وفي المقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة سنة1954م (الفوسفات، الحديد الفحم...الخ)[1].

ما يبين أن السياسة الفرنسية هدفت إلى نهب الثروات الطبيعية للبلاد وتفقيرها وتسخير سكانها عمالا فيها بأبخس الأثمان في حين الأرباح تعود على المعمرين وما يدل على انتهاك حقوق الإنسان وانعدام المساواة والعدل.

حيث كانت تعتمد في الصناعة على أهم مواد والتي تشمل الصوف، الطيور والأبقار والمتاجرة بالملح و القمح وهو ما ترتكز عليه الأراضي الزراعية وبقية الحرف الأخرى التي لم تكد تزاحم الصناعات الأوروبية من زرابي وقشابية وأساور التقليدية وكل ما هو تقليدي يخص السوق المحلية[2]، والتي بالكاد تغطي احتياجات السكان جانب السكان إلى جانب ما يقومون به من تبادل تجاري مع الدول المجاورة لتغطية النقص أما صناعة الأحجار الكريمة فكانت حكرا على اليهود[3]، والذين بدورهم كانوا أحد الأسباب في سوء العلاقة بين الجزائر وفرنسا، وفتح المجال لمستقبل الاستثمار الفرنسي التجاري من خلال التعاملات التجارية السابقة والامتيازات الممنوحة للأجانب لدى الجزائر ومثل صيد المرجان الذي زاد من طمع فرنسا وجعلها تتمسك بالجزائر لتتعداه إلى الاحتلال واستغلال كامل الثروات الجزائر وكذا سكانها.

كما عمل المحتل على خنق التجارة الخارجية وذلك أصبحت عمليات التصدير والاستيراد مقتصرة فقط على فرنسا، في حين كانت الجزائر تتعامل في تجارتها مع جنوب إفريقيا والبلاد العربية وبعض الدول من أوروبا الغربية خاصة قبل الاحتلال[4]، وجعل الجزائر تتخصص في تصدير المواد الأولية وتطويع كل ما في الجزائر لحساب فائدتها من التطور الصناعي والتقدم الاقتصادي[5].

---

[1] الزبيري: المرجع السابق ، ص ص (19 ـ 20).

[2] سعد الله: **محاضرات في تاريخ...**،المرجع السابق،ص155.

[3] المرجع نفسه، ص 155.

[4] الزبيري: المرجع السابق ، ص 20.

[5] المدني، المصدر السابق،ص390.

حيث تأثر الشعب بصناعات عصرية مثل معامل(الموهوب) بالجزائر لصناعة الخشب و(ابن جيكو) بقسنطينة لخدمة الدخان والسجائر بالآلات العصرية وهي أحدث ما أخرجته أوروبا آن ذاك وكذا معامل ابن ونيش بالعاصمة لصناعة الخشب ومعاصر لزيت ببلاد القبائل[1].

فألغت النقود الجزائرية العثمانية وأنشأت بنك الجزائر الفرنسي وصك العملة الاستعمارية وضم الجزائر جمركيا إلى فرنسا، كما فتحت أسواق الجزائر أمام السلع والمنتجات الفرنسية وذلك بتكثيف زراعة العنب لإنتاج الخمور، والتي بقي أثرها لحد الساعة والتبغ لتصدير وتسميم الشعب الجزائري[2].

وإنشاء شبكة سكك الحديد بين المناجم وموانئ التصدير لتسهيل استخراج المعادن وتصديرها خاما إلى فرنسا، وكانت أهم المناجم الأولى منجم حديد غربي عنابة عام 1860م ومنجم الرصاص والنحاس(كاف أم الطيور) شرقي القالة وكلها تصدر المواد الخام لتلبية احتياجات الصناعة الفرنسية[3]، فكرست فرنسا جراء سياستها نتائج اقتصادية مأساوية مثل انخفاض الأجور بالنسبة للجزائريين العمال وبالأخص الفلاحين مقابل ثراء المستعمرين فعملت على تفقيرهم وكذا انتشار البطالة بسبب إبعادهم عن الأراضي والوظائف الحكومية والإدارية إضافة إلى انعدام وجود الصناعة في البلاد ولا التجارة نظرا لأنها حكرا على الأوروبيين ما سبب هجرة العديد من سكان الجزائر وبالأخص إلى فرنسا[4].

فنلمس من خلال ما قامت به فرنسا من جهود وتطوير في الجزائر كلها حتى يبقى اقتصادها تابعا للاقتصاد الفرنسي باعتبارها جزءا من فرنسا و مقاطعة من مقاطعاتها.

أما فيما يخص استخراج المواد الأولية إرسالها إلى فرنسا لخدمة صناعتها هو استثمار الشركات البترولية الفرنسية 668 مليار فرنك بين سنتي1953 و1957م حيث كان العائد

---

[1] المدني: **كتاب الجزائر**... ،المصدر السابق ،ص 390.

[2] بشير بلاح : المرجع السابق ،ص 160.

[3] المدني : **هذه هي** ... ، المصدر السابق، ص 132.

[4] المصدر نفسه، ص 132.

الصافي من تصدير البترول، يعيد لرأس المال الفرنسي ما أنفقته بأضعاف لتمويل التجهيزات لقطاع البترول، ما نتج عنه انعدم قاعدة صناعية لبناء الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال لنقص أو انعدام الإطارات المتخصصة لتسيير وتوجيه اقتصاد البلاد[1].

حيث يظهر لنا جليا كيف أجبرت فرنسا الجزائر على الارتباط بها بعد الاستقلال من خلال تسييرها لما كانت تديره من مصانع ومعامل ومناجم في الجزائر وهو أرهق الحكومة بعد الاستقلال نظرا لتخلف الذي نتج عن الاحتلال.

ثانيا: تونس:

أما عن تونس بعد توقيع معاهدة الحماية الفرنسية على تونس1881م دخل الفرنسيين إليها من خلال الاتفاقيات التي على عهد الدولة العثمانية[2]، والتي من خلالها تمكنت بعض الدول الأوروبية من استثمار شركات في تونس، والحصول على امتيازات أرادت فرنسا هي الأخرى بعد احتلال الجزائر أن تضم خيرات البلاد التونسية وتوسع امتيازاتها في البحر المتوسط فكان الصراع بينها وبين الشركات الأجنبية الأوروبية الاحتكارية البريطانية والإيطالية والفرنسية .

سعت فرنسا لتوسيع مصالحها في تونس حتى تصدرت مصالح الدول الأوروبية الأخرى ومع تأثر التونسيين بالأساليب الغربية والاقتباس منها عرفت تونس النظم الحديثة في الإدارة والقضاء وظهور الأطباء والصيادلة والمهندسون الغربيون كما اتصل التونسيون بالتقنية الأوروبية، مما زاد من شأن الجالية الفرنسية حتى أصبح لمصالح الفرنسيين الصدارة على بقية مصالح الجاليات الأخرى، ومن خلالها بدأ الفرنسيون يستولون على الأراضي بغير وجه حق واحتكروا الديار والكثير من الميادين الاقتصادية وأذاقوا سكان تونس التعسف والاستغلال[3].

---

[1] منيرة بلعيد : **السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992 - 2002 م** ،رسالة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، 2005،ص (18. 19).

[2] الطاهر عبد الله ،المرجع السابق،ص15.

[3] المرجع نفسه،ص15.

فأثر ذلك بخلق طبقية في المجتمع التونسي وهو نفس ما طبقته بالجزائر، كما أنها لم تقتدي بمبادئ الثورة الفرنسية، فأصبح المجتمع التونسي مقسم إلى طبقتين هما:

1 ـ طبقة برجوازية: متأثرة بالمستوطنين الفرنسيين الدخلاء، وسارت على منوالهم وأخذت طريق الثروة و المال دون مراعاة مصالح الشعب.

2 ـ وطبقة عريضة أو الكادحة : التي رأت في هذا التطور فناء الأمة ومحو شخصيتها وكيانها[1].

عملت سياسة فرنسا على تسلط رجال الأعمال الفرنسيين من خلال الشركات المالية التي دفعت بفرنسا لاحتلال تونس، قصد تصدير جزء من بضائعها وأموالها التي تكدست في الأسواق الداخلية فرأت في تونس موطن الاستثمار وأسواق جديدة خاصة بعد فترة الركود الاقتصادي الذي خلفته الثورة الفرنسية،ولكن مع تطورات النهضة الصناعية في أوروبا وأرادت الحفاظ على امتيازات التي حصلت عليها منذ أن كانت إيالة عثمانية، فعملت على تطويع البلاد لخدمة مصالحها، حيث أن أول ما عمل عليه الجيش الفرنسي هو السيطرة على منطقة النفيضة لدعم وجهة نظر شركة" مارسيليا للقرض" حتى تتحصل بذلك على القرض كما عملت بذلك على فتح المجال لمضاربات دنيئة انتهزها الكثير من رجال الأعمال والسياسيين[2].

كرست فرنسا إدخال تقاليد والأساليب الفرنسية وذلك بإدخال القوانين، مثل قانون 1885م وهو قانون عقاري الغرض منه تصفية وضعية الأراضي ومنحها صفة أملاك تامة الشروط. وذلك لتطوير الاقتصاد الاستعماري وتوفير رؤوس الأموال حيث اهتمت بالمؤسسات البنكية الكبرى وتجهيز أساسي خاصة لشبكات من الطرقات الحديدية عبر أنحاء البلاد التونسية[3]، التي بها المستوطنات الفلاحية والمناطق المنجمية بمد أكثر من مائتي كيلو متر ثم مد الطرقات وبذلك ظهر التطور على تونس لكن سكانها كانوا عبارة عن عبيد كونهم يعتبرون أيدي رخيصة

[1] الطاهر عبد الله : المرجع السابق، ص 16.

[2] علي المحجوبي : المرجع السابق، ص 39.

[3] محمد الهادي الشريف: المرجع السابق،ص102.

الأثمان، كما سلبت 800000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة ومنحت للمعمرين ليحققوا أرباحا طائلة على حساب الفلاحين التونسيين.

فكان نتيجة ذلك أن تأثر سكان تونس بما دخل من تطور اقتصادي وسحروا بالعقلية الأوروبية، مما جعل سكان الريف يهاجرون لحقيق مستوى معيشي رغيد مقابل قبولهم بالفرنسة فأدى بالنهوض بالتجارة الداخلية والخارجية من خلال سعي فرنسا لاستغلال ما تنتجه تونس من الفوسفات والمعادن في فترة ما بين الحربين[1].

تدخلت فرنسا من خلال معاهدة الحماية من أجل الاستيلاء على ما يخدم مصالحها كما أرغمت الباي سنة 1883م على إمضاء اتفاقية تعرف "باتفاقية المرسى"[2] فانتزعت الأراضي الخصيبة من ملاكها المزارعين التونسيين والأراضي والغابات[3]، وقامت بتوزيعها بأثمان زهيدة مقسط على آجال طويلة وفرضت عليهم الضرائب وكذا استولت على الثروة المعدنية ومنحها للشركات الفرنسية حتى تكون تونس سوقا لمنتجاتها الصناعية وتعدت ذلك إلى التفريق بين التونسيين والجالية الأوروبية في الحقوق والواجبات.

وهي الدولة التي ادعت دعاة ثورتها الكبرى أنها موطن الحرية والإخاء والمساواة غير مقيمة في ذلك القيم الإنسانية فقد اقصرت على التونسيين الوظائف الصغيرة والثراء للموظفين الفرنسيين[4]. حيث كانوا يتقاضون نحو 69 % من مجموع ميزانية موظفي الحكومة التونسية وذلك حتى يتم إيقاع تونس تحت طائلة الديون من خلال منح الأجانب وجاليتهم في تونس حقا مطلقا في الإيجار وامتلاك العقار والأراضي ومساواتهم مع أبناء الوطن تونس[5].

---

[1] محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 103.

[2] **اتفاقية المرسى** : سنة 1883 م بين الباي محمد علي و فرنسا تنص على أهم شيء و هو "أن حضرة الباي المعظم لما كان قصده أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها ،تكفل بإجراء الإصلاحات الإدارية و المالية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة منها.

[3] حسن محمد جوهر: **تونس** ، مصر، دار المعارف،1961، ص 52.

[4] المرجع نفسه، ص ص (52 – 53).

[5] جميل بيضون وآخرون ، **تاريخ العرب الحديث** ، دار الأمل ،ط1 ،1992، ص 110.

فأسندت الثروة المعدنية إلى الشركات الفرنسية ومهمة البحث عنها والحصول عليها وركزت كل النشاط الصناعي في يدها، ووضعت نظاما جمركيا جعل تونس بموجبه سوق للبضائع الفرنسية وحدها، كما جعل صادراتها لا تتجه إلا لفرنسا، وهذا ما دل إنما يدل على رغبة فرنسا في الاستغلال التام لتونس وربط اقتصادها بالاقتصاد الفرنسي كما في الجزائر[1].

قامت الحكومة الفرنسية بعد توقيع الحماية واحتلالها الفعلي لتونس بمصادرة الأراضي وأصدرت حكومة الحماية في 1296/01/13م قانونا يقضي للحكومة أن تكون مالكة للأرضي الموات (القاحلة أو الجرداء) من أراضي البور والأرض غير الزراعية وكذا مصادرة أملاك القبائل بنص مرسوم 1901/01/14م على أنها ملك للدولة[2].

تسببت المشاريع الاستعمارية في إفراغ مختلف القطاعات الاقتصادية التقليدية (كالزراعة والتجارة والصناعة) من محتواها الأساسي، ولم يتمكن التونسيون من الاندماج في القوالب الاقتصادية الجديدة التي أدخلها الأوروبيون إلى البلاد، حيث أن هذه المشاريع والأنشطة الجديدة تطورت بعيدا عن القطاعات التقليدية في أشكال تنظيمية على يد عاملة أوروبية[3].

واستغلال المناجم وتسيير البنوك والمؤسسات التجارية أو الصناعية، وكذا التحكم في التجارة الداخلية والخارجية في حين بقي التونسيين خارجها ليمثلوا عبيد تحت رحمة فرنسا[4].

ثالثا: المغرب الأقصى:

وقد عمدت فرنسا في المغرب الأقصى على فرض الضرائب منذ بداية حمايتها على المغرب، حيث أنشأت مديرية المالية بدل الثلاث هيئات مالية فرنسية (مراقبة الديون في المراسي، ميزانية المغرب الشرقي، ميزانية الشاوية) وتتمثل هذه الضرائب في نوعين و هي[5]:

1. الضرائب غير المباشرة : حقوق الجمارك، ضرائب على الاستهلاك، ضرائب المبادلات.

---

[1] ياغي ومحمود شاكر : المرجع السابق ،ص 103.

[2] عبد العزيز الثعالبي :المصدر السابق ، ص ص(98 –99).

[3] محمد حسن جوهر: المرجع السابق، ص52.

[4] المرجع نفسه، ص 52.

[5] ألبير عياش :المرجع السابق،ص124.

2 . الضرائب المباشرة :الضريبة الحضرية يؤديها السكان، والضريبة المهنية يؤديها التجار والصناعيين وأصحاب الحرة[1].

وهي ضرائب ثقيلة تفوق طاقة السكان المغاربة في حين نجد هذه الضرائب مخففة بالنسبة للأوروبيين، وهذا ما دل إنما يدل على عدم المساواة في حق الشعب المغربي رغم أنه مبدأ من مبادئ الثورة الفرنسية و أحد أسبابها إلا أن فرنسا تجاهلته لتحقيق مصالحها[2].

كما طبقت فرنسا نقل المواطنين الفرنسيين إلى المغرب، حيث أتاحت لهم سهولة السيطرة على الأراضي الزراعية والمواد المعدنية والمؤسسات الاقتصادية والمشروعات العمرانية وكذا عينت الفرنسيين فقط في الوظائف والمناصب الكبيرة ولم تترك للمغاربة سوى المراكز الصغيرة[3].

واحتل الفرنسيون أكثر وظائف الدولة، فمن بين 20500 وظيفة حكومية عام 1944م شغل المراكشيون فيها أقل من 600 منصب.

ولم تكتفي فرنسا بذلك بل سيطرت على مصادر الثروة وفي مقدمتها الأرض الزراعية ومنحتها للمهاجرين الفرنسيين[4].

فتطور الوضع الاقتصادي بالمغرب خلال النصف الثاني من القرن (19م) وبداية القرن (20م) من نضام إقطاعي يعتمد على الأرض والمحصول إلى ظهور طبقة وسطى متاجرة تتعامل برؤوس الأموال وتضل العمل في ميدان الزراعة، وذلك بسبب احتكاك هذه الطبقة من المغاربة بالرأسمالية الأوروبية [5]،فاتبعت فرنسا نفس السياسة التي اتبعتها في تونس، من خلال وضع الإدارة المغربية تحت إدارة ضباط فرنسيين، لضمان السيطرة على الكاملة على المدن وأبقت فرنسا على التبعية الاقتصادية التامة للاقتصاد الفرنسي[6]، فسيطر الفرنسيون على كل

[1] ألبير عياش: المرجع السابق، ص124.

[2] المرجع نفسه ، ص 124.

[3] جميل بيضون و آخرون : المرجع السابق ،ص 116 .

[4] ياغي : المرجع السابق ، ص 422.

[5] جلال يحي : المرجع السابق ، ص 1090.

[6] محمد عبد الله عودة ، إبراهيم ياسين الخطيب ، المرجع السابق،ص87.

مصادر الاقتصاد من زراعة وصناعة ومعادن وتجارة، وكان لرأس المال الأجنبي الأولوية في شتى الأعمال الاستثمارية[1].

ولم تلتزم فرنسا بما جاء في اتفاقية الجزيرة الخضراء التي ذكرناها سابقا حيث انتزعت السلطة من يد السلطان واعتمدت الأسلوب نفسه في حكم تونس هي الأخرى، فأصبحت الحكومة المراكشية يطلق عليها اسم (المخزن) وحكمها صوريا (شكليا) ويتولى المقيم العام الفرنسي الإدارة المباشر بإصدار الضرائب وتولي الجمارك وإدارة الأوقاف والسيطرة على النقد والبريد ووسائل المواصلات ومنح الأراضي لمن تشاء وكذا توزيع الثروة على شركات الاحتكار والاستثمار[2].

عمدت فرنسا إلى الإصلاحات الاقتصادية التي بدى هدفها واضحا لمنفعة الرأسماليين الأجانب والمؤسسات الاستعمارية العاملة على إخضاع المغرب للاستغلال على حساب الشعب توسيعها لامتيازات المعمرين، ما يعني زيادة التوافد الأجنبي على المغرب[3].

المبحث الثالث: الجانب الاجتماعي

أولا: الجزائر:

لقد شجعت فرنسا هجرة الأوروبيين إلى الجزائر منذ بداية احتلالها، حيث كان ذلك ضمن سياستها الاستعمارية التي عمدت على إغراء المستوطنين الأوروبيين بامتيازات في الجزائر، بالحفاظ على كافة حقوقهم حتى أصبحوا الفئة الغالبة فيها، متناسية تجسيد مبادئ ثورتها الفرنسية بداية من خرق معاهدة الاستسلام التي نصت على احترام حقوق الجزائريين والتي أوضحت خاف ما ادعته فرنسا، كما عملت على تفكيك المجتمع الجزائري بالنفي والتهجير والتجهيل ونشر الفساد، كالتشجيع على استهلاك الخمور وبث عقارب النزاع والفوضى بين القبائل، تحت شعار "فرق تسد" بين برابرة وغزاة عرب من خلال المبشرين الفرنسيين[4].

[1] محمد عبد الله عودة ، إبراهيم ياسين الخطيب : المرجع السابق ، ص 87.

[2] أ حمد رمزي : المرجع السابق ، ص 90.

[3] علال الخديمي : المرجع السابق ، ص ص(49 – 50).

[4] بشير بلاح: المرجع السابق ، ص ص (156– 157).

تجنيس الجزائريين الذين توفرت فيهم الشروط النادرة لأخذ الجنسية الفرنسية مقابل التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، فاضطر الجزائريون نتيجة التزايد السكاني لعدد المستوطنين إلى الرحيل طلبا للعمل في فرنسا ليعملوا في أحط الأعمال بأجور متدنية، حيث بلغ عدد المستوطنين عام 1911م(750) نسمة وبلغ عام 1954م مليون مهاجر، فسيطروا على مصادر الدخل في شتى الميادين الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة من أجل القضاء على الكيان الجزائري كدولة ومجتمع وكذا فتح باب التجنيس لمحو جنسيتهم الأصلية[1].

وهو ما نراه أثرا كبيرا بقي من أحد المشاكل التي تؤرق الجزائر من مخلفات الاستعمار لبقاء ظاهرة هجرة الجزائريين إلى يومنا هذا نتيجة اعتقادات وأهداف غرستها السياسة الاستعمارية الفرنسية فيهم.

إن خضوع الجزائريين لقانون الأهالي التعسفي الذي يحرمهم من أدنى حقوق المواطنة ولا يستمتعون بأي نوع من أنواع الحرية مقابل ما تتمتع به الجالية الأوروبية[2]، كما أدت السياسة الفرنسية إلى خلق طبقية في المجتمع حيث منحت بعض الحقوق للفئة المقربة من السلطات الاستعمارية نتيجة ما تقدمه من خدمات في مجال تسيير "الأهالي" ولكنها رغم ذلك لا ترقى لمستوى الأوروبيين وهي الطبقة الأولى المسماة بالنخبة أما الطبقة الثانية فهي باقي السكان الجزائريين الذين يعيشون أوضاعا مزرية ويتعرضون لأنواع الاستغلال والاضطهاد[3].

كما ركز الفرنسيون على تجهيل المواطنين الجزائر وحرمانهم من التعليم والمستشفيات والحدائق العامة وسائر الخدمات الاجتماعية، فكثرت الأمراض السارية كالسل والملاريا دون مراعاة أن هذه الحقوق تمثل تجسيدا لمبادئ ثورتها المزعومة ثورة حرية ومساواة[4].

أدت السياسة الفرنسية إلى ظهور المشاكل مثل مشكل البطالة، وذلك لإبعاد الجزائريين عن الأرض والوظائف الحكومية والإدارية وكل مجالات الشغل بقاءهم تحت رحمة الفرنسيين

[1] جميل بيضون و آخرون: المرجع السابق ، ص109.
[2] الزبيري: المرجع السابق ، ص 24.
[3] المرجع نفسه ، ص26.
[4] عبد الله عودة ، إبراهيم ياسين الخطيب : المرجع السابق ، ص77.

مما زاد من تكاثر عدد البطالين إلى جانب عدم توفر أسباب الحياة تشكلت طبقة كبيرة من العمال العاطلين الذين أصبحوا يقضون حياتهم عبثا، أما عن المساكن فيتنعم الأوروبيون بالقصور والمنازل الجميلة، أما الجزائريين فيتيهون فالبادية القاحلة تحت الخيام و(القرابي)[1] فيها السقم والكآبة وكذا السكنات القصديرية التي تحيط بالمدن، حيث تجد المنزل ينقسم بين عائلتين أو ثلاث، والتي يعيش أصحابها على التسول والتقاط الفضلات من المزابل[2].

وأدى التجنيد الإجباري الذي طبقته فرنسا على الشباب الجزائري إلى الهجرة الجماعية وذلك لاقتناع الشعب أن الحكم الفرنسي لم يكن حكما تعاونيا ولا متقبلا للوضع الجزائري، بل كان قاسيا اضطهاديا، ومن أهم أسباب هذه الهجرة أيضا هو انعدام الحرية لعدم اعتراف الفرنسيين بحقهم في التمتع بكامل الحريات المدنية والسياسية كمواطنين، لأنهم بنظرهم رعايا فرنسيين ما يوضح عكس ما تقنعت به فرنسا أمام الشعب الجزائري، على أنها حاملة لشعارات حقوق الإنسان[3].

مما يبن لنا تأثر الشعب وتغير نظرته لنمط العيش، والرغبة في تقليد الحياة الأوروبية والهجرة إلى أوروبا وبالأخص فرنسا.

ثانيا: تونس:

أما عن تونس فقد سعت فرنسا لمحو الهوية بفرض الفرنسة، وكذا إعلان الأحكام العرفية في المجتمع التونسي، التي قاوم من أجلها حزب حركة تونس الفتاة سنة 1907م والتي ركزت على الحفاظ على الحضارة العربية الإسلامية، وحرمت فرنسا كذلك العمال من مطالبهم وعاملتهم بقسوة شديدة كما فصلت عددا منهم[4]،ومنحت فرنسا كل أفراد الجاليات الأوروبية الجنسية الفرنسية، لتزيد من عدد رعاياها ويكبر على حساب شعب تونس، فأدى ذلك إلى وجود وتكريس مشكل البطالة واهتمت بزيادة أجورهم مقابل تجنيسهم بالجنسية الفرنسية حتى تتمكن

[1] **القرابي** :جمع قربي وهو بيت صغير من القش و الطين.

[2] المدني :**هذه هي** ... ، المصدر السابق ، ص ص (130-134).

[3] سعد الله : **الحركة الوطنية** ... ، المرجع السابق ، ص 119.

[4] عبد الله عودة ، إبراهيم ياسين الخطيب : المرجع السابق . ص 83.

من دمجهم بالمجتمع الأوروبي الفرنسي، وإذابة الكيان التونسي فيه من خلال قوانين التجنيس قانون 11/08 /1921م وقانون 20 /03 /1923م[1].

ولم تكتف فرنسا بالسلب والنهب الذي قامت به بتونس بل أخذت حريات التونسيين في بلادهم، وهي الدولة التي ادعت أنها مثلا للمساواة ورمزا للحرية التي دعت للتجنس فرنسيا حتى تمنحهم امتيازات خاصة مثل التي يحظى بها المستوطنين الأوروبيين، وكذا شجعتهم على الزواج من فرنسيات حتى تصل إلى غايتها المنشودة وهي طمس هوية الفرد العربي التونسي المسلم ولكن رغم ذلك لم تكن تمنح هذه الامتيازات للأطفال الناتجين عن هذا الزواج إلا الذين سموا بأسماء فرنسية خالصة[2].

أثر الاستغلال الاستعماري بارتفاع الكثافة السكانية بتونس بسبب استقطاب الأوروبيين حيث نرى تطور المجتمع متأثرا بمسار الحراك الاجتماعي الذي برز بعد الحرب العالمية الثانية وأشاع نمط الحياة الحضارية ومستويات التمايز بين المجموعات والأفراد، وكرس بذلك النزوح الريفي في تونس[3]، فقد أصاب البناء الاجتماعي تغيير خلفه الواقع الاستعماري من تأثيرات كإعادة هيكلة المجتمع بالتوازي مع تطور القطاعات الاقتصادية، فنلاحظ بذلك تفكك الأطر التقليدية للعلاقات الاجتماعية، ومثال ذلك بروز نظام الإجارة الذي ظهرت فيه شرائح اجتماعية عصرية مثل أصحاب الورشات وأصحاب الأعمال الحرة[4].

ومن ذلك نستنتج أهم الآثار التي خلفتها السياسة الاستعمارية الفرنسية، هو تقليد الشعب التونسي لعقلية وحياة المجتمعات الأوروبية، كما نلاحظ بشكل أخص نظام الإجارة الذي أصبح يعتمده الشعب التونسي إلى الآن وجعله كاستثمار في مجال استقطاب السياح وعمل الدولة التونسية على تشجيعه بإدراج هذا النظام ضمن الأعمال الحرة وزيادة الدخل القومي.

---

[1] ياغي و شاكر : المرجع السابق ، ص ص (105،140).

[2] حسن محمد جوهر : المرجع السابق ، ص ص (53 – 54).

[3] الشاطر: المرجع السابق، ص ص(46-47).

[4] المرجع نفسه ، ص 47.

ثالثا: المغرب الأقصى:

أما في المغرب تسببت سياسة فرنسا الاستعمارية في إثارة الفتن العصبية بين العرب والبربر، كما عمدت على إدارة شؤون البلاد لصالح السلطات الفرنسية، فكانت تمارس الاضطهاد من خلال نزع أملاك المغربيين وتنفيذ حكم الإعدام والسجن وإخلاء القرى بأكملها ما يوضح الحكم الفرنسي المتمرد[1]، وأدى استغلال الفرنسيون للأراضي إلى تدهور حالة المغاربة، مما نشر الفقر والجهل والمرض في البلاد، فضلا عن حركات الانحلال[2].

كما حرمت السلطات الفرنسية المغاربة والعرب من التمتع بالقوانين الاجتماعية وكذا حرموا من الانتماء لأي رابطة أو تأسيس نقابات مهنية[3]، ما يبين الاضطهاد الذي تمارسه فرنسا على شعب المغرب، وعدم تجسيدها لمبادئ الثورة الفرنسية واعتمدت على سياسة فرق تسد كما ركزت على خلق قومية بربرية وقومية عربية، وأشاعت الانقسام بينها وأشادت بالتقاليد البربرية القديمة فأصدرت قانون الظهير البربري سنة 1930م،الذي يبعث تقاليد البربر القديمة وعاداتهم لسلخ البربر عن الشريعة الإسلامية، وكذا أهمل الفرنسيون الشؤون الصحية وتركوا المغاربة تحت رحمة الأوبئة[4].

أرادت فرنسا إذابة المجتمع المغربي، بتشجيعها لهجرة الأوروبيين إلى المغرب باضطهاد السكان الأصليين وأتاحت للمواطنين الفرنسيين الانتقال إلى المغرب بتسهيل السيطرة على الأراضي والمؤسسات الاقتصادية، والمشروعات العمرانية، وحرمان العمال من تعيينهم في الوظائف والمناصب الكبيرة ومنحها للفرنسيين، وإبقاء المراكز الصغيرة للمغاربة[5].

[1] أحمد رمزي : المرجع السابق ، ص 91.

[2] ياغي : المرجع السابق ، ص 422.

[3] محمود عبد الله و إبراهيم الخطيب: المرجع السابق ، ص 78.

[4] المرجع نفسه ، ص 78.

[5] جميل بيضون وآخرون : المرجع السابق ، ص 116.

المبحث الرابع : الجانب الثقافي

لقد كانت حصيلة الاستعمار جد سلبية في مجال التعليم سواء من حيث الانتشار أو على المستوى تطور المؤسسات وتقدم منهاجها التربوية والعلمية، الواقع الذي تؤكده معدلات التمدرس ونسب الأمية وأعداد الخرجين الجامعين بدول المغرب العربي الثلاث.

أولا: الجزائر:

أصرت السلطات الاستعمار على اعتماد سياسة التجهيل والأمية على الشعب الجزائري حتى تتمكن من أن تحكم سيطرتها التامة عليهم، ولم تسمح لهم بالتعليم إلا في حدود ضيقة للغاية، فقد قضى الاستعمار على معظم المعاهد الإسلامية والمكتبات التي كانت موجودة في العهد العثماني[1]، وكانت سياسة فرنسا في البداية تميل إلى تعليم أبناء الشخصيات الارستقراطية والاعتماد عليهم كإطارات متوسطة لمساعدتها على تسير الشؤون الجزائرية، لكن المستوطنون الأوربيون اعتبر وذلك بمثابة خطر عليهم وعلى مستقبلهم في الجزائر لان انتشار التعليم عند العرب يعني أن أبناء الجزائر سيتكلمون بصوت واحد الجزائر للعرب، وفي عام 1902م قرر أعضاء المجلس المالي تخفيض ميزانية المدارس التابعة للمسلمين ب15% ورفع النسبة للمدارس الأوروبية، لأن المستوطنون لا يريدون أن يتعلم الشباب الجزائري ثم يطالب بحقوقه السياسية وبالإدماج وبالمساواة مع الأوربيين، وفي عام 1902م كانت النسبة لا تتجاوز 26،4% من أبناء الجزائر المسلمين الذين أتيحت لهم فرصة التعليم[2].

وهنا نرى أن فرنسا التي نادت في ثورتها بالحرية والمساواة في الحقوق، تحرم أبناء الشعب الجزائري من أهم حقوقه في التعليم، ولكن في بداية القرن العشرين(20م)عرفت الجزائر حركية من خلال توجه بعض الجزائريين إلى محاولة إحياء التراث الثقافي الجزائري، من خلال ثلاث قنوات رئيسية شكلت المنطلقات الرئيسية لذلك وهي: الصحافة والجمعيات والنوادي.

[1] عمورة :المرجع السابق، ص126.

[2] بوحوش : المرجع السابق، 180.

ومع بداية القرن العشرين (20م) بدأت بوادر الصحف الجزائرية تظهر وتكسر احتكار الكولون لمجال الإعلام، وعلى قلة الأوربيين في الجزائر مقارنة بالجزائريين فقد كانوا يمتلكون ترسانة من الصحف تخدم مصالحهم الاستعمارية، وكانت البدايات الأولى للصحافة الجزائرية صعبة للغاية حيث لم تتمكن كثيرا منها من البقاء طويلا: كجريدة الحق عنابةَ 1893م وصحيفة الجزائر 1908م والمنتقد 1925م والشهاب ...الخ[1].

وإلى جانب ما ذكر من صحف هناك غيرها كثير، وقد لعبت جميعها دورا أساسيا في تثقيف الجزائريين وفي إنهاء عزلتهم التي كانوا يعانون منها، كما نادت معظمها بالحرية والمساواة للجزائريين و التي هي من مبادئ الثورة الفرنسية نفسها.

وبسبب التضيق الذي كان يمارس على الصحافة الوطنية فإن كثيرا من كتابها ومعتمديها لجأوا إلى إنشاء الجمعيات الثقافية لتكون متنفسهم من أجل إيصال كلمتهم إلى عدد أكبر من الجزائريين[2]،مثل الجمعية الراشدية 1894م التي كانت تهدف لمساعدة الشباب الجزائري على العمل والتفكير وارتكزت على إلقاء المحاضرات لتوعية الشعب ومن بين المحاضرات التي نضمتها الجمعية سنة 1907م "التضامن والأخوة بين المسلمين "و"الحضارة العربية قبل وبعد الإسلام، التنظيم السياسي لفرنسا"، والجمعية التوفيقية 1908م كانت تهدف إلى تثقيف الجزائريين وتطوير الفكر العلمي والاجتماعي[3].

ومن خلال عناوين هذه المحاضرات نلاحظ إدراج المواضيع ذات البعد السياسي والوطني والتركيز على بث وغرس القيم الوطنية والسياسية، والدعوة إلى الأخوة بين الجزائريين والمساواة في الحقوق والحرية وهي شعارات الثورة الفرنسية 1789م.

كما ساهمت هذه الجمعيات بشكل بارز في انتقال النشاط الثقافي إلى مناطق عديدة من الجزائر، فقد ظهرت الجمعية الصدقية في مدينة تبسة سنة 1913م[4]، وجمعية العلماء المسلمين

---

[1] قريري سليمان :المرجع السابق، ص ص(44-45).

[2] المرجع نفسه، ص46.

[3] ناجي عبد النور : المرجع السابق، ص25.

[4] قريري سليمان : المرجع السابق، ص46.

الجزائريين 05 ماي 1931م وهي حركة سياسية ذات رسالة ثقافية وعلمية اجتماعية تهدف إلى حماية التراث الوطني وبعث الروح الوطنية وإحياء الدين الإسلامي والعمل من أجل بعث وتطوير الثقافة العربية الإسلامية، وتوعية الشباب الجزائري بالشخصية الجزائرية ونشر التعليم العربي[1].

ومن النوادي الثقافية نادي صالح باي بقسنطينة 1907م الذي كان هدفه تربية الشعب تربية فكرية ونشر التعليم والمساعدة على تحرير الجماهير، ومن النوادي كذلك نادي الترقي 1927م ونادي الشباب الجزائري بتلمسان ونادي الإقبال بجيجل ...الخ[2].

ونرى أن هذه النوادي كانت تهدف إلى حث المواطنين على التأمل والتفكير في أسباب التخلف ثم البحث عن سبيل الرقي باقتباس العلوم العصرية التي كانت السبب في نهضة أوربا نفسها وخاصة فرنسا التي كانت بداية ثورتها فكريا.

ثانيا: تونس:

عملت الإدارة الاستعمارية على نشر الثقافة الفرنسية لتحل محل الثقافة العربية، فأخذت تنشر المدارس الفرنسية وأصبحت تزاحم الكتاتيب القرآنية وجامع الزيتونة، ولكن مع هذا وفي السنوات الأولى من بداية الاحتلال في تونس ظهرت بوادر الوعي الثقافي لدى الشعب التونسي ففي 03 أوت 1888م أسس مجموعة من الشباب الوطني التونسي جريدة "الحاضرة "وقد نددت بمحاولة إدماج الشعب العربي التونسي بفرنسا والقضاء على المقومات الوطنية والحضارة للشعب التونسي، وفي سنة 1889م برزت إلى الوجود جريدة "الزهرة" وقد ساهمت في فضح سلطات الاحتلال، وفي سنة 1901م أصدر عبد العزيز الثعالبي جريدة "سبيل الرشاد"[3].

وإلى جانب الصحف ظهر الوعي الثقافي لدى الشعب التونسي من خلال تأسيس الجمعيات والمعاهد ومنها: معهد الخلدونية 1896م الذي لعب دورا وطنيا عظيما في نشر العلم

[1] بوحوش: المرجع السابق، ص 246.

[2] ناجي عبد النور : المرجع السابق، ص 25.

[3] الطاهر عبد الله،المرجع السابق،ص33.

والثقافة الحديثة وإذكاء الروح الوطنية في الشباب التونسي[1]، وجمعية قدماء تلامذة المدرسة الصادقية الذي تأسس في 23 ديسمبر 1905[2].

وفي سنة 1910م قام طلبة جامع الزيتونة بمظاهرات وأضربوا عن الدراسة مطالبين بإصلاح التعليم الزيتوني، حيث بلغت درجة الوعي حدا كبيرا لدى طلاب جامع الزيتونة، وقد بدأ كفاح الزيتونيين من أجل إصلاح التعليم منذ عام 1901م، وفي سنة 1907م شكلوا جمعية طلابية خاصة بهم تسمى "جمعية طلبة الزيتونة"[3].

ثالثا: المغرب الأقصى:

برزت بالمغرب في عشرينيات القرن العشرين(20م) مؤشرات تكون نخبة داعية إلى الانفتاح على مكتسبات العصر وشروط تقدمه متمسكة بأصول انتمائها القومي تاريخيا وحضاريا[4] والمغرب ابقيت متميزة على الجزائر وتونس من حيث كونها البلد الوحيد الذي ظل مظهريا محافظا على مؤسساته التقليدية بل وقع الاعتراف بها رسميا، وعلى الرغم من ذلك وبقدر ما أولى الاستعمار أهمية خاصة لتشجيع وتنظيم التعليم الأوروبي عمل على التقليل من قيمة التعليم الإسلامي من خلال إهماله ومضايقاته وبل ومحاربة انتشاره وشيوع قيمه[5].

ومع ذلك ظهرت العديد من المجلات والصحف في المغرب الأقصى التي تدل على تطور الفكر فيه، وعملت على نشر الوعي والثقافة العربية بين الشعب المغربي، وسعت للدفاع عن مصالح الوطن ومنها: مجلة "المغرب" في باريس[6]، وجريدة "عمل الشعب" في فاس باللغة الفرنسية، وجريدة "الحياة" ومجلة "السلام "في تطوان بالغة العربية وجريدة "الرأي العام" الناطقة

---

[1] الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص ص(33،35).

[2] قدادرة الشايب : المرجع السابق. ص 73.

[3] الطاهر عبد الله : المرجع السابق، ص42.

[4] أمحمد المالكي: **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 1994،ص 151.

[5] المرجع نفسه ،ص153.

[6] ياغي :المرجع السابق، ص ص(434،438).

باسم حزب الاستقلال الديمقراطي، وجريدة "العلم" 1943م الناطقة باللغة الفرنسية باسم حزب الاستقلال [1].

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في الفصل الثاني يمكننا القول :أنه رغم الإجراءات التعسفية المنافية لشرعية حقوق الإنسان والمتعارضة مع قيم الحق والعدل والحرية، والتي مارستها سلطات الاحتلال الفرنسي في بلدان المغرب العربي الثلاث :الجزائر، تونس والمغرب الأقصى، ومع ذلك برزت بوادر الوعي السياسي في بداية القرن العشرين(20م)، وتطورت فيما بعد وتمثلت في ظهور الأحزاب السياسية التي دعت إلى المساواة في الحقوق وطالبت بالحرية والاستقلال للبلدان المغاربية، وفي المجال الاقتصادي فقد شهدت دول المغرب العربي الثلاث استحداث أنظمة اقتصادية جديدة متحررة من الاعتماد على القطاع الزراعي والدخول في ميدان الاستثمارات والشركات، وفي المجال الاجتماعي فقد تأثرت المجتمعات المغاربية الثلاث بالعقلية الفرنسية، مما أدى إلى هجرة السكان لفرنسا بحثا عن العيش الرغيد الذي تتوفر فيه متطلبات الحياة المدنية، وأما في المجال الثقافي فقد شهد هو الآخر تطور كبير خاصة في بدايات القرن العشرين (20م)،حيث ظهرت حركة علمية وثورة فكرية كبيرة في بلدان المغاربية الثلاث تمثلت في صدور العديد من الصحف والمجلات والجمعيات والنوادي الثقافية.

[1] ياغي : المرجع السابق، ص438.

الخـاتمــة

- في ختام هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من الملاحظات والنتائج يمكن حصرها فيما يلي:
- كانت العلاقات بين فرنسا والدول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) غير متكافئة و أهم ما ميزها المعاهدات الخاصة بالسلم و التجارة.
- تمثلت الأسباب الفكرية للثورة الفرنسية في ظهور المذهب العقلي التجريبي الذي نادى به مجموعة من الفلاسفة الذين مثل فولتير، مونتيسكيو، جان جاك روسو، الذين نبهوا إلى مساوئ الحكم المطلق.
- كان لثورة الفرنسية نتائج مهمة حيث عملت على ترسيخ فكرة النظم الديمقراطية لحكم فرنسا رغم عودتها للنظام الملكي المستبد بقيت أصوات الشعب الفرنسي تنادي بالعودة إلى النظام الجمهوري.
- كما نجحت الثورة في تغيير واقع فرنسا وذلك بالقضاء على النظام الطبقي الذي كان سائدا فيها.
- انتشار مبادئ الثورة الفرنسية (الإخاء، الحرية، المساواة) في أوروبا و العالم.
- نشر وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان التي نادت بها الثورة الفرنسية وشملت الحريات الأساسية للإنسان وصيانة كرامته كحرية الرأي والعقيدة وحرية العمل والتملك والسكن هذه المبادئ أصبحت تشكل جزءا أساسيا من دساتير الدول الأوروبية والعالمية بل تضمنها ميثاق الأمم المتحدة أيضا.
- بعد الاحتلال الفرنسي للدول الثلاث بدأت تشعر هذه الشعوب بعدم المساواة في الحقوق وتتفطن لمزاعم فرنسا على أنها جاءت لتنشر المدنية، ولكن الشعوب المغاربية رأت العكس حيث كانت تعاني من الظلم والاضطهاد وهذا عكس ما جاءت به الثورة الفرنسية في مبادئها وبهذا بدأت بوادر ظهور الفكر السياسي لديهم إذ طالبوا بحقهم في تشكيل الأحزاب السياسية والمساواة في الجالس النيابية.

- التطور الكبير في الفكر المغاربي من خلال تغير طريقة المطالبة بالحقوق، حيث انتقلت من المطالبة بالمساواة إلى المطالبة بالاستقلال التام (الحرية).
- مطالبة الشعوب المغاربية بالمساواة في الضرائب المفروضة عليهم مع الفرنسيين وذلك تجسيدا لما جاءت به مبادئ الثورة الفرنسية (المساواة).
- تأثر المجتمعات المغاربية الثلاث بالثقافة الفرنسية مما أدى إلى هجرة السكان لفرنسا بحثا عن الحياة المدنية.
- كما عرفت الدول المغاربية تطور كبير في الجانب الثقافي، حيث طالبت بحرية الصحافة وإنشاء الجمعيات والنوادي الثقافية وذلك استنادا على حقوق الإنسان التي جاءت بها الثورة الفرنسية.
- تأثرت الدول المغاربية بالاحتلال وذلك بظهور الطبقية مما جعلها تنادي بتحقيق مبدأ الإخاء مع المستوطنين الأوروبيين.
- تأثر الفكر المغاربي المعاصر بشكل كبير بمبادئ الثورة الفرنسية، وتمثل ذلك في المطالبة بحقوقهم في المساواة في الحقوق والحرية بنيل الاستقلال.
- منحت فرنسا بعض الحقوق البسيطة للدول المغاربية، ولكن بتقييمها نجد أنها لم تحقق المبادئ التي جاءت بها الثورة الفرنسية، فقد استمرت في كبت الحريات والتفريق بينهم وبين المستوطنين في الحقوق، ومن هنا يمكن القول أن فرنسا لم تجسد المبادئ التي نادت بها ثورتها 1789م (الحرية، الإخاء، المساواة) في الدول المغاربية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المصادر:

1. الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة**، تر، تق: سامي الجندي، بيروت، دار القدس، ط1، 1975.

2. خوجة حمدان بن عثمان،**المرآة**،تق: محمد العربي الزبيري، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 200.

3. المدني أحمد توفيق، **كتاب الجزائر**،المطبعة العربية .

4. (ـــــ،ـــــ)، **هذه الجزائر**، القاهرة،مكتبة النهضة المصرية.

ثانيا- :

1- المرجع العربية:

1. أحمد رمزي، **الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا**،الحلمية، المطبعة النموذجية.

2. ألبير عياش، **المغرب و الاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية**، تر: عبد القادر الشاوي و نور الدين سعودي، تق: إدريس بن سعيد و عبد الأحد السبتي، دار الخطابي ط1،1985 .

3. برون جفري، **تاريخ أوروبا الحديث**، تر: علي المزروقي، عمَان،الأهلية للنشر و التوزيع.

4. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 ـ 1989 م**، الجزائر، دار المعرفة، ج1، 2006

5. بنبلغيث الشيباني، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي(1859-1882)**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات وكلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة صفاقس.

6. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**،دار الغرب الإسلامي،ط1، 1997.

7. البيضون جميل وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، الأردن، دار الأمل،ط 1991،1، علوم، ط 1990،1 .

8. الجمل شوقي عطا الله وإبراهيم عبد الله عبد الرزاق، **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، الرياض دار الزهراء، ط2002،2.

9. (ـــــ،ـــــ)، **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة**، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،2000.

10. (ـــــ،ـــــ)، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا – تونس–الجزائر– المغرب)**،المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،ط1، 1979.

11. جوهر حسن محمد، **تونس**،مصر،دار المعارف، 1961.

12. داهش محمد علي، **دراسات في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004 .

13. ديفوس فرانسوا جورج و آخرون،**موسوعة تاريخ أوروبا العام، أوروبا من عام 1789 حتى أيامنا**، تر: حسين حيدر مر: مراد أنطوان الهاشم،بيروت، منشورات عويدات،ط 1،ج1995،3.

14. رمضان عبد العظيم،**تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث من ظهور البورجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،ج1، 1997.

15. زبيب نجيب، **الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الأندلس**، تق : أحمد ابن سودة، بيروت، دار الأمير للثقافة.

16. الزبيري العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب،ج1، 1999.

17. سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، بيروت، دار الغرب الإسلامي،، ج1، ط1، 1996.

18. (ـــــ،ـــــ)، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال)**،الجزائر،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، 1982.

19. (ـــــ،ـــــ)،**الحركة الوطنية الجزائرية 1900- 1930**، بيروت، دار الغرب الإسلامي،ط 4، ج2، 1992.

20. سوبول ألبير، **تاريخ الثورة الفرنسية**، تر: جورج كوسي، بيروت، منشورات عويدات، ط 4.

21. الشاطر خليفة، **تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**،تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية بتونس،2005، 1986.

22. شاكر محمود، **التاريخ الإسلامي (التاريخ المعاصر بلاد المغرب)**، بيروت، المكتب الإسلامي،ط2، 1996.

23. الشريف محمد الهادي، **ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**، تع: محمد الشاوش ومحمد عجينة، تونس، دار سراس للنشر، ط3، 1993.

24. الشناوي عبد العزيز محمد و يحي جلال، **وثائق ونصوص في التاريخ الحديث والمعاصر**، الإسكندرية، دار المعارف،1969.

25. شني .ل. ج،**تاريخ العلم الغربي**، تر: مجد الدين حنفي ناصف، مر: علي أدهم، القاهرة، دار النهضة العربية،2003.

26. الشيخ رأفت، **تاريخ العرب المعاصر**، دار تاروبرينت،1996.

27. الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة(1830-1956)**، سوسة، دار المعارف للطباعة والنشر، ط2.

28. عامر محمود علي و فاس محمد خير، **تاريخ المغرب العربي الحديث (ليبية و المغرب الأقصى)**، دمشق الجمعية التعاونية لطباعة،ج1.

29. عصمت راشد زينب، **تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر**،دار الفكر، القاهرة.

30. علال الخديمي، **المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851. 1947م دراسات في تاريخ العلاقات الدولية**، الدار البيضاء، دار إفريقيا الشرق.

31. عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992.

32. عمورة عمار، **موجز تاريخ الجزائر**،الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع،ط1، 2002.

33. عوض لويس، **الثورة الفرنسية**،مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992 .

34. عيد عاطف و حداد ميشال،**تونس قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (تونس – الجزائر)**، موسوعة تاريخية– جغرافية– حضارية وأدبية، 1999.

35. القصاب أحمد، **تاريخ تونس المعاصر (1881– 1956)**، تق: حمادي الساحلي، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، ط1986،1.

36. كارل بروكلمان،**تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر: نبيه فارس، منير البلجيكي، بيروت، دار العلم للملايين، ط 1983،5.

37. المالكي أمحمد، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1994.

38. المحجوبي علي، **ما يجب أن تعرف عن انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تونس، دار سراس.

39. الميلي مبارك بن محمد، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، تق: محمد الميلي،الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية،1964.

40. ولز هربرت جورج،**موجز تاريخ العالم**، تر: عبد العزيز توفيق جاويد، مر: محمود مأمون النجا،القاهرة مكتبة النهضة المصرية،1967.

41. ياغي إسماعيل أحمد ومحمود شاكر، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر**، الرياض، مكتبة العبيكان، ط 1،2000.

42. ياغي إسماعيل أحمد، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، الرباط، مكتبة الكعبيات،ط1، 2000.

43. يحي جلال، **التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

ثالثا- المجلات والدوريات :

1. عبد العزيز القطعاني فادية،"الحركة الوطنية المغربية (1912-1937)"، **المجلة الجامعة**، العدد السادس عشر، المجلد الأول،2014.

2. عبد النور ناجي، "البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية"، **مجلة التراث العربي**،العدد 107.

3. عوادي مسعود، "حمدان خوجة تأثره بالفكر الأوربي التنويري ونظرته إلى الاحتلال الفرنسي (بين إنسانية أفكار الثورة الفرنسية وجرائم الاستعمار)"، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد الخامس عشر والسادس عشر(15-16)،(2012-2013).

رابعا- الرسائل الجامعية:

1. بلعيد منيرة، **السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992 ـ 2002 م**، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005،

2. بولافة حدة، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة،(2010-2011).

3. سليمان قريري، **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940 -1954)**، رسالة دكتورا في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة،(2010-2011).

4. شايب قدادرة،**الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري (1934- 1954) دراسة مقارنة**، رسالة دكتورا في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة قسنطينة، (2006-2007).

5. الشيخ مليكة،**العلاقات السياسية والاقتصادية بين تونس وفرنسا خلال القرن الثامن عشر (18م)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر،المركز الجامعي بغرداية،(2011-2012).

6. نواصر عبد الرحمان،**مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على علاقات البلدين في أواخر عهد الدايات**. رسالة الماجستير في تاريخ المعاصر، المركز الجامعي بغرداية،(2010- 2011).

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....
قائمة المختصرات الواردة في الدراسة: .....
المقدمـة 7

الفصل التمهيدي

العلاقات بين فرنسا والدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى) من القرن (18م)إلى القرن(20م)

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الفرنسية 13
المبحث الثاني: العلاقات التونسية الفرنسية 17
المبحث الثالث : العلاقات المغربية الفرنسية 22
خلاصة الفصل:.....29

الفصل الأول

ماهية الثورة الفرنسية

المبحث الأول: أسباب الثورة الفرنسية.....27
أولا: الأسباب الاجتماعية: 27
ثانيا: الأسباب الفكرية:.....30
ثالثا: الأسباب السياسية.....32
رابعا: الأسباب الاقتصادية 34
المبحث الثاني: مراحل الثورة الفرنسية.....37
أولا: المرحلة الأولى (1789-1792م):.....37
ثانيا: المرحلة الثانية (1792-1795م): 42
ثالثا: المرحلة الثالثة (1795-1799م): 44
المبحث الثالث: نتائج الثورة الفرنسية.....46
أولا : على الصعيد الداخلي.....47
ثانيا : على الصعيد الخارجي 51
خلاصة الفصل:.....54

الفصل الثاني

آثار مبادئ الثورة الفرنسية على الفكر المغاربي المعاصر

المبحث الأول :الجانب السياسي 56
أولا: الجزائر:.....56
ثانيا: تونس:.....62
ثالثا: المغرب الأقصى:.....65
المبحث الثاني : الجانب الاقتصادي.....67
أولا: الجزائر:.....67
ثانيا: تونس:.....74
ثالثا: المغرب الأقصى:.....77
المبحث الثالث: الجانب الاجتماعي.....79
أولا: الجزائر:.....79
ثانيا: تونس:.....81
ثالثا: المغرب الأقصى:.....83
المبحث الرابع : الجانب الثقافي 84
أولا: الجزائر:.....84
ثانيا: تونس:.....86
ثالثا: المغرب الأقصى:.....87
خلاصة الفصل:.....88
الخـاتمـة.....89
قائمة المصادر والمراجع.....128
فهرس المحتويات.....100